1341

رضي الله عنهم ورضوا عنه

قد انطبع بعون الملك العلي مرة ثانية الكتاب المعترف بعظمة خطره وجلاء

قدره كل عدو وولي **شرح الكافيه** للشيخ الجليل الحائز

من الفضل والبراعة والمهارة والبصارة والتحقيق

الحظ الوافي والفائز من النقد والتدقيق الكمال

والورع والجلالة والنبالة بالمقام السني

الحبر النحرير والصدر الكبير

مولانا نجم الائمة محمد بن الحسن

الاسترابادي الشهير

بالشيخ الرضي

رضي الله عنه وارضاه

وانعم عليه

بالانعام الوضي

في مطبع المنشي نولكشور في بلدة لكهنؤ سنة ١٨٨٢ ع

رضي الله عنهم ورضوا عنه

هو

قد انطبع بعون الملك العلي مرة ثانية الكتاب المعترف بعظمة خطره وجلاء

قدره كل عدو وولي **شرح الكافيه** للشيخ الجليل الحائز

من الفضل والبراعة والمهارة والبصارة والتحقيق

الحظ الوافي والفائز من النقد والتدقيق الكمال

والورع والجلالة والنبالة بالمقام السني

الحبر النحرير والصدر الكبير

مولانا نجم الائمة محمد بن الحسن

الاسترابادي الشهير

بالشيخ الرضي

رضي الله عنه وارضاه

وانعم عليه

بالانعام الوضي

[illegible]

في مطبع المنشي نولكشور في بلدة لكهنؤ سنة ١٨٨٢ء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جلّت آلاؤه عن ان تحاط بعدّ وتعالت كبريائه عن ان تشتمل بحدّ تاهت فى موامى معرفته سابلة الافهام وغرقت فى بحار عزته سابحة الاوهام كل ما يخطر ببال ذوى الافكار فبمعزل عن حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضمائر اولى الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه من نعوت جبروته وصلواته وسلامه على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده **وبعد** فقد طلب منى بعض من اعتنى بصلاح حاله واسعفه بما تسعه مقدرتى من مقترحات اماله تعليقا ما يجرى مجرى الشرح على مقدمة ابن الحاجب فى النحو عند قرائتها على فانتدبت له مع عوز طلحاج اليه الغائص فى هذا اللج والسالك لمثل هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للمسئوله وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء مرضيا فببركات الجناب المقدس المطهر الغروى صلوات الله على مشرفه لا اتفاق فيه والا فمن قصور مؤلفه فيما ينتجيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل قوله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلمة مفرد الكلم مثل تمرة وتمر ولبس الجرد من التاء من هذا النوع جمعا الذى التاء كما يجئ تحقيقه فى باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب قيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما فى النفس وهو اشتقاق بعيد وقد يطلق الكلمة مجازا على القصيدة والجملة يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة ربك واللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هنا كما استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اى مضروبه والكلام بمعناه لكنه لم يوضع فى الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التى تنصبه على المصدر

بيان تقسيم الجنس ورفع التناقض بين الوحدة والكثرة ولام الجنس في الكلمة

نحو كلمته كلاما لو تكلم بكلام ابل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على المفردات فكقولك لمن تكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو بكر هذا كلام غير مفيد و اما اطلاقه على المهمل فنقول لك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول و الكلام و اللفظ من حيث اصل اللغة تطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا لكن القول اشتهر في المفيد بخلاف اللفظ والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا و اللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل كلمته كلاما كما اعطى عطاء مع انه في الاصل اسم لما يعطى وهذا كما يحكى عنهم عجبت من دهنك لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطأ عليه بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى في الاصل لمعنى آخر مع قصد التواطؤ قيل انك واضعه كما اذا سميت بزيد رجلا ولا يقال لكل لفظ بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ بها و محرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى الا ان يفسر الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله لمعنى لكن ذلك على خلاف المشهور في اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد به بمعنى المفعول قوله لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا علمين وامامع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد ما لا يدل جزئه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزئه على جزء معناه والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذا يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع سلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست بموضوعة على ما يجيء واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها قد دلت بالوضع على معنى مفرد وليست بكلمات يجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو ههنا كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون واحترز بقوله وضع عن لفظ دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف وعن المهمل لانه دال ايضا على معنى كحيوة المتكلم به ولكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلغم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله ليس للجنس ولا للعهد كما يجيء في باب المعرفة ولئن سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا اي كل الانسان والالم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة والثاني ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة بل ذلك احتمال عقلي كما في قوله تعالى لئن اكله

الذئب ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثل قولك ادخل السوق واشتر اللحم وكل الخبر فهذا النوع
من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة والمقصود فى هذا الموضع هو الثانى اى ماهية الجنس من حيث هى لان الحد
انما يذكر لبيان ماهية الشئ لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدأ فى التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما
فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو هند حسنة او فى حكمها كالمنسوب اما فى الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان
طيب وزيد نسمة عجيبة وقوله لفظ فعناه ههنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا لان اصله مصدر ويعتبر الاصل فى
نحو امرأة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغى ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما
لفظتان وكذا الكلمات قلت لا يخرج مثل ذلك بتاء الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا واخطى ويرقع لفظة واحدة ولذا كل ما
يتلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحدة من الاولين كلمتان بخلاف الثانيتين فان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد
لان الواضع لم يضع الا المفردات واما المركبات فهى راجعة الى المستعمل بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب انا لا نسلم ان المركب ليس
بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية وتلك هى التى يحتاج فى معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا
يعرف به الالفاظ فهى قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثى المجرد على
وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مُفعِل وكذا حال اسم المفعول والامر والنهى والآلة والمصغر والجمع ونحو ذلك وهذه تحتاج فى معرفتها الى
علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل مقدم على الفاعل
وغير ذلك من كيفية تركيب اجزاء الكلام ويحتاج فى معرفة بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفى معرفة بعضها الى غيره من
علم النحو كما ذكرنا ان قيل ان فى قولك مسلمان ومسلمون وبصرى وجميع الافعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو
تدل على الجمعية والالف على التثنية والياء على النسبة وحروف المضارعة على معنى فى المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء التانيث
فى قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما
ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة فى الكلم المذكورة
وكون الحركات الاعرابية ولمعاملتهما معاملة الكلمة الواحدة سكن اول اجزاء الفعل فى المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو نمرى وعلوى
وشقوى وغير ذلك فتغيرت بالحرفين بنية المنسوب اليه والمضاف وصارتا من تمام بنية الكلمة واما سكون لام الكلمة بلحوق التاء
فى نحو ضربتُ فلا يوجب تغير البنية اذ لا تعتبر حركة اللام وسكونها فى البنية كما يجئ فى اول التصريف ان شاء الله تعالى اما الفعل الماضى
نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول حروفه المرتبة والاخبار عن حصول حدوث ذلك الحدث فى
الزمن الماضى مدلول وزنه الطارى على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات
الموضوعة وضعا معيّنا والحركات مما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين يدل كل واحد منهما على جزء معناه وكذا نحو أُسُد
فى جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل
والمفعول والآلة فى الامثلة المذكورة هو الحركات الطارية مع الحرف الزائد ولا يصح ان يدعى هنا ان الوزن الطارى كلمة صارت
بالتركيب كجزء كلمة كما ادعيناه فى الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعى فى الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد الا
ان يقيد تفسير اللفظ المركب فيقول هو ما يدل جزء ان على جزء معناه واحد الجزئين متعقب للآخر وفى هذه الكلم المذكورة الجزء
ان مسموعان معا قوله وهى اسم وفعل وحرف انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوع دون اخويه نحو زيد قائم

والمقصود

والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال التى تعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين كلام
كما تاتى من الاسمين لكنه احد جزئى الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون
الكلمة هذه الثلاثة معًا لان الواو للجمع فيكون نحو اذهب يدل وم‌ر زيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان يلزم ما قلت
لو كان هذا قسمة الشئ الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل وما ذكره قسمة الشئ الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر
وغير ذلك ونريد بالجزئى ما يدخل تحت الكلى ويصح كون الكلى خبرًا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به ان المعطوف
والمعطوف عليه يجتمعان معًا فى حالة واحدة كما يجئ فى باب حروف العطف بل المراد انهما يجتمعان فى كونهما محكومًا عليهما كما فى نحو جاء زيد
وعمرو او فى كونهما حكمين على شئ نحو زيد قائم وقاعد او فى حصول مضمونيهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها فى الاصل لحصول
احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل وحرف لكان المعنى الكلمة احد الثلاثة دون الباقيين بلى ان اريد الحصر معًا وقدم اما على المعطوف عليه
نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور فى مظانه ولكن كان ينبغى ان يذكره المصنف لان مقصوده
الحصر بدليل قوله لانها اما ان تدل فان قيل انك حكمت على الفعل والحرف بان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكونا
اسمين قلت ان اردت بقولك الكلمة اسم ان لفظها اسم لدخول علامة الاسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة لان معنى
كلامك اذن ان الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط وكذا ان اردت به ان معنى الكلمة
اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما تقول ضرب دال على معنى مفرد او
تقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد
ذا اريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له كما فى ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به مجرد اللفظ كما فى قولك ضرب فعل ماض و
هذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب فى قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين فكيف اخبرت عنهما
بان الاول حرف والثانى فعل وهل هذا الا تناقض قلت لم ترد ان من فى هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل فى المعنى
الذى وضع له ولا نحو خرجت من الكوفة حرف وكذا اضرب فعل فى نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت
عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك
وكذا قولك الفعل لا يسند اليه اى الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم
عليه اى الشئ الذى لا شعور به اصلا لا يحكم عليه لفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه اذ هو ما لا نعرفه ففى جميع ذلك مبتدع ان احدهما
محكوم عليه بشئ وهو المذكور فى لفظك والآخر محكوم عليه بشئ بنقيض ذلك وهو المكنى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض
لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا الثانى الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا
الثانى الاسم والاول الفعل قد علم بذلك حد كل واحد منها اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اى لان
حالها اما دلالة او لانها ذات دلالة ويجوز ان يكون ان تدل اعتبر محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر او يقيم واللام فى
قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة محصورة فى هذه الاقسام فاستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى
مفرد اعنى الكلمة اما ان تدل على معنى فى نفسها او على معنى لا فى نفسه الثانى الحرف اعنى الكلمة الدالة على معنى لا فى نفسها والاول اى الكلمة الدالة على معنى فى
نفسها اما ان يقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثانى الاسم اى الكلمة الدالة على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اى الكلمة
الدالة على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفى والاثبات فيكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا النقصان

فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام المذكورة لانه ذكر فيه جنس كل واحد و فصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله

الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ولا يتاتى ذلك الا فى اسمين او فى فعل واسم انما قدم حد الكلمة على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل فى الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ويعنى بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن وجزء الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم وقام زيد ومقدرين كنعم فى جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد واحدهما مقدرا دون الآخر وهو اما الفعل كما فى ان زيد قام والفاعل كما فى زيد قام او المبتدأ والخبر كما فى قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر فى الحال و فى الاصل بكلمة او اكثر عن اخرى على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه بذلك الخبر فى الذكر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التى بين التوابع ومتبوعاتها وقولنا فى الحال كما فى قام زيد وزيد قائم وقولنا او فى الاصل ليشمل الاسناد الذى فى الكلام الانشائى نحو بعت وانت حر وفى الطلبى نحو هل انت قائم وليتك ولعلك قائم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على سائر الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه لتضرب وفى الغائب ليضرب وفى المتكلم لاضرب ولنضرب لما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما فى زيد قائم وقولنا او اكثر ليعم نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل فى الخبر الافراد لانه لا دليل له عليه ويجىء فيه مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اهم ما يخبر عنه احتراز عن كون الفعل خبرا ايضا عن كل واحد من المنصوبات فى نحو ضربت زيدا عمرو امامك يوم الجمعة ضربة وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربة فان المرفوع فى الموضعين اخص بالفعل واهم بالذكر من المنصوبات كما يجىء فى باب المصدر وكان على المصنف ان يقول بالاسناد الاصلى المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلى اسناد المصدر واسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما فى اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود ما تركب به لذاته الاسناد الذى فى خبر المبتدأ فى الحال او فى الاصل وفى الصفة والحال والمضاف اليه اذ كانت كلها جملا والاسناد الذى فى الصلة والذى فى الجملة القسمية لانها التوكيد جواب القسم والذى فى الشرطية لانها قيد فى الجزاء فجزاء الشرط وجواب القسم كلام بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلى سواء كانت مقصودة لذاتها او لا كالجملة التى هى خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلى وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل بالاخبار لانه اعم اذ يشتمل النسبة التى فى الكلام الخبرى والطلبى والانشائى كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما ركب من اسمين كالمضاف والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعن جميع الانواع الاربعة الاخر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلث وهى اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم اى الاسناد الذى هو رابطة ولابد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العقلى الثنائى بين الثلثة الاشياء اعنى الاسم والفعل والحرف لا يعدو ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل والحرف والفعل مع الفعل والحرف والحرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه لو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد فلسد يا مسد دعوت الانشائى والفعل مع الفعل والحرف لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيها ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتاتى اى لا يتيسر الاسناد الا فى اسمين او فى فعل واسم والباء فى قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اى مع هذا الرابط قوله الاسم ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ثم لم يقتصر على تقدم

مع قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول صفقة والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به
ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصب والاشارة وانما اورد
لفظة ما مع احتمالها الكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة
كلي والاسم جزئي لها وقوله في نفسه الجار والمجرور محله صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه لما التي مراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل
على معنى في نفسها الكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى المعنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا
باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار نفسها الا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره
نقيض قولهم على معنى في نفسه ولا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها كذا ومعنى الكلام على ما اخترنا
اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير صفة
اللفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان الاستفهام
معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد اذ قيام زيد منفي فالحرف موجد لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو بصري
او مؤخر عنه كما في الرجل والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا
ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ اخر مقترن
بالمتضمن فرجل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا ضرب زيد في هل ضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام
لان ضرب زيد مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه اذا كان كذلك من معنى الاستفهام وموجده فيه هل وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره
مطابقة وذلك اذا كان ذلك الغير لازم الاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير بن اللازم اضمارهما وقد يكون الحرف دالا على معنيين
كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء الدالة على المعاني دون الاعيان
وقد تكون دالة على العين ايضا كالهمزة في اضرب ونون نضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها تفيد معاني الفاعلين بعد الافعال ثم نقول
ان معنى من الابتداء فمعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ اخر بل مدلوله معناه
الذي في نفسه مطابقة ومعنى من مضمون لفظ اخر ينضاف ذلك المضمون الى معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار عن لفظ الابتداء نحو
الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن لفظ من لان الابتداء الذي هو مدلولها في لفظ اخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره
وانما يخبر عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك
الشيء فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى في شيء اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل في انفسهما وللحرف
في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات وذلك بان يقال ان طويلا مثلا في جاءني رجل طويل موجد لمعناه اي
الطول في موصوف حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال معنيين احدهما قائم بالاخر اذ الطول
قائم بذي ومعناه الطول وصاحبه لا مجرد الطول الذي في رجل وانما ذكر الموصوف قبله ليتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل
وقام به الطول لا ليقوم به الطول واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به المعنى ومخصصا له ولكونه اياه
بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر
ليفيد في لفظ غيره معنى اذ يصح ان تقول الضرب شديد ولا تذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب
وضع ليدل على ضاربية ما لا ينفع به ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد في نفسه

الاخبار عن وقوع ضرب وفى فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء فى غيره قوله غير مقترن صفة بعد صفة
لقوله معنى وبلبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله فى حد الفعل هو ما دل على معنى فى نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اى على معنى واقع
فى احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضع له اولا فيكون الظرف
والمظروف مدلولى لفظ واحد بالوضع الاصلى فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه فى احد الازمنة الثلثة معينا فى نفس
الامر فان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس
احد الازمنة الثلثة اى الماضى والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدثان كل واحد منهما
باحد الازمنة الثلثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان
عند هم الا مع اشتراط الحال او الاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض لا مدلولهما وضعا وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك
فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثانى كما يجئ فى بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة فى
الحال مجاز فى الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه فى الحال والاستقبال لان اللفظ المشترك فى معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد
منهما فهو فى اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة معينا وكذا فى الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا فى الوضع وكذا
يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدهما معينا فى الوضع سواء كان الانشاء العارض لازما كما فى عسى او غير لازم كما فى بعت واشتريت
ولا يدخل فى هذا الحد لفظ الماضى والمستقبل والحال اذا اريد به الفعل الذى مضى من الزمان والفعل الاتى والفعل الحالى لان لفظ الماضى ليس موضوعا
للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض فى الزمان او فى المكان نحو مضى فى الارض وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على
معنى فى نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى لان الاسم الموضوع
دال بتركيبه على احد الازمنة الثلثة كالغبور مثلا بمعنى كون الشئ فى الماضى او فى المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف
المرتبة لا بالوزن ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغبر يغبر والحق انه بمعنى المضى والبقاء فى المكان كان او فى الزمان قال الله تعالى
كانت من الغابرين وانما يفسر قوله الازمنة الثلثة لشهرتها فى الماضى والمستقبل والحال والحق ان مثل هذا الاهمال لا يحسن فى الحدود وكذا
لفظ الاقتران مهمل غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد فى الحدود الا الالفاظ الصريحة المشهورة فى المعنى المقصود بها ان قيل ان
ضمير الغائب والاسماء الموصولة وكاف التشبيه الاسمية وكم الخبرية واسماء الشرط واسماء الاستفهام خارجة عن حد الاسم بقوله
فى نفسه فالجواب ان الضمير المذكور والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا ليفيد معناهما الذى هو الشئ المبهم ويحدثاه
فى ذلك اللفظ فان لفظة الذى مثل تفيد معناها الذى هو الشئ المبهم فى نفسها لا فى صلتها وانما تحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها لا اثبات
ذلك الابهام فى الصلة وكذا ضمير الغائب فهما مبهمان لكن اشترط فيهما من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلذا عدا من المعارف
وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكفى بقرينة غير لفظية للتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها المثل بخلاف الحرفية فان معناها التشبيه
الحاصل فى لفظ آخر وكذا معنى كم كثير الا الكثرة التى هى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التى فى مجرورها وانما وجب
القول بهذا فى رب وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا للحدى الاسم والحرف عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين
رب وكم عا فرقنا الحكما لكن لما ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله فى رب وكذا فى الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من
حيث المعنى ليسلم الحدان واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى فى نفسه وعلى معنى فى غيره نحو قولك ايهم ضربت
وايهم تضرب اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه ومعنى الشرط موجود فى الشرط والجزاء

وای في الموضعين دالّ على ذات ايضا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حدّ الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وجوبا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال لكان الاصل أأيّهم ضربت وان ايّهم تضرب تضرب فتضمّن اىّ معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان فيهما وان كانا لازمين وكذا ما سوى ايّ من اسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب اي أمن تضرب فمن بمعنى اىّ في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب اي ان ايّا تضرب فجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى ايّ الشرطيّة والاستفهاميّة هذا ولو قلنا الحرف ما لا يدلّ الّا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بمثلها او بالكاف ورب كو قوله ومن خواصّه دخول اللام والجرّ والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحدّ والخاصّة انّ الحدّ مطّرد ومنعكس والخاصّة مطّردة غير منعكسة والمراد بالاطّراد ان تضيف لفظ كل الى الحدّ فتجعله مبتدأ وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن كلّ ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن فهو اسم وكذا تقول في الخاصّة كلّ ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان هذين نقيضهما فتقول كلّ ما لم يدلّ على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصحّ ان تقول في الخاصّة كلّ ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس بجعل المبتدأ خبرا والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطّرد قضيّة الحدّ والمحدود كليّة مع جعل المحدود موضوعا نحو كلّ اسم دالّ على معنى في نفسه غير مقترن وتنعكس كليّة نحو كلّ دالّ على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضيّة الخاصّة تنعكس كليّة ولا تطّرد كذا نحو كلّ ما دخله اللام اسم ولا يقال كلّ اسم يدخله اللام قوله دخول اللام اي لام التعريف الحرفيّة بخلاف لام الموصول في نحو الضارب والمضروب فانها لا تدخل الّا على فعل في صورة الاسم كما يجيء في الموصول وبخلاف سائر اللامات كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانّما اختصّت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدالّ والفعل لا يدلّ على الذات الّا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربّنا صوت الحمار اليجدّع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على صريح الفعل المشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذّ قبيح لا يجيء الّا في ضرورة الشعر وانّما اختصّ الجرّ بالاسم لانهم قصدوا ان يوفروا الاسم لاصالته في الاعراب حركاته الثلث ويخصوا المضارع الذي هو فرع فيه باحد اثنتها فقصدوا ما لا يكون معمول الفعل وهو الجرّ واعطوه ما يكون معموله وهو الرفع والنصب وامّا التنوين فاختصّ من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترنّم فهي اذن اربعة اقسام احدها للتنكير مخصوصة بمبهم وسيبويه قيل ويختصّ بالصوت واسم الفعل وامّا التنوين في نحو رب احمد وابرهيم فليس للتنكير بل هو للتمكّن لان الاسم منصرف وانا لا نرى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكّن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سمّيت بالاسم تمحّضت للتمكّن وانّما اختصّ تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها التمكّن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الّا في الاسم وانّما لم يجعل لاعراب المضارع علامة لعروضه وانّما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكلّ قائما وسيجيء ان المضاف لا يكون الّا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكّر السالم في المؤنّث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الّا في الاسم وانّما قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كانت للتمكّن لم يثبت في نحو قوله تعالى من عرفات ولو كانت للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا عن المضاف اليه ولا للترنّم فلم يبق الّا ان يقال هي في جمع المؤنّث في مقابلة النون في جمع المذكّر لان هذا معنى مناسب الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للجرّ كما في جمع المذكّر فالنون في جمع المذكّر قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المؤنّث السالم علامة لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطّوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي وجار الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف وقال جار الله العلّة وانّما لم يسقط من عرفات لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي كانت لمحض التانيث سقطت والتي فيه علامة جمع المؤنّث وفيما قال نظر لان عرفات مؤنّث وان قلنا انه لا علامة تانيث

فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز مباركا فيه الا بتاويل بعيد كما في قوله ع

ولا ارض ابقل ابقالها . فتانيثها لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين للصرف والتمكن وانما

لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه

كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع انه جوز المبرد والزجاج ههنا مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسرة ويروى بيت

امرء القيس ع تنورتها من اذرعات واهلها . بيثرب ادنى دارها نظر عالى . بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف

التنوين ويروى من اذرعات كسائر ما لا ينصرف فعلى هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف والاشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية

ايضا وقال بعضهم التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند

بني تميم في روي مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي تصلح للترنم لما فيها من المد فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد

الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام ع قال اقلي اللوم عاذل والعتابا . وقولي ان

اصبت لقد اصابا . ولم يسمع دخولها في الحرف ولا يمتنع ذلك في القياس نحو نعم في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم

الغالي لانه تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك الترنم فاذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حده

ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله ع وقاتم الاعماق خاوي المخترقن . فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة

او يكسر للساكنين كما في حينئذ على طيحي في اخر الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها له بالمطلق وانما اختص كون الشئ مسندا اليه بالاسم

لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات

الا ضمنا والحرف لا يدل على معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا

وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع راجعة الى الاسم فيها وكذا التصغير في نحو ع يا ما اميلح غزلانا شدن لنا . من هؤليائكن الضال والسمر . راجع

الى المفعول المتعجب منه اي هن مليحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شئ موضوع في غير موضعه كما ان التانيث في ضربت في غير

موضعه واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تاويل ارجعني ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضرب باعنقه اي اضرب اضرب فليس الاول

بجمع والثاني بتثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه والاكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون

واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشئ الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتوكيد والتقرير والغالب فيما يقصد للتاكيد ان يذكر

بلفظين فصاعدا لكنهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث ان التوكيد اللفظي ايضا ضم

شئ الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك وقوله تعالى فارجع البصر كرتين في كون اللفظ في

صورة المثنى وليس به لكن الفرق بينهما ان نحو اضربا في الحقيقة مفرد لا مثنى ونحو لبيك في الحقيقة جمع في صورة المثنى اذ المعنى البابا كثيرا و

اسعادا كثيرا واختص الاضافة اعني كون الشئ مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل واما متعرف كما في غلام زيد والتعرف

والتخصص من خصائص الاسم كما مر في اول التعريف واما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم تخصص

المضاف ولم تعرفه فهي فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا

اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وجعل بعضهم من خواصه ايضا فاعتذر عن

الايراد المذكور بان المضاف اليه هو في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله الرسل قيل والدليل على ان المضاف اليه

هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم قدم زيد الحار والبارد واما انا فلا اضمن صحة هذا المثال

وجئ مثله فی کلامهم والظان المضاف الیه لفظا ونحو یوم قدم زید الجملة الفعلية لا الفعل وحده کما ان الاسمیة فی قولك اتیتك زمن الحجاج
امیر هی المضاف الیها واما فی الحقیقة من حیث المعنی فالمصدر هو المضاف الیه الزمان فی الجملتین قوله وهو معرب ومبنی فالمعرب المرکب الذی
لم یشبه مبنی الاصل هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لانه فی صنف الاسماء فلا یذکر الا اقسامها فکانه قال الاسم المعرب هو الاسم المرکب وکذا
جمیع الحدود التی یذکرها فی صنف الاسم ولفظ المرکب یطلق علی شیئین علی احد الجزئین والاجزاء بالنظر الی الجزء الاخر او الاجزاء الاخر کما یقال
فی ضرب زید مثلا ان زیدا مرکب الی ضرب وضرب الی زید فهما مرکبان ویطلق علی المجموع یقال ضرب زید مرکب من ضرب ومن زید وهذا کما تقول
مثلا احد الخفین هو زوج الآخر وتقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنی الاول ولیس بمرضی لان المرکب فی اصطلاحهم فی المجموع اشهر منه
فی کل واحد من جزئیه واجزائه فیوهم ان المعرب من الاسماء لا یکون الا مرکبا من شیئین فصاعدا کخمسة عشر ونحوه وهذا داب المصنف یورد فی
حدوده هذه المفردة الفاظا غیر مشهورة فی المعنی المقصود اعتمادا منه علی عنایته وینبغی ان یختار فی الحدود والرسوم اوضح الالفاظ فی
المعنی المقصود ویحترز عن الالفاظ المشترکة فکیف باستعمال لفظ هو فی غیر المعنی المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المرکب
فی الظاهر هو احد الجزئین او الاجزاء فلیس کل اسم مرکب الی غیره غیر مشابه لمبنی الاصل معربا بل الاسم المرکب الی عامله الا تری ان المضاف
اسم مرکب الی المضاف الیه ولا یستحق بهذا الترکیب اعرابا بل المضاف الیه یستحقه بالترکیب الاضافی لان المضاف عامله علی قول والحرف
المقدر علی آخر کما یجئ وکذا التابع مع متبوعه لا یستحق احدهما بهذا الترکیب اعرابا معینا وکذا اسماء الحروف الموجودة فی اوائل السور
نحو حم ولیس قوله مبنی الاصل هذا ایضا من ذاك لانه اصطلاح تجدد منه مراد به الحرف والفعل الماضی والامر علی ما فسره فی الشرح وان اخذنا
لفظ المبنی الاصل علی ما یقتضیه اللفظ من المعنی المشهور دخل فیه مطلق الافعال وان کانت مضارعة اذ اصل جمیع الافعال البناء علی ما ذهب
الیه البصریة فیرد علیه اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجمیع باب ما لا ینصرف بلی ان اختار مذهب الکوفیین فی کون المضارع اصلا
فی الاعراب کالاسم لتوارد المعانی علیه کما یجئ فی بابه لم یرد علیه ما ذکرنا وایرد علی تفسیره المبنی الاصل بالحرف والماضی والامر المصدر فی نحو اعجبنی
ضرب زید عمرا امس وذلك بان یقال المصدر ههنا یشبه الماضی لتقدیره به مع ان ای ان ضرب والا لم یعمل فهو مشابه
للماضی مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لا مشابهته للماضی بدلیل انه یعمل وان کان بمعنی الحال
او الاستقبال وانما ذکر فی حد المعرب الترکیب وکونه غیر مشابه لمبنی الاصل احترازا عن قسمی المبنی وذلك لان الاسم اما ان یبنی
لعدم موجب الاعراب اعنی المعانی المتعاقبة علی الاسم الواحد کالفاعلیة والمفعولیة والاضافة وهو الاسماء المعدودة تعدیدا
کاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجی نحو الف با تا ثا ونحو زید بکر عمرو والاصوات کخ وهدع والمعانی
الموجبة للاعراب انما تحدث فی الاسم عند ترکیبه مع العامل فالترکیب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المرکب
ای الاسم الذی فیه سبب الاعراب فیخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ویجئ فی التصریف فی باب التقاء الساکنین تحقیق
الکلام فی الاسماء المعدودة تعدیدا ان شاء الله تعالی واما ان یبنی مع حصول الموجب للاعراب لوجود المانع منه والمانع
مشابهته للحرف وللفعل علی ما یجئ فی باب المبنی وذلك فی المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمرکبات وبعض الظروف
علی ما یاتی فقوله الذی لم یشبه مبنی الاصل یخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس ایضا لکونه اخص من الفصل بوجه

قوله وحکمه ان یختلف آخره باختلاف العوامل لفظا او تقدیرا هذا الذی جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حکما من احکامه
لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما یختلف آخره باختلاف العوامل قال المصنف وهو الحق یلزم منه الدور لان
المقصود لیس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذی یحصل لغة معرفة هذا الاختلاف موقوف علی معرفة المعرب اولا

فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف فتوقف كل محدود على حده فيكون دورا وهذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب
للتمييز عند المنشئ للكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف آخره اما ان عرف الاختلاف الصحيح انه من معرفة المعرب بل لحصول الاختلاف في كلام
صحيح موثوق به كالقران وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب ان قيل اي فرق بين المعرب والمبني
في الحكم المذكور فان المبني ايضا مختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاء ني هؤلاء فهو مثل جاء ني قاض فالجواب
ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني
فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبة المبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا
كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاء ني الفتى فانه يقال ان الرفع
مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون
للمضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير قوله الاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح قوله ليدل على
المعاني المعتورة عليه بيان للعلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله
ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ويعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل
من العامل بالآلة التي هي الاعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة
وان كان علامة العلة ولهذا اسموه عاملا ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على ظاهر اصطلاحهم اعني ان العامل كالعلة الموجدة بان يقال الباء الاستعانة دخولها
في الآلة الكثرة منه في الموجد ولا يعترض على هذا الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وياء النسبة وفتحه لاجل تاء التانيث بان يقال الاعراب الذي كان
على الآخر انتفى لاجل ياء الاضافة من غير انتقال الى شيء آخر وانتفى لاجل ياء النسبة وتاء التانيث وانتقل الى الياء والتاء بتركيبهما مع الاسم وهذا تغير في الآخر
وكذا في الف المثنى وياءه وواو الجمع وياءه وذلك لانه قال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب كما ذكرنا هو المركب مع عامله ولا يدخل العامل في المضاف الى الياء
والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنى والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذكورة بها الا انك اخبرت مثلا في قولك جاء ني مسلمان عن المثنى ولم تخبر عن المفرد ثم تثنيه و
وكذا البواقي فقبل الحاق هذه الاحرف كان الاسم مبنيا لعدم التركيب فلم يختلف آخر المعرب بهذه الاحرف لا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو
مسلمان ومسلمون ليس في آخره اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر المعرب فكذا
النون قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسي على حد بعض المتاخرين الاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف
امر لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك ما اختلف آخره به اذ لا يختلف آخر الشيء
بشيء الا وهناك اختلاف اذ الفعل متضمن للمصدر وقال ولو ثبت الاختلاف ايضا فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها
اذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك اختلاف فالاختلاف شيء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشياء فكيف يكون الاعراب اختلافا ولهم ان
يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة الى حركة اخرى وانقلاب حرف الى حرف آخر والانقلاب من حيث هو شيء واحد
والحق ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها قبلا فان زيدا مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما
ضممت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلف اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة فقد حصل بالحركة الواحدة
اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتحة غير انتقاله الى الضمة وكذا انتقاله من السكون الى الكسر فههنا ثلث اختلافات مغاير
بعضها البعض بحسب تغاير الحالات المختلف اليها اي المنتقل اليها وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة كالاعراب
والاعراب ايضا هو الانتقالات المذكورة هذا اذا اعرب بالحركات وان كان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر اذن على نوعين

احدهما حرف محذوف من الكلمة فقط اورده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب بالحروف رددت عليه الواو المحذوف رفعا ورددتها
وقلبتها الفا في النصب وياء في الجر وثانيهما جعل العين والحرف الذي زيد في الاخر لغرض بعينه اعرابا ايضا وجعله مع القلب اعرابا كما جعلت
الالف والواو المزيد تين علامتين للتثنية والجمع في نحو مسلمان ومسلمون علامتي الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا
فوه وذومال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صار الشيئين بعد ما كانا الشيء واحد وينبغي ان يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو
ان المسلمات وبالمسلمات غير الاخرى فالاختلاف في اخره ثلثة فهما كضمتي فلك مفردا وفلك مجموعا وكذا فتحتا نحو ان احمد وباحمد وياءا
ان المسلمين وبالمسلمين وان المسلمين وبالمسلمين وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلتا اعرابا لان علامتي التثنية والجمع لا يجوز
حذفهما فتبين لك بهذا ان الاختلاف في كل اسم ثلثة كالاعراب وهو ولو جعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة او حرف حرفا كما فهم
المصنف فهي ايضا ثلث اختلافات بحسب المتحولات تحول الضمة فتحة وتحول الضمة كسرة وتحول الفتحة كسرة وكذا في الحروف ولو جعلنا
تحول الضمة فتحة غير تحول الفتحة ضمة حصل ست اختلافات والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرناه اولا وهو ثلثة وقال ايضا لو كان الاعراب
هو الاختلاف لزم ان يكون الاسم في اول تركيبه غير معرب كما لو جعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب مع عامل اول تركيب نحو جاءني زيد
فلا اختلاف اذ لم يتحول حركة الى حركة بعد والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الاخر من السكون الى حركة ما ففيه اذن اختلاف ثم
نقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة حركة لكان الالزام مشتركا بينه وبين النحاة لقولهم ما اختلف اخره به فما لم ينقلب حركة حركة
لم يكن ما اختلف اخره به فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قيل فالعبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف اخره به
ربما اختلف قوله ليدل على المعاني تعليل لوضع الاعراب في الاسماء اعلم ان ما يحتاج الى التمييز من معاني الكلم على ضربين احدهما ان يكون
للكلمة معنيان او اكثر غير طارئ احدهما على الاخر كمعاني الكلمة المشتركة نحو القرء في الطهر والحيض وضرب في التاثير المعروف والسير وكذا جميع
الافعال المضارعة عند من قال باشتراكها ومن للابتداء والتبيين والتبعيض فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لاحد المعنيين او المعاني من الاخر لان
جاعله لاحد المعنيين واضعا كان او مستعملا لم يراع فيه المعنى الاخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لاحدهما والثاني ان يكون في الكلمة معنيان او اكثر
يطرء احدهما او احدها على الاخر او الاخر فلا بد للطارئ ان لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون
الحقيقة وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر والفعل
المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف
نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدي ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على
معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على معنى في المضاف وان كان طرآن المعنى لازما للكلمة فان كان الطارئ معنى واحدا غير كون
الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتلبس بغيره وان كان الطارئ اللازم احد الشيئين او الاشياء
فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة تمكن لانها لازمة ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها طرء ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف
لان المعنى المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه فاحتاطوا في هذا النوع اتم احتياط حتى ان بعد ما طرء بسببه المعنى كان
هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارى ومثل هذا المعنى انما يكون في الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما
معنى كونه عمدة الكلام او كونه فضلة فجعل علامته ابعاض حروف المد التي هي اخف الحروف اعني الحركات وجعلت في بعض الاسماء
حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلة تذكرها في كل واحد منها ولم يجتلب حروف مد اجنبية لما قصد بذلك
بل جعلت في الاسماء الستة لام الكلمة او عينها علامة وفي المثنى والمجموع حرفا التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع

تختلف اذا استعمل في نزيان كما الاخيفي ١٢

س ٥ القرء بالفتح الطهر والحيض وفي القاموس ويضم وجمع الطهر قروء والحيض اقراء كذا قال بعضهم ١٢
س ٩ اي الواضع في وضعه لم يلاحظ المعنى الاخر اصلا وكذا المستعمل في استعماله فيه لم يلاحظ لعدم احتياجه اليهما وربما لاحظ فنصب قرينة ١٢
ت ١٠ فان المستعمل في المعنى المجازي لا بد له من نصب قرينة مانعة منه بل الواضع في تجويز الاستعمال فيه يحتاج الى اعتبار قرينة اجمالا ١٢
ت ١١ من التعريف والتخصيص
ت ١٢ كالعامل الذي يطرأ به المعاني المتوردة على الاسماء ١٢

الذى هو اقوى الحركات للعُمَد وهى ثلث الفاعل والمبتدأ والخبر وجعل النصب للفضلات سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة
كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التى تليها
حروف الاضافة اعنى حروف الجر وانما جعل الفضلات النصب الذى هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها
ثم اريد ان تميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقى من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لانه فضلة فصار معنى كون
الاسم مضافا اليه[١] معنى العمدة بحرف معنى اخر منضما الى المعنيين المذكورين علامته الجر فان سقط الحرف ظهر الاعراب المحلى[٢] فى هذه الفضلة
نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما فى قوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بالنصب
وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما فى الاضافة زال النصب المقدر كما سيجئ ثم اعلم ان محدث هذه المعانى فى كل اسم هو المتكلم وكذا محدث
علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذى بواسطته قامت هذه المعانى بالاسم فسمى عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب
للمعنى المعلم فقيل العامل فى الفاعل هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام وكذا العامل فى كل واحد من المبتدأ والخبر هو الاخر على مذهب الكسائى والفراء
اذ كل واحد منهما صار عمدة بالاخر واختلف فى ناصب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور اذ باسناد
احدهما الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونها[٣] فضلة فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن معاوية هو الفاعل وليس
ببعيد لانه جعل الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه
المقتضى للفضلات وقول الكوفيين اقرب بناء على الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل لاحد جزء الكلام الى الفضلة عاملا للجر فى
ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه تلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى
الفضلة لغرض التخصيص او التعريف فى الاسم كما يجئ فى باب الاضافة فيزول النصب المحلى عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع
الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه
او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ومعنى اللام اذ الدالة على معنى اللام فى نحو غلام زيد
اذ هو مختص بالثانى وعلى معنى من فى نحو خاتم فضة اذ هو متبين بالثانى فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على حرف الجر كما يجئ فاصل
الجار ان يكون علم الفضلة التى تكون بواسطة ثم يخرج فى موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للمضاف اليه فقط احدهما فيما اضيف
اليه الاسم والثانى المجرور المسند اليه نحو مر بزيد والاصل فيهما ايضا ذلك كما بينا وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجر ايضا
اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير مختص باحد القبيلين[٤] وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى
المفرغ لم يروا اعمالها فبقى ما بعدهما منصوبا فى اللفظ هذا واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل معانيها طارئة على معانى الفاظ اخر كما مر فى
حد الاسم واما الافعال فلا يلزمها الا معنى واحد طارئ كما مر بلى قد يطرأ عليها فى بعض المواضع احد المعنيين الملتبسين كما فى قولك ما بالله
حاجة فيظلمك على ما يجئ فى قسم الافعال فاعتبر ذلك الكوفيون فقالوا اعراب المضارع اصل لا لمشابهته الاسم خلافا للبصريين على ما يجئ فى بابه
فظهر بهذا التقرير ان الاصل فى الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل كل اسم ان يكون معربا فان قيل كيف حكم بذلك واصل الاسماء
الافراد وهى فى حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما تقدم فى الاسماء المعددة قلنا انما حكم بذلك لان الواضع لم يضع الاسماء الا لتستعمل
فى الكلام مركبة فاستعمالها مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء المفردات وان كانت اصولا للمركبات عارض لها لكون استعمالها مفردة
عارضا لها غير وضعى وقد خرج عن عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما اسماء الاصوات كغاق وجه[٥] وده لان الواضع لم
يضعها الا لتستعمل مفردة لانها لم تكن فى الاصل كلمات كما يجئ فى بابها والثانى اسماء حروف التهجى لانها كالحكاية لحروف التهجى التى ليست بكلم

١ اى اضيف اليه معنى العمدة وهو معنى الفعل بواسطة حرف ١٢ س ٢ اى ما عداهما من متعلقات الفعل ١٢ س ٣ اى الفضلة ١٢ س ٤ اى الاسم والفعل ١٢ س ٥ جه وده كلاهما زجر للابل وج صياح للدجاج ١٢ س

فيه ان محدث المعانى فى الاسم المتكلم

ومن ثم كانت اوائلها تلك الحروف الحكية الا لفظة لا فانهم لما لم يمكنهم النطق بالالف الساكنة توصلوا اليه باللام المتحركة كما توصلوا
الى النطق بلام التعريف الساكنة بالالف المتحركة اعنى الهمزة واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فينبغى ان تقول لا ولا تقول لام الف
واما قوله تكتبان فى الطريق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع فى الصنفين الى وقوعهما مركبين لكانا
معربين فى نظره فلم يجز ان يصوغهما على اقل من ثلثة احرف لانك لا تجد معربا على اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شئ كيد و
دم وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كيخ وجه وباتاثا وانما صاغ على اقل من ثلثة احرف ما كان يعرف انه يكون فى التركيب مشابها للحرف
كما ومن وتاء الضمير وكانه فعلم انه يبنى لثبوت علته فجوز بناؤه على اقل من ثلثة ثم نقول لا يلزم الكسائى والفراء ما الزماه فى ترافع
المبتدأ والخبر من انه يجب تقدم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر فيلزم تقدم الشئ على نفسه لان المتقدم على المتقدم على
الشئ متقدم على ذلك الشئ وانما لم يلزمهما ذلك لان العامل النحوى ليس مؤثرا فى الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة
كما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لكونه كالسبب كما مر قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر متقدم على صاحبه من وجه متاخر عنه من آخر
فاذا اختلف الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان يكون تابعا للمنسوب اليه وفرعا له واما تقدم الخبر فلانه محط
الفائدة وهو المقصود من الجملة لانك انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض وان كان متاخرا فى الوجود الا انه متقدم
فى القصد وهو العلة الغائية وهو الذى يقال فيه اول الفكر آخر العمل فيرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذى فيه فترافع المبتدأ
والخبر اذن كعمل كلمة الشرط والشرط كل منهما فى الآخر نحو قوله تعالى ايا ما تدعو فاداة الشرط متقدمة على الشرط اذهى
مؤثرة لمعنى الشرط فيه متاخرة عنه تاخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر على هذا التقرير اصلان فى الرفع كالفاعل
وليسا محمولين فى الرفع عليه وهو مذهب الاخفش وابن السراج ولا دليل على ما يعزى الى الخليل من كونهما فرعين على الفاعل
ولا على ما يعزى الى سيبويه من كون المبتدأ اصل الفاعل فى الرفع وعلى التقرير المذكور الحال والتمييز والمستثنى الفضلة اصول
فى النصب كالمفعول وليست محمولة عليه كما هو مذهب النحاة ولما كان مستنكرا فى ظاهر الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فى
الاذهان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة تقدم الشئ على مؤثره ضعف عملهما فنسخ عملهما كثيرا مما دخل عليهما مؤثرا فيهما
معنى ككان وظن وكاد وان واخواتها وما ولا التبرئة على ما يجئ فى ابوابها فصارت العمدة فى صورة الفضلة منتصبة وهى
اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد واخواتهما ومفعولا ظن وجه مشابهتها للفضلة يجئ فى ابوابها وانما جاز تقدم كل واحد من جزئى
الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما فى الآخر والعامل متقدم الرتبة على معموله لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود المخبر
عنه على الخبر وان كان الخبر متقدما فى العناية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل معمول للفعل و
ليس عاملا فيه كما كان المبتدأ فى الخبر ولم يعتنوا بحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعى اعنى ما بعد العامل لكونها
فضلات فظهر لك ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما تذكر فى المضمرات والمبهمات
واسماء الافعال والكنايات وبعض الظروف واما اسماء حروف التهجى واسماء الاصوات فبناؤهما اصلى لا يحتاج الى تعليل و
اعرابهما فى نحو قوله تدا عين باسم الشيب فى متثلم + وقوله اذا اجتمعوا على الف وواو + وياء هاج بينهم جدال + معلل
بكونهما مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم قوله وانواعه رفع ونصب وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية
والجر علم الاضافة اعلم ان الحركات فى الحقيقة ابعاض حروف العلة فضم الحرف فى الحقيقة اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو
وكسره الاتيان بعده بجزء من الياء وفتحه الاتيان بعده بشئ من الالف والا فالحركة والسكون من صفات الاجسام

فلا تخل الاصوات لكنك لما كنت تاتى عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سُمّی الحرف متحرکا کانك حرکت الحرف الى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها من فرط اتصالها به يتوهم انها معه لا بعده فاذا اشبعت الحركة وهى بعض حروف المد صارت حرف مد تاما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه فسمى حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المعنى تابعة لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الفم تابع لفتحه كان الفم كان شيئا ساقطا فنصبته اى اقمته بفتحك اياه فسمى حركة البناء فتحا وحركة الاعراب نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشئ اذ المكسور يسقط ويهوى الى اسفل فسمى حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان الاولين اوضح واظهر فى المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشئ القاطع للحركة او الحرف فسمى الاعرابى جزما والبنائى وقفا وسكونا وانما سمى المعرب معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قوله صم الثيب يعرب عنها لسانها اى يبين وسمى المبنى مبنيا لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع علم الفاعلية اى علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون فى غير العمد والنصب علم الفضلية فى الاصل ثم يدخل فى العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع فى الاصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما واما الجر فعلم الاضافة اى كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما فى غلام زيد وحسن الوجه فالرفع ثلثة اشياء الضم والالف والواو فى نحو جائنى مسلم ومسلمان ومسلمون وابوك والنصب اربعة الفتح والكسر والالف والياء فى نحو ان مسلما ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء فى نحو بزيد وباحمد وبمسلمين وبمسلمين وبابيك وكل ما سوى الضم فى الرفع والفتح فى النصب والكسر فى الجر فرع عنها كما يجئ وبين الضم والرفع عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة كما فى جاء الرجل وقد لا يكون كما فى حيث وكذا الكلام فى النصب والجر واذا اطلق الضم والفتح والكسر فى عبارات البصرية فهى لا تقع الا على حركات غير اعرابية بنائية كانت كضمة حيث او لا كضمة قاف قفل ومع القرينة تطلق على حركات الاعراب ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب احد النوعين على الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف يقال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر انتقاله الى علامة الاضافة والظ فى اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات وانما جعل الاعراب فى اخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عمدة وفضلة والدال على الوصف بعد الموصوف قوله العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف العوامل الى بيانه ويعنى بالتقوم نحو امر قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية وكون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فالموجد كما ذكرنا لهذه المعانى هو المتكلم والالة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعانى هو المتكلم لكن النحاة جعلوا الالة كانها هى الموجودة للمعانى ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء فى قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا فى الحقيقة الة والمقوم هو المتكلم وليس الباء كما فى قولك قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان فى لفظ المصنف ابهاما لان الظاهر فى نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل فى الاسم ما يحصل بواسطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب

وذلك

وذلك للمغنى كون الاسم عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا فى ان العامل فى المضاف اليه هو اللام المقدرة و

من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان معناه فى الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل او المضاف اليه اذ اصل غلام زيد

غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا ينكر هنا عمل حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله فى نحو خير

فى قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف اليه ومتبين به كما ان النصب بان المقدرة فى

نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء السببية او واو الجمع كما يجىء فى باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا او كذا الجر برب

المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عامل الجر المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف

مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو الجار بنفسه و

قال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشىء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى

وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال

خلف العامل فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل **قوله** فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا جمع المؤنث

السالم بالضمة والكسرة غير المنصرف بالضمة والفتحة اخوك وابوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال مضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف

والياء المثنى وكلا مضافا الى مضمر واثنان بالالف والياء جمع المذكر السالم واولو وعشرون واخواتها بالواو والياء هذا تقسيم الاسماء المعربة

بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انا بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب بعده والجر ثلثة فهو يريد بيان محال هذه الاعرابات وان كل واحد

منها فى اى معرب يكون فبدء بمعربات اعرابها بالحركات لانها الاصل فى الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحركات الثلث

كل واحدة منها فى محلها اعنى الضم فى حالة الرفع والفتح فى حالة النصب والكسر فى حالة الجر وهو شيئان احدهما المفرد اى الذى لا يكون مثنى

ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف احترازا عن غير المنصرف وكان عليه ان يضم اليه قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا

يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا عن المضاف فيخرج الاسماء الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفى شىء من المضاف الحركات الثلث و

ثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احترازا عن المثنى اذ اعرابه بالحروف عن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احترازا عن السالم لان اعراب المذكر

منه بالحروف والمؤنث غير مستوف للحركات والانصراف احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وانبياء وانما اعرب الجمع المكسر اعراب

المفرد اى بجميع الحركات لمشابهته للمفرد بكونه صيغة مستانفة مغيرة عن وضع مفردة ويكون بعضه مخالفا لبعض فى الصيغة كالمفردات

المتخالفة الصيغ وايضا لم يطرد فى اخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما فى الجمع بالواو والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدأ

وقوله رفعا مصدر بمعنى المفعول كقولهم الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه على الحال اى مرفوعين والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال

الضمير المستكن فيه والباء فى قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى متلبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة فى

حال كونهما مرفوعين اى مصاحبين لعلم العمدة وكذا قوله والفتحة نصبا وامثاله وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف

قياسا نحو ان فى الدار زيدا والحجرة عمرا على ما يجىء والثانى من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا وهو شىء واحد

اعنى الجمع بشرطين احدهما ان يكون جمع المؤنث احترازا عن جمع المذكر الذى هو بالواو والياء والثانى ان يكون سالما احترازا عن

المكسر المستوفى للحركات نحو رجال وللضم والفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله

اعنى جمع المذكر السالم على ما يجىء بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا وهو ايضا شىء واحد غير المنصرف مفردا

كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما نقص الكسر واتبع الفتح لما يجىء فى بابه ثم ثنى بمعربات اعرابها بالحروف وقسمها

ايضا ثلثة اقسام احدها ما استوى فى الحروف الثلثة كلا فى محلها وهى الاسماء الستة بشرط افرادها وكونها غير مصغرة واضافتها
الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه ولامه
وجوبا باليتيم وزن فعيل وحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة وانما اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما سيجئ ان المقطوع منها عن
الاضافة يتحرك بالحركات لما سنذكر والمضاف الى ياء المتكلم لايتبين اعرابه على ما سيجئ وتصريحه بهذه الاسماء الستة يغنى عن الاحتراز عن
تثنيتها وجمعها وتصغيرها وهم فى اعراب هذه الاسماء الستة اقوال الاقرب عندى ان اللام فى اربعة منها وهى ابوك واخوك وحموك وهنوك و
اعلام للمعانى المتناوبة كالحركات وكذا العين فى الباقيين منها اعنى فوك وذو مال فهى فى حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفى النصب والجر
علم الفضلة والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وسنشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسماء
ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات
اعرابها كما فى امرء وابنم ثم حذفت الضمة للاستثقال فبقى الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم
فى رد اللام فى الاضافة وايش الغرض فى ردها اذ لم يكن لاجل الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى انظ فهلا تجعلها مثلها فى كونها اعلاما على المعانى وقال المصنف ظاهر مذهب سيبويه ان ها اعرابين
تقديرى بالحركات ولفظى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو وهى علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين وقال
الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تاول المصنف كلام سيبويه به وقال
الاخفش انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال فى فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد وذلك ما لا نظير له وقال الربعى
انها معربة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما فى ياجل وهو ضعيف لان نقل حركة
الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون الحرف المنقول اليه وقال المازنى انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع
كما فى قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة الشعر وبسوغ حذفه بلا
اختلال الا فى الوزن وايضا يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمى انقلابها هو الاعراب واما هى فاما لام او عين فعلى قوله لا يكون فى الرفع اعراب ظاهر
وهو ضعيف لدلالة الواو فى الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو على انها حروف اعراب تدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف اعراب بلا
الاعراب ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل المصنف
كلام سيبويه عليه قال المصنف ان الواو والالف والياء مبدلة من لام الكلمة فى اربعة ومن عينها فى الباقيين لان دليل الاعراب لا يكون من
سنخ الكلمة فهى بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الاعراب كالتاء فى بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التى هى اصلها ولا يبقى ذو مال وفوك
على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اى محذور يلزم من جعل الاعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر
على ما يصلح للاعراب من سنخها كما اقتصر فى المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من سنخهما اعنى علامة التثنية والجمع اذ هى من سنخ المثنى
والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم
يحوجون الى اعرابهما بالحروف لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات فى باب الاعراب لثقلها وخفة الحركات من حيث
تولدها منها فانه يستبد بها المفرد الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد
بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها بهذا الاقوى ليثبت فى المفردات الاعراب بالحركات التى هى الاصل فى

الاعراب بالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعاً لها وفصلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلثة كل في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها والاكان كل حرف فيهما في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو غد لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتاً اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسياً منسياً فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها الا للاعراب واما نحو حِرٍ فليس لامه حرف العلة واما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابنيّ وبنويّ فكان لامهما ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو فاختاروها ليكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب فمن ثم لم يجعلوا منها نحو يدٍ ودمٍ اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو وياء في الجر والفا في النصب ليكون الالف اعراباً مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها وانكساره وجعلت ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات ولتناسب الحركات قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب ما في الباقيين فطرداً للباب ومعنى حموك ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك الثاني من الثلثة الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى وما حمل عليه نعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجيء في باب المثنى فلم يكن كلا بهذا داخلاً في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى زائدة فالالف محذوفة للضرورة كما يجيء وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس بمثنى والا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان بحذوف اللام مثلهما الا انه من المثنى وكان عليه ان يذكر ايضاً مذروان اذ لم يستعمل مفرده فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنايان فكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثنا لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى التثنية كما لم يمكن ان يقال المفرد اثنان اثن اذ ليس في المفرد معنى التثنية فالثنايان طرف الحبل المثنى فالثنى في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضاً ان يذكر هٰهنا هذان واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا اذيان اللذيان فنحو ذان اللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرهما ما يصلح لان يكون اعراباً من حروف المد ومن ثم اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة الجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتموا وهما وهموا وكما وكموا ثم اراد وا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم لامحالة على اعرابهما فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعراباً واسبق الاعراب الرفع لانه علامة العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع وللجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى ابقاء على الحركة الثابتة قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسراً لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو قلبت الياء لضمة ما قبلها واواً مع ان تغيير الحركة اولى من تغيير الحرف فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب

على ارجح الاحرف ثنيت بالياء على كل حال قال البعير ... في الصحاح الثناء بالكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثنى وكل واحد من ثنييه فهو ثناء لو افرد وتقول عقلت البعير بالثنايين غير مهموز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده اذا عقلت يديه جميعاً بحبل او بطرفي حبل وانما لم يهمز لانه لفظ جاء مثنى لا يفرد واحده فيقال ثناء فتركت الياء على الاصل كما قالوا في مذروين لان اصل المذروين ان يكون تثنية مذرى ... قال لانه من ثنيت ولو افرد واحده لقيل ثناء ان بالضم ... ثناء

ورد اي ان اسماء الاشارة في شرح المفصل ... الحقيقين بالضمير المتكلم كلها مبنية عند المحققين لاحتياجها الى ... الاحتياج الضمير الى التكلم معنى الاشارة وتقدم الذكر وقال بعض والخطاب

١٩

الناس ان المثنى معرب متمسكاً بالاختلاف كسائر المثنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتاويل بعد استشكاله وقال ان ذان صيغة موضوعة للمرفوع وذين للمنصوب وحكم ان الحال في اللذان واللذين كذلك واختاره ايضاً في شرح الكافية بناء على ما فعل هذا يجب على المصنف ههنا ان لا يذكرهما لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره لتمشي على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرهما اذا لم تجعل مثناة على الحقيقة والمصنف انما ترك كونها صيغاً موضوعة للمثنى ليتساوى له الحكم بكونها غير معربة واذا جعلت معربة فالصواب ان ... مثناة حقيقة لكن ...

كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة وكسر النون فى المثنى لكونه تنوينا ساكنا فى الاصل والاصل فى التحريك الساكن اذا اضطر اليه ان يكسر لما يجئ فى
التصريف وفتح فى الجمع للفرق فحصل الاعتدال فى المثنى بخفة الالف وثقل الكسرة وفى الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيهما فطارية للاعراب
كما ذكرنا وقال سيبويه حروف المد فى المثنى والجموع حروف اعراب فقال بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه فى الاسماء الستة
فالمثنى والجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف يضعف هذا القول قال الجرمى لا اعراب مقدر عند سيبويه
على الحروف لان النون عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب الحروف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى
لا لفظ فقصد الاعراب اللفظى وقول بأى شئ يعرف ان هذه الحروف كانت فى الاصل حروف الاعراب اولا لم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع
قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تنافى بينهما ثم نقول الدال على المعنى هو الالف
والواو والياء وهى لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب قلنا ذلك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب
بالحروف فان الحروف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش والمازنى والمبرد انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هى الاعراب
ومعنى القولين سواء فان ارادوا انها بدل من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغى ان يصاغ المثنى والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انهم جعلوا علامة
المثنى والمجموع دلائل الاعراب فذلك ما اخترناه وقال الجرمى هى حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان فى الرفع معربين بحركة
مقدرة اذ الانقلاب لم يحصل بعد كما ذكرنا على مذهبه فى الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر فى متلوّ الالف والواو والياء والحروف
دلائل الاعراب وهذا قريب من قول الكوفيين فى الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم
فى الاسماء الستة وفى المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها فالجواب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها وفى آخرها لما تقدم
من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون
الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التى هى من سنخ الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف
الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع فالذى يقوى عندى انه كالتنوين فى الواحد فى معنى كونه دليلا
على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من
تلك المعانى شئ وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون فى بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط
النون معها لانها لا تكون للتنكير وكذا يسقط التنوين للبناء فى نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون فى نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين و
لا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا فى الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفى فى الوقف
وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذفت بعد الضم والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف
معرضة للحذف بعد لزومها الكلمة وضعفها بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف تخففت بعد الفتح بقلبها الفا لخفة الالف وحذفت بعد الضم
والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف علة لما يجئ فى التصريف من المناسبة بينهما وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا
نحو لم يضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفا خفتها نحو الفتى وحبلى ويخشى وان كانت واوا وياء نحو القاضى ويرمى ويدعو فالاولى
الاثبات وجاز الحذف كما يجئ فى باب الوقف وقال سيبويه النون فى الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف المد عنده حروف
اعراب امتنعت من الحركة فجئ بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثمه والحركة وان كانت مقدرة على الحروف
عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها اثبات
الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهى فى نحو جاءنى رجلان بالفتح عوض منهما وهو الاصل وفى الرجلان

عوض

قوله توهم بعضهم ان الفرق بجر النون وفتحها لدفع الالتباس المثنى والمجموع من المعتل اللام فى حالتى الجر والنصب وذلك لسقوط لام الكلمة الفعل فلا يحصل الفرق بحركة ما قبل ياء الاعراب فيفرق بحركة النون فيقال فى المثنى اشتفين بكسر النون وفى الجمع اشتفين بفتحها وكذا مصطفين ومصطفين و هو سهو لان لام الفعل لا يحذف الكلمة فى المثنى فيقال اشتفيان واشتفيين ويحذف فى الجمع فلا اشتباه ٢٠ رضى

قوله ففى نظر انه يعرف بالنون ١٢

قوله يضعف نفسه و ضعف غيره والاضعف معناه نسبته الى الضعف

قوله الا الاعراب ١٢ س

× × × × ×

موهومن الحركة فقط وفي رجلا زيد من التنوين فقط وفي رجلان وقفا اليس عوضا منهما ولا الرجلين عوض من حركة وفي نحو يا زيدان ولا رجلين عوض من حركة
البناء فقط وفيما قال بعد الا حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت
للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اخترنا ان ارادوا انه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام اي في المعاني الخمسة وقيل هو بدل من الحركة و
وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام يضعف وكذا
مع الياء وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى كان في الاصل مفردا مكررا من بين الجمع مفردا
مكررا اكثر منهما ودون تصحيح خرط القتاد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد كحلا ورجلان وعشرة فلا يستحقان الا تنوينا
واحدا الا انه اهدر ذلك التنكير للفظ واما كلا فاعرب اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا بكون اخره الفا ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنه
بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر وهو ثلثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى
المضمر فالاغلب كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاء في الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاءني بعد ذكر
شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون معربا
فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم طرد ذلك فيما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما وكلاهما جاءني واما اذا اضيف
الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب
يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء
منها في المونث كما في اخت وبنت ثم لم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء لسماع الامالة فيه اما الكسرة فلا تؤثر عند
المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو ويجي الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام في كلا وانما جي بالفاللتانيث
بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان التاء لم تتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام في المونث كاخت
وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء واجاز يونس اخت وبنت ولو كانت لمحض التانيث لم يجز هذه الا مع الواو
والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صارت كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند
الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم حذف نونيهما للزومهما للاضافة وقالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احدى
اللامين وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ
الاثنين سواء قالوا ويجوز للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامي زائده + كلتاهما مقرونة بواحده + قال كلت كفيه توالي
دائما + بجيوش من عقاب ونعم + والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما قال شيئا اقاته + وقال الله تعالى
كلتا الجنتين اتت اكلها ولوجب قلب الفيهما نصبا وجرا اضيفا الى المضمر او الى المظهر كسائر التثاني واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة
بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد مخالفا لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا
لا يضافان الا الى المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا يؤكد بالتاكيد المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى
نحو كلا الرجلين ومعنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو والحاق التاء بكلا مضافا الى مونث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين
ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال الله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما نهرا والقسم الثالث ما فيه الواو والياء قال
المصنف الملحقات اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون دالة على
ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اول في المفرد وكذا

فی بیان مایتعلق بالاعراب

عشرون واخواته ولیس عشر وثلث واربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلک اذ لو کان کذلک لقیل الثلث عشرات مع کل عشرة تزید علیها عشرون لان اقل الجمع ثلثة وکذا قیل ثلثون للتسعة مع کل ثلثة تزید علیها واما علیون وقلون ونحوهما فانها جمع علیة وقلة ونحوهما وان کانت علی خلاف القیاس هذا قوله ولنا ان تحد المثنی بانه اسم دال علی مفردین فی اخره الف او یاء ونون مزیدتان فیدخل فیه اثنان وثنایا ومذروان واللذان وهذان بخلاف کلا فلا یحتاج الی افراد هذه المثنیات بالذکر وتحد جمع المذکر السالم بانه اسم دال علی اکثر من اثنین فی اخره واو او یاء ونون مزیدتان فیدخل فیه اولو وعشرون واخوانه واما ذوو فهو داخل فی حد الجمع المذکور علی ای وجه کان لان واحده

وقال سه ولکنی ارید به الذی بینا قوله التقدیر فیما تعذر کعصی وغلامی مطلقا او استثقل کقاض رفعا وجرا ونحو مسلمی رفعا واللفظی فیما عداه هذا بیان ان الاعراب المذکور فی ای الاسماء المعربة یکون مقدرا وفی ایها یکون ظاهرا حصر الاسماء المقدرة الاعراب لا مکان ضبطها فبقی ما لم یذکر منها ظاهر الاعراب قوله فیما تعذر ای فی معرب یتعذر اعرابه فخذف المضاف هو اعراب واقام المضاف الیه اعنی الضمیر مقامه فصار مرفوعا فاستتر فی الفعل اعلم ان تقدیر الاعراب لاحد شیئین ما تعذر النطق به واستحالته واما تعسره واستثقاله فالمتعذر فی بابین یستحیل فی کل واحد منهما علی الاطلاق ای رفعا ونصبا وجرا الاول من باب عصی یعنی کل معرب مقصور فانه یتعذر اعرابه لفظا فی الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحریکه لخرج عن جوهره وانقلب حرفا اخر ای همزة فلا یمکن تحریک الالف مع بقائه الفا والثانی باب غلامی یعنی به کل مفرد احترازا عن نحو غلامای ومسلمی مضافا الی یاء المتکلم فانه یتعذر الاعراب اللفظی فیه مطلقا ایضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلک لان الاسم انما یستحق الاعراب بعد ترکیبه مع عامل کما تقرر ففی قولک جاء غلام زید مثلا لم یستحق المضاف الاعراب الا بعد کونه مسندا الیه ای کونه عمدة الکلام اذ هو المقتضی لرفع الاسماء وکونه مسندا الیه مسبوق بثبوته اولا فی نفسه والمسند الیه الجزء فی مثالنا لیس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الاضافة الی زید فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة ثم کون المضاف عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الی یاء المتکلم التزموا ان یکون حرکة ما قبل الیاء کسرة لتوافقها فاما ارادوا الاعراب بعد ذلک وجدوا محل الاعراب مشتغلا بحرکة لازمة واحتمال الحرف لحرکتین متخالفتین کانتا او متماثلتین مستحیل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشیئان یستثقل فی احدهما رفعا وجرا وفی الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص ای الذی حرف اعرابه یاء قبلها کسرة فیستثقل الضم والکسر علی الیاء المکسور ما قبلها وذلک محسوس لضعف الیاء وثقل الحرکتین مع تحرک ما قبلها بحرکة ثقیلة فان سکن ما قبلها وما قبل الواو ولم یستثقل الحرکتان علیهما نحو ظبی ودلو وکرسی ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا تستثقل علی الیاء مع کسرة ما قبلها نحو رایت القاضی ویسمی هذا النوع منقوصا لانه نقص حرکتین ویسمی نحو الفتی والعصی مقصورا لکونه ضد الممدود او لکونه ممنوعا عن مطلق الحرکة والقصر المنع والاول اولی لانه لا یسمی نحو غلامی مقصورا وان کان ممنوعا من الحرکات الاعرابیة ایضا هذا مع انه لا یجب اطراد الالقاب وایضا مذهب النحاة ان نحو غلامی مبنی علی ما یجیء والمقصور من القاب المعرب والثانی کل جمع مذکر سالم مضاف الی یاء المتکلم فانه قد حصل فیه ذلک نحو جاءنی مسلمی والاصل مسلموی اجتمعت الواو والیاء مع تماثلهما فی اللین واولهما ساکنة مستعدة للادغام فقلب اثقلهما الی اخفهما اعنی الواو الی الیاء اذ المراد بالادغام التخفیف وکذا یعمل لو کانت الثانیة واوا نحو سید ومیت وان کان القیاس فی ادغام المتقاربین قلب الاول الی الثانی کما یجیء فی التصریف ان شاء الله تعالی وادغم بعد القلب اولهما فی الاخری ثم کسر ما قبل الیاء لاتمام ما شرع فیه من التخفیف ولکون الضمة قریبة من الطرف والطرف محل التغییر فمن ثم لم یکسر الضم فی نحو سبل ومیل لانه لم یسبقه تخفیف اخر حتی یتمم به ولم یکن الضم قریبا من الطرف ولیست الیاء الساکنة المدغمة فی امتناع انضمام ما قبلها کالیاء الساکنة غیر المدغمة فان ذلک لا یجوز فیها ولذا قیل فی جمع ابیض بیض وفی فعلی من الطیب طوبی اما المدغمة فی المتحرکة فکانها متحرکة لصیرورتها مع المتحرکة کحرف واحد فنحو سبل کلیهما وان کان الاسم الذی قلب واوه یاء للادغام فی الیاء علی اخف الاوزان ای ثلاثیا ساکن الوسط جوز والیضا بقاء الضم علی حاله فقالوا

في جمع الولي لبي فثبت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة الجر والنصب فالياء باقية الا انها ادغمت والادغام ثابت ولعل انما

اعتبر نحو جاءني صالحوا القوم وصالحي القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه الظهور عوض الحذف لان الكلمتين

مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف اما لفظة في في الاحوال الثلث فقد دخلت في باب غلامي فلذا

لم تفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا المحكي في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا لاشتغال

محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني وظاهر كلام المصنف كما رأيت انه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو

الحق بدليل اعراب نحو غلامه وغلامك وغلامي ومن اين لهم ان الاضافة الى المبني مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما يجيء في الظروف المبنية فاذا عرفت

للمعرب الذي اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه

علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة ؛ وعجمة ثم جمع ثم تركيب ؛ والنون زائدة من قبلها الف ؛ و

وزن فعل وهذا القول تقريب ؛ مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعديكرب وعمران واحمد وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قوله ما فيه علتان

من تسع اعلم ان قول النحاة ان الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشيء ينبغي ان يختار المتكلم ذلك الحكم

لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم والحكم في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين لان سقوط

الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا كل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة

او علة ناقصة باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع العلتين او واحدة منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف

الشروط ان شاء الله تعالى ويدخل في الحد الذي ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء

علما والمجموع بالواو والنون علما للمؤنث كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك ففي قوله بعد ويجوز

صرفه للضرورة او التناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة

وقصد التناسب غير مجرد عنهما فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او التناسب لا ان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة

بخلاف حكم المعرب اعني اختلاف الاخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه لا يتخلف عن علة الاعراب وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا

يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه علتان من التسع

غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين او قالوا ان الكسر والتنوين سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم

لما شابه الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك

الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى

يحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه بتبعية التنوين لا بالاصالة فعلى قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف

كما في لعمران اجمعون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر واحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر و

التنوين لم يحذفا ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب القول الاول اعني ان الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين

تابعا له مع ان الحاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بالضرورة اليه

اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا

النص من اول الامر على انه لم يسقط الا لمشابهته الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشيء آخر فحذفوا معه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤتى بنون

العاد في نحو ضربني ويضربني وانما لم يظهر اثر منع الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران ومسلمون علمين للمؤنث لان النون

فيما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب في ان سيجيهما واعربا باعراب المفرد اي جعل النون

متقلب الاعراب ويجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد تتفق مشابهة

للفعل وهي على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي

هو البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الاصلية ويشابهه في شيء من المعنى كاسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة والمصدر فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء يتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم

في الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اي الذي معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابهه

لفظا ولا يتضمن معناه معنى الفعل ولكن يشابهه بوجه بعيد ككونه فرعا الاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا اما الافادة

فلاحتياج الفعل في كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيجيء في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع

ضعف الفعل في البناء ولا يعطى ايضا عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو خلو منه بل تنتزع بهذه المشابهة علامة

الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او ينتزع الكسر والتنوين معا كما تقدم وانما احتيج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا

من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصائص

الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر كما يجيء فلم يكف واحدة

منها الا اذا قامت مقام اثنتين فان قلت اذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل

اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير في اسم الفعل معنى

الاسم هو معنى الفعل وفي اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة يتضمن الاسم معنى الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال في المعنى

فتعطى حكم الفعل وذلك بناء اسم الفعل وعمله معا وعمل البواقي حسب هذا مطرد في كل ما يعطى حكما لاجل مشابهة لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف

للفعل يتضمن معناه كان واخواتها وما ولا اعمل عمل الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات والغايات

او يتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجيء في باب المبني بني الاسم لتطفل على الحرف فيما يخصها وههنا يكفي ادنى مشابهة لاجل بناء

الاسم بخلاف مشابهته للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه في البناء دون الفعل واذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذي هو بالاصالة

للحرف اعطي حكم الحرف في عدم التصرف كما في عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجيء في بابه فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا

الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله

وهي عدل ووصف اي يكون علل منع الصرف عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زائدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما شابه الف التانيث المقصورة وهو

كل الف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق كما في ارطى وذفرى وحبنطى او لا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التانيث واذا عدّ الالف

والنون سببا لمشابهته الف التانيث بالامتناع من التاء فعدّ الالف المقصورة الممتنعة من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء واما الف الالحاق الممدودة

فلم تلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة وان كانت ايضا ممتنعة من التاء مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع شيئين احدهما ضعف ما يشبهه الف الالحاق

الممدودة اي الهمزة في نحو حمراء في باب التانيث دون الالف في نحو سكرى لكون الهمزة في الاصل الفا والثاني كون همزة الالحاق في مقابلة الحرف الاصلي ولذلك انز

الالف والنون في نحو سكران لمشابهته الف التانيث الممدودة لان النون ليست في مقابلة احرف اصلي والف الالحاق المقصورة وان كانت في مقابلة حرف اصلي

لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية اي الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اي الف التانيث الممدودة واما وجه هذه العلل فان العدل فرع

ابقاء الاسم على حالة والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل معرفة كان مجهولا في الاصل عندنا والعجمة في كلام العرب

١٠

الا ربطي بحر من انجار الرمل ... والف للالحاق للتانيث ... ليعرق من البعير خلف الاذن ... لان الفها للتانيث ... للالحاق بجعفر ... والياء والنون ... العظيم البطن ... في المعرفة والنكرة ... قال ... لانه يقال ... في المعرفة والنكرة جميعا ...

صحاح ... والالف للالحاق ... الف التانيث ... والنكرة ... فنزاوما اشبهه ... في التانيث صحاح × × × × × ×

فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون العربية اذن فى كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع الف التانيث
كما يجىء بعد او فرع ما زيد عليه ووزن الفعل فى الاسم فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان
لا يكون فيه الوزن الخاص بنوع غيره وههنا فروع اخر لم يعتبر وها ككون الاسم مصغرا ومنسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى
وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة له قوله وحكمه ان لا كسر ولم يقل وحكمه ان لا جر لانه يدخله الجر عند الجمهور اذ هو عندهم معرب
والجر انواع وجره فتح فالفتح الذى فى باحمد عندهم عمل الجار وهو يعمل الحالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف فى حال الجر
مبنى على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبنى اى الفعل ضعيفة فى حذف علامة الاعراب مطلقا اى التنوين وبنى فى حالة واحدة
فقط واختص البناء فى حالة الجر ليكون كالفعل المتشابه فى التعرى من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب مثل سلاسلا واغلالا
وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى فى الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن
الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه فى الاختيار ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا
وقواريرا وقال الكسائى ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور عن احد فى السعة والاختيار
نحو جاءنى احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف فى جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون
صرف افعل فى الضرورة لان من معه مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف والاصل الجواز لان الكلام فى الضرورة وفرق
بين المضاف وما هو كالمضاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية دون
غيرها من الاسباب لقوتها كما يتبين ذلك عند الكلام فى تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا
واستشهدوا بقوله شعر فما كان حصن والحابس + يفوقان مرداس فى مجمع + ومنعه الباقون استدلالا بان الضرورة تجوز رد الاشياء
الى اصولها فيجوز صرف غير المنصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا جواز قصر الممدود فى الشعر دون
مد المقصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخى والانصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجز ردها وان
ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف ليناسب المنصرف الذى هو يليه اى اغلالا فهو كقولهم هنأنى الشئ
ومرأنى والاصل امرأنى قوله قواريرا يعنى اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف حينئذ كما يحتمل ان يكون بدلا من
التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما فى قوله تعالى الظنونا والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف
غير المنصرف وانما صرف لتناسب اواخرى الآى فى هذه السورة لان اواخر الآى كالفواصل يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل
كلام مسجع الاترى الى قوله صلى الله عليه وسلم خير المال سكة مأبورة وفرس مأمورة اى مؤمرة يعنى كثيرة النتاج وقال تعالى والفجر ثم قال
يسر ويمال سجع لموافقة قلى قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفا التانيث اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام
سببين وقوته لكونه لا نظير له فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباع اى الذى القى رباعيته ورجل شناح اى طويل وحمار
حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الترامى والتغازى فالاصل فيه ضم ما قبل الاخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو
هوازن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وسيأتى حكمه واما يمان وشام فالالف فيهما عوض من احدى يائى النسب
فهذا الوزن عارض لم يعتد به وذلك لانهما صار الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل
من الاخرى وياء النسب عارضة لا يعتد بها فى الوزن نحو جمالى وكمالى فى المنسوب الى جمال وكمال وكذا تهام بفتح التاء فى المنسوب
الى التهم لمعنى تهامة قال شعر ارقنى الليلة برق بالتهم + يالك برقا من تشفقه لا يلم + قال سيبويه منهم من يقول يمانى وشامى بتشديد

الياء وهو قليل ويجيء وجهه في التصريف ان شاء الله تعالى وانما لم تعد ياء النسب عارضة في قماري وكراسي وعواري وبخاتي ودباسي ونحوها لانها تثبت في احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياآت في الاحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه مطرد الا ترى انك لا تقول في جمع عجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يمان الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس ولا معنى لنسب هذين العددين الى جزئهما وتقدم في النسب في الرباعي النسب فيكون منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل العدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست ضعف ثلث وقد يجيء تحقيق في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى ياءي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في مجان وذلك قد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال ع يحدو ثماني مولعا بلقاحها ❊ وهو على التوهم لما رأى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا واما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يبات لهما نظير في الاحاد الا ان كونهما جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فت في عضد جمعيتهما مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد ولذا قال الله تعالى مما في بطونه والضمير للانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا يصح الاعتذار بمجيء افعل في الواحد نحو اذرح في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وانك لانهما اعجميان ولا بابلم لانها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة على غير القياس او جمع لا واحد له بدليل قوله ع بلغتها واجتمعت اشدي ❊ فانث الفعل وقال بعضهم انما قوى حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي يجمع الجمع الى ان ينتهي هذا الوزن فيرتدع وهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله صلعم انكن صواحبات يوسف وقوله ع جذب الصراريين بالكرور ❊ جمع صرار جمع صار بمعنى الملاح فهما جمع سلامة ونحن قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة كاكالب او كونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الف التانيث اعني المقصورة والممدودة مقام سببين فللزومها الكلمة وبناء الكلمة عليها بخلاف تاء التانيث فان بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة وحجارة وخزانة وغيرها كما يجيء في باب التانيث قوله فالعدل خروجه عن صيغة الاصلية تخفيفا كثلث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس في يائس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا لا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق لمعنى العدل هو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن بنيته والعدل والانصراف والخروج قوله عن صيغة الاصلية

٢٦

يخرج عنه أُخر ان قلنا انه معدول عن الآخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وأمس عند بني تميم اذ هما معدولان عن السحر والأمس باللام
ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم توضع عليها الا ان نقول كانها من صيغة الكلمة وبنيتها لشدة امتزاجها بها فلو له تحقيقا اضبط على المصدر
لان الخروج اما خروج تحقيقي اي خروج محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقديري اي خروج مقدر ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل
عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر فان الذي يصار اليه
لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدله عن عامر بل كان كأدد واما ثلث و
مثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد
المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا
بلدا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ
مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فُعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول
الكميت شعر ولم يستريثوك حتى رميت ÷ فوق الرجال خصالا عشارا ÷ والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس ومسدس
والسباع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي وعند سيبويه ان منع
الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه وهو لم يؤثر في اربع قلت هذا التركيب
المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا اسما اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفراء يجيز صرف هذا المعدول اذا لم يجز
على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا
عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا
من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في
عمر اذ لا يدخله اللام واذا اجرى على النكرة فهو على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك ان فيه معنى الوصف لجرى على المعارف
وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما أُخَر فانه جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران
آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات وأُخَر مثل الافضل الافضلان الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل
فمعنى آخر في الاصل اشد تأخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تأخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل
آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امراة اخرى ويستعمل اخريات في المعنى الاول
فلا تستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها نحو جاءني فلان في اخريات الناس اي في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فاما آخر وآخرون وسائر
تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له
نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامراة اخرى وامرأتان اخريان ونسوة أُخر قيل الدليل على عدل أُخر انه لو كان مع من المقدرة
كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل مادام مصحوبا بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن
هو له بل يجب افراده ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في الغايات او مع ساد مسد المضاف
اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا آتيناه او مع دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف اليه نحو قوله شعر الا علالة او بداهة سابح ÷ اخذا
من استقراء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام وما نعرف ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفة
بتقدير الاضافة مع خروجها من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره

في الاصل موضوع ... الى الاختلاف في الذات ... المراد رجل آخر يخالف
جاءني زيد وآخر ... الطابة باعتبار التأخر الاول
جاءني زيد وغيره ... قال الاخفش ... الكذب ... ان
فيه ... الاعطاء والاخفارة
لا اجتماع ولا زيادة ... الزيادة ... وقول ان الاجتماع
الا علالة ... القول ... الضمير
ان مخففة من المثقلة اي انه ... النصب لانه مفعول ...
مع مانع ... في محل النصب ... بالعطار
واذا ... والخفارة بالضم
المال الذي ... بعد الجري ... البداية
الزنة والعلالة الجري ... الجري ...
الجري الاول والسابح الفرس ... الاول
لا علالة سابح ... والجزارة من الفرس
الثاني ... الدواب ... علة

٢٧
علمنا ... غيظنا انما يريدان غطار
علينظر قوله الا علالة استثناء منقطع يخاطب
شيبان وكانوا يرون ان قوم ... لا يقدرون
على اجتماعهم معتادا زيارتهم لنا للقتال فيقولون
وهناك اي في المكان الذي يجتمع فيه للقتال
يكذب ظنكم انه لا يجتمع معكم ولا ... ان لا يكون
في وقت لا براءة ... الا خلاص فيه لمن
جانبنا اذ لا ينفعه براءة لان الحرب اذا عظمت
يلحق ضررها ... وغيره ولا مال ... هناك
اي لا يفيد شيء الا ... لكن ... جري بعد
جري من فرس حسن الجري ... نفخ الجزارة
عظامه ... او متصل غير منقطع ... شرح ابيات
مفصل ... لسنا ... الى
بالجزارة ... العلالة بقية جري الفرس ... وسوء
براهة اول جري الفرس ... دستور الجزارة
اطراف البعير اليدان والرجلان والراس
يمدحه بذلك لان الجزار ياخذها
في الجزارة كما يقال اخذ العامل
عمالته فاذا قالوا فرس عبل الجزارة
فانما يراد غلظ اليدين والرجلين
وكثرة عصبها ولا يدخل الراس
فيها لان عظم الراس هجنة في
الخيل ١٢

ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون أُخر معدولا عن ذي اللام استدلالا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين عن ذي
اللام فكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى من ايام أُخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير
ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب
اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني الى ان القياس في اخر لما
تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل مذكرا ويفرد لفظه في جميع الاحوال فآخر في قولك بنسوة اخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا
القول ان يكون أُخران وأُخرون واواخر واخرى واخريان معدولات ايضا عن لفظ آخر لان اخرى او اخر غنيان عن اعتبار العدل لالف
التانيث والجمعية والمثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران واجمعون كما مر واما اخريات
فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم يبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المؤنث
والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعدٌ فالاولى ان لا يدعى كون أُخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل
التفضيل على التعيين بل نقول هي معدولة عما كان حقها وان يستعمل في الاصل اعني احد الاشياء الثلثة مطلقا وانما عدل عنه لتعريه عن معنى
افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا على هذا التفسير العدل الذي فسر به المصنف
اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او استلزام كلمة اخرى فيدخل فيه سحر
وامس ونحو ضحىً وعتمةً ومساءً وبكراً معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة
ويدخل فيه الغايات ايضا نحو قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعهما فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر
امتنع صرفه فلم يمتنع ضحىً واخواته لعدم اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جُمع ومثل اخواته من كُتع وبُصع وبُتع فالاكثرون على انه
معدول عن جُمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل فُعل كحمراء وحمر وقال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على وزن فُعل بل قياس فعلاء مؤنث
افعل المجموع على فُعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا جمع وقوله اتى الا اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جُمع معدولا عن جمع وفعل يصلح
جمع للمذكر والمؤنث كجاء رجاله في الرجال جُمع قال والحق ان جمعاء اسم الصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحارى وصحراوات
فجُمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما كان اجمع ايضا كذلك فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم والوصف
كما يجيء في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي جمع فعن الخليل انه تعريف اضافي لان الاصل في جاء في القوم جمعون اجمعهم اي جميعهم وقرأت
الكتاب اجمع اي جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود
المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع
تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف فالمؤكد لا يكون الا معرفة الا ما جوزه الكوفيون من نحو قوله قد صرّت البكرة يوما اجمعا ومما
كان المؤكد فيه محدودا فبهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه صباحا ومساءً وبكرا وضحى وعتمةً وضحوة معينات فانهن
معارف بلا علامة مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق ففيها العدل عن اللام مع شبه العلمية مع ان
جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فيه وفي اجمع مع
العدل الوصف الاصلي وان صارا بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود وارقم ونحوهما وهذا قريب لكن يبقى الكلام في ان اجمع في الاصل
من اي الصفات هو امن باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى
اصله فُعل وبالنظر الى نقله الى الاسماء بالغلبة افاعل كاساود واداهم قال اتاني وعيد الحوص من ال جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوص

فافعلون لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجئ في الاغلب الا في الالوان والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل
لشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في قراءتي من كل شئ تفضيل لقولهم جميع نحو احمد واشهر في المحمود و
للمشهور ثم جعل المعنى جميعه وانمحى عنه معنى التفضيل فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا في اخر بعينه
فاخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف ويرد على جعل اجمع من باب الافضل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كاخرى
والجواب عنه انه لما انمحى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه لما بقى فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كاحمر الذي هو
على افعل وهو صفة فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان تقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها احسن واخشن واعلى لكونها صفات فكيف
اذا انضم الى الصفة وزن افعل هذا وكان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول المشهور وبذكر امس ايضا رعا
على لغة تميم كما يجئ في الظروف المبنية لقيام الدليل على عدلهما وهو ان كل لفظ جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه
من اداة العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق او لا نحو قوله فعصى فرعون الرسول اخذا من استقراء لغتهم فثبت عدل سحر
امس محققا واما علميتهما فمقدرة كما يجئ في الظروف المبنية قوله او تقديرا اقول معنى التقدير اعلم ان ما هو على وزن
فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد وهدى وجمع كغرف وحجج فهذه كلها منصرفة
وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فعل غير مختص بالنداء نحو حطم وختم في مبالغة حاطم وخاتم
فهو كضرب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع
كما يجئ في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وختم قالوا وانما لم يكونا معدولين بل كانا
كحطم لم يختصا بالنداء بل ساوقا فاعلهما المبالغة في شيوع الاستعمال كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون باب وانا لا ارى
في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجئ لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال
ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت وممنوعة من الصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرعوا عليه انك اذا سميت بها ففعل
لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوه حق لو ثبت لهم ان جميعها
معدول ولم يثبت ودونه خرط القتاد كما يجئ في اسماء الافعال وثالث الاقسام جمع فعلى افعل التفضيل والعدل فيها الذكي في اخر وجمع واتباعه كما ذكرناهما
واما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى لانه ثبت قاثم وجاحج وعدم قثم وجحى قبل العلمية فحكمنا
بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شئ وهو معدول وانما حملنا على كونه معدولا
ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطررنا الى تقدير العدل فيه على ما تقدم لئلا
نخرم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك
فيه بالاغلب الاكثر فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين وذلك بان لا يجئ له فاعل قبل العلمية
ولا فعل فهو منصرف لو جاء مثل ذلك في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها
فهو منصرف كحطم وختم علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام اكثر واغلب
من العدل اما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا
نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى سه يابى الظلامة منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية
غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا لو اتفق مجيئه فان قيل

هل هكم في المرتجلة التي هي نحو موهب فيه ماوزة ومحبب وحيوة ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكانة ومحببة قلت لانها وان كانت
خارجة عن القياس الا ان هذا التغيير لاجل رجوع الى الاصل من وجه فكانها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل هذا ما يرجع اليه اما في محبب ومكوزة
فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح
فالعدول الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل واذا خولف حمل على الاكثر وذلك لان معتل الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع
مبني على المضارع وقد حكى الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف ما بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن
كونه اكثر من مفعل كما يجي في التصريف واوهمهم انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين فلما لم يلزم
لم يعتبر في العدل ولو سلمنا الروم قلنا انه منقول عن جمع شموس مع الالزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظ وليس كالعجمة في نوح و
لوط حتى يقال انه لا يوثر في الثلثي الساكن الاوسط واما حيوة فان الصيغة لم تتغير والعدل خروج عن الصيغة الاصلية فوزن حية وحيوة جميعا
فعلة قوله ونظام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز فيها ايضا عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات عنير للنصفة
ويعني بباب قطام ما هو على وزن فعال من علام الاعيان المؤنثة وخلاصه ان فعال على اربعة اقسام كما يجي اسم فعل كنزال وبناؤه ظاهر ومحل المصادر
على راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان باتفاق قالوا المشابهته باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا
في المشابهة بالوزن لئلا يرد نحو سحاب جمام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن انزل ففساق وفجار في التقدير معدولتان عن
فاسقة والفجرة والقسم الرابع علم الاعيان المؤنثة فلغة الحجازيين بناؤه كله لمشابهته ايضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم
على ان ما اخره الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدروا العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء
مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا الى تقدير العدل
كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة الجائه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو
سبب الامالة فقد ورد فيها ايضا طرد للباب واقلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف من ذوات الراء كان او لا وسيجي الكلام على تقدير العدل في مثله
في اسماء الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم

للقيد ضعيف منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطائر تقدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا تضره
الغلبة فلذلك امتنع نحو اسود وارقم وانا الى الآن لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة
اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله للتاء فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط الوصف
وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارئة على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الرتبة قبل المؤنث بخلاف يعمل ويعملة فان يعملة للمؤنث
فالتاء طارئة بشيء وان دققوا فيه النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرجه عن الاعتبار وهو التاء في المؤنث
فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حال يخرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصلا
فيهما والخروج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في
اربع للمؤنث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعمل وزن الفعل اصل لكنه غير لازم لانه يقال للمؤنث يعملة فالوزنان متساويان
في عدم اللزوم واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير
بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل واحد
من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج الى قرينة بخلاف سائر اخوته وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا الاسود كان

عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف سائر السود فانه لا بد لكل منها اذا قصدته من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر كما يجيء وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرجه عن الوصف العام اي لا يطلق على كل ما وضع له بلى يخرج الوصف لفظا عن كونه صفة اي لا يتبع الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث المعنى لا من حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا كما يجيء في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا بقاء معنى الوصف كما يجيء فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار معنى الوصف بعد العلمية بلازم وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا نحوهما في النكرة فعلمت ان معنى الوصف مقر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود الغالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من حديد لان الحديد اسود فلم يثبت بنحو اسود ان الوصفية الاصلية تعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو ابطح ونحوه من الغالبات فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان معنى الوصف باقيا فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرف اي ولكون الوصف الاصلي معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت ايضا في الاستعمال نحو ايم افعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا انها للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طائر ذو جدل اي هو الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء فكانها مؤنث الاجدل وكذا توهم في اخيل ان معناه الاصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا وانا نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طائرا ذا قوة واخيل طائرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رأيت عقابا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر

وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف واما منع صرف مثل مغلط ووهم قول التانيث بالتاء شرطه العلمية

والمعنوي كذلك وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة فقدم منصرف وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء فاما بالالف فتحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام سببين ونريد بتاء التانيث تاء زائدة في اخر الاسم مفتوحا ما قبلها تنقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنا اخص هذا الابدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت ببنت واخت وهنت مذكرا لصرفتها والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مؤنثا حقيقيا كعزة او لا هذا ولا ذاك كغرفة فلا يؤثر من دون العلمية بل ليل نحو امرأة قائمة وفي قائمة الوصف الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجئ الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف حاصل

وذلك الخلل لان وضع تاء التانيث في الاصل على العروض وعدم الثبات تقول في قائمة قائم فلم يعتد بالعارض وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق
بين المذكر والمونث ولا يخل بهذا المعنى في الصفات والاسماء الاخير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وحمارة واما في غير هذا
فقد تكون لازمة كما في حجرة وغرفة كما يجي في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة عن النقصان فيلزم التاء
بسببها في اعلام عائشة كما يعرف صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلي وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له فكل حرف وضعت
الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فقولك عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع التاء فصار التاء كلام
الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل
وميكائيل وارسطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبر بن وميكال وارسطو ورسطاليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الخفيفة
وتركيب حروفها التناسبة مع علمهم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذا قالوا العجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد
لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق نحو معزى لم تجز زيادته لان مثل ذلك لا يكون الا حال
الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذ استعمل على وضعه العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من
غير اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى اخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على ما وضع له والا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا تزيد عليه التاء المفيدة
لمعنى التانيث وان بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير
وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامة كما في الزيدان والزيدون على ما يجي في باب
الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين لا تكون
سببا قلت لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي
سماه المصنف بالمعنوي سواء كان حقيقيا كزينب وهند او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء اذ الالف للزومها لا تحذف حتى تقدر ولا تؤثر التاء
المقدرة ايضا الا مع العلمية ولا يصح الاسناد لا على كون التانيث المعنوي ايضا مشروطا بالعلمية بانصراف نحو حائض وامراء تجربة كما فعل المصنف
في شرحه لان المراد بالمونث المعنوي ما كان التاء فيه مقدرا كما مر لا المونث الحقيقي وفي نحو حائض لا تاء مقدرا اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما
للمذكر كعقرب وليس كذلك ولكنت تقول في تصغيره تصغير الترخيم حييضة كما تقول في سماء سمية وليس كذلك لانك تقول فيه حييض وانما شرط فيه العلمية
ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهرة متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة على
ثلثة ساكنة الاوسط كشاة على ان العلامة ظاهرة واما التاء المقدرة فضعيف فان سد مسدها في اللفظ حرف اخر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجي
وما ليس مسدها الحرف الاخير في الزائد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا تزاد ثالثة واما نحو ثبة وشاة فلحذف اللام ودليل
سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا اذا زاد
على الثلثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا او لا هذا او لا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها
فهو بمنزلة حمزة وان كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع
النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول
في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين نظرا الى ضعف انسداد مسد التاء
وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فالخلاف عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بقدم
وانما لم يقدر التاء لان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تانيثه في الوضع الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة

رجلين فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد مسد شئ وذلك اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخ اما ان يكون فيه عجمة اولا
فان لم تكن فان سميت به مذكرا سواء كان حقيقيا اولا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقيا
او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه من الصرف لكونه مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم خيروا فيه بين الصرف
وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للاعلال لا للوضع كدار ونار فهما كهند ودعد في التانيث
كبد اسم امراة وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت بهما مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لا غير ادهما كنوح ولوط كما يجئ وان سميت به مؤنثا حقيقيا
اولا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجئ لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السببين
حتى يصير الاسم بهما متحتم للمنع فظهر بهذا التفصيل ان المؤنث اذا سمي به مذكر حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا
يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة وههنا شروط اخر لمنع صرف المؤنث اذا سمي به مذكر تركها المصنف احدها ان لا يكون ذلك المؤنث منقولا عن
مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق
مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حائض لان الاصل المطرد في الصفات ان يكون المجرد من التاء منها
صيغة للمذكر وذو التاء موضوعا للمؤنث فكل لغت لمونث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث وثانيها ان لا يكون تانيث المونث
الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان نساء ورجال وكل جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها الجل
تاويلها بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان تاولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو
نساء ورجال بل تانيثهما باعتبار التاويل بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء
المؤنثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة عقلية اما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز
فيها الصرف وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها مؤنثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر
وجاز الصرف ايضا او لا تستعمل الا مؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين
كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او زائدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما لظهور امر التانيث بالطرء ان مع ساد
مسد التاء او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد بحر يسمى بمثلهما امراة فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونها الصرف حتما كماه
وجور لظهور امر التانيث بالطرء ان وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظرا الى اصله
قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي والمراد به تانيث ما التاء فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب اولا كعقرب قوله زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط
والعجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة
فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجئ لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون
علامته مقدرة بلا نائب والضعف من قبله الا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فلذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي قوله فهند
يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدر تاؤه
فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فيزيل التذكير الطاري في الوضع
العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف لا يقاومه الحركة القائمة ولا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم
للمذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجئ ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما توثر بالشرطية بعد ثبوت سببيته وهنا
فقدم وجوده فان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان الباء قام مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فلان كان فيها مع العلمية

سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم كصرف ثقيفا ومعدا وحنينا ودابقا وترك صرف سدوس وخندف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل الاب ان كان اسمه كثقيف والحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وعدم الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كخندف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها او ترك صرفها كثمود وواسط وقريش فجوزهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب او الام اسما للقبيلة فتمنعه من الصرف قال الشاعر وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا ويصفونه ببنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يأولون اسم الام بالحي فيصفونه بابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقد يؤنث ما اسند الى اسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مؤنث نحو جائتني قريش مصروفا اي ولد قريش فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود ويجوز ان يكون صرفه مثل لتاويله بالحي وتانيث المسند لتاويله بالقبيلة فهو ماول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين الاسناد والصرف وعدم المنع فيه واما نحو قولهم قرأت هودا ان جعلته اسم النبي على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان تنصب وترفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظ ويجيء بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى قوله المعرفة شرطها ان تكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر تبعا للتنوين واذ لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانتقال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه منها وتعوض المضاف لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف قوله العجمة شرطها ان تكون علمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فنوح منصرف وشتر وابرهيم ممتنع قوله علمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسمعيل او لا كقالون فانه جيد بلسان الروم سمي به نافع رواية عيسى بجودة قرائته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي تقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية اللام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فتبع الكسر التنوين على ما هو عادته وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطارئ يزيل حكم المطروء عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف ما يستثقل فيحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذربيجان فركان واذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام العرب اولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبردج فيصير كالكلمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كنرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا آجر مخففا وان لم يكن صرف كلجام علما فالعجمة على ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية في العجمية احد الشرطين الباقيين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط

الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام السادس مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شئ بل العجمي مجرد كونه
ثلاثيا ساكن الوسط او متحرك يشابه كلام العرب يصير كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول اى اعون الاوزان الخفيفة بخلاف
كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل العجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الاوسط جائز صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف
فقد جوز تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا يوثر مع تحركه وليس بشئ لانه لم يسمع نحو لوط غير منصرف في شئ من الكلام والقياس
المذكور ايضا يمنعه والذي غره تحتم منع صرف نحو ماه وجور ولو لا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشئ
على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلاثة في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من القسم الاول اذ لو كانت
في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح ويتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز منع نحو هند
مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان خفة الاول الحقته بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة
تظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى لها ثبوتي بل معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة
لها مقدرة فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن بارّان ويجوز ان يقال ان امتناعه من الصرف لاجل تاويله بالبقعة او القلعة الا ان
يقول انه لا يستعمل الا مذكرا فلا يرجع اليه الضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه اسم ابي نوح قوله الجمع شرطه صيغة
منتهى الجموع بغير هاء كمساجد ومصابيح واما نحو فرازنة فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله صيغة منتهى
الجموع اي وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على
اكلب وجمع اكلب على اكالب وكجمع نعم على انعام وجمع انعام على اناعيم وانما قيد بغاية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا
مطردا على ما يجئ في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلعم انكن صواحبات يوسف وقوله جذب الصّراريين بالكرور وقوله واذا الرجال
رأوا يزيد رأيتهم :: خضع الرقاب نواكس الابصار كما ذكره ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا وثالثها الفا بعدها
حرفان ادغم احدهما في الآخر او كمساجد ودواب او ثلثة ساكنة الوسط فلو فات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان
في كل واحد منهما الجمعية والصفة وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء احترازا عن نحو ملئكة لان التاء تقرب اللفظ من وزن
المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما
لكونه لا نظير له في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلزم منع تمار ورباع وخراب ان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط
السبب والمؤثر هو المشهور وطمع الشرط قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي
لا ينصرف في حال كونه علما ايضا يعني اذا كان جمع حضجر فلا بحث في منع صرفه لكن الاشكال في منع صرفه حال كونه علما للضبع
والضبع لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى اذن فيه معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس
لا لواحدة معينة فهي كاسامة للاسد على ما يجئ في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان
ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان
يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد
علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة مقام سببين فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما يذكر المصنف بعد من تضاد
الوصف والعلمية فالجواب انهما ليستا بمتضادتين يصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما تسمى جماعة معينة من الرجال بكرام

مثلا فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابانين جبلان فروعي مع العلمية معنى التثنية فهما
وان جعلا كشيء واحد مسمى بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية
والتثنية والاولى عندي ان التنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية تفيد الخصوص والصفة تقيد
الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون عاما او خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد
شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العموم قلنا
لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم موضوعا لمعنى غير
الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجيء في باب الوصف فاذا ثبت في اسم انه دال على ما ذكرنا وصحة تبعية
لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمتنع جريه على ذلك المخصص وتبعية له الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض فيه
ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف وهو العرف صاحبه باقيا لم يضره ذلك العارض على ان لي في اعتبار كون
دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية في باب منع الصرف نظرا كما ذكرنا في اربع فنقول لم لا يمكن ان يعتبر في حاتم معنى الحتم فيكون دالا على معنى
وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم الغلبة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما
الا ان الكلمة بالعلمية تصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والغلبة بنوع واحد ثم ان الغلبة لا تنفك
عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانئا
لتهنأ وقول حسان ؎ وشق له من اسمه ليجله * فذو العرش محمود وهذا محمد * وايضا فنحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفة من الاعلام والقبل
هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي ويؤكد هذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر او الصفات
كالفضل والعباس لمح الوصفية الاصلية فلولم يجتمع الوصف مع العلمية كيف كانت تلمح ولو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي
الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم لم يمتنع صرف هانئ
ومحمد في المثل والبيت المذكورين وكذا كل علم تلمح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاهم الاعم في وضع الاعلام لما كان
تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح خفيا ويومى
اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا نقول في الجمعية في نحو مساجد علما
انها لم تعتبروان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية فاذا ثبت ان معنى
الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه فكيف بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع
وفي حاتم اذا لم يلمح معنى الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في
الاحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان تامان غير مبني احدهما
على سبب اخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك لان الجزولي يعد عدم النظير في الاحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية
وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف
المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال ؎ فتى فارسي في سراويل رامح * واختلف في تعليله فعند
سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الاجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه فمنع الصرف
ولم يمنع الاجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو اكلب واجر فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء الا العجمة

شرطه العلمية وفيه التانيث المعنوى شرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هى شرط السبب الجمعية الا عند الجزولى فسيبويه
يمنع الصرف لا السبب بل الموازنة غير المنصرف قال الجزولى فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام فى العجمة
الجنسية ويجوز له ان يعتبرها فى هذا الوزن خاصة لا غير لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربى جمع سروالة والسروالة
قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة ✽ فليس يرق لمستعطف ✽ ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ فى الاجناس فلا يقال لرجل
رجال بل جاء ذلك فى الاعلام كمدائن فى مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة ان ما على
هذا الوزن لا ينصرف للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه اسما لآلة مفردة فقدرناها لئلا تنخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشئ على الاقطاع جاز
ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول ان مثل هذا مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله
جاء الشتاء وقميصى اخلاق ✽ شراذم يضحك منه التواق ✽ وشراذم لفظ جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا
مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ولنسب بعضهم الى سيبويه انه يقول بانصرافه ايضا نظرا الى قوله كما عرب الاجر
وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالاجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف
قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعنى الجمعية غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع فى سراويل اذا صرف او
لم يصرف وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرف فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز فى نحو حمار
خراب ان يقدر الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه الصرف وتركه نحو رايت حمارا خرابى وخرابيا فنقول هو جمع خرباء اى الارض الغليظة والجمع الحزابى
كالصحارى بالتخفيف قوله ونحو جوار اى المنقوص من هذا الجمع اعلم ان الاكثر ان جوار فى اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب
فى الجر جوارى قال الفرزدق ✽ فلو كان عبد الله مولى هجوته ✽ ولكن عبد الله مولى مواليا ✽ وقال الاخر ✽ سماء الاله فوق سبع سمائيا ✽ وهى
قليلة واختارها الكسائى وابو زيد وعيسى بن عمر والخلاف فى النصب انه جوارى وانه غير منصرف ثم اختلفوا فى كون جوار رفعا وجرا منصرفا
او غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستثقال
الظاهر المحسوس فى الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط
الاسم بعد الاعلال عن وزان اقصى الجموع الذى هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان الياء الساقط فى حكم الثابت بدليل كسر الراء
فى نحو جاءنى جوار وكسر الراء حكم لفظى كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكل ما حذف فلاعلال موجب فهو بمنزلة الباقى
كعم وشج والاكان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصورى جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء
ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفهما ثم جوارى بحذف الحركة استثقالا ثم جوار بتعويض التنوين من
الحركة ليخفف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل ان التنوين عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم
على الاعلال فاصله جوارى بالتنوين ثم جوارى بحذفهما ثم جوارى بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها
فى غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الحاصل طمع الياء الساقط فى الرجوع اذ يلزم اجتماع الساكنين
لو رجعت والاعتراض عليه على مذهب المبرد انه لو كان منع الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح فى قولك مررت بجوارى كما فى اللغة القليلة
الجيدة وذلك لان منع الصرف يقتضى شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة له فى السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جاءنى الجوار
ومررت بالجوار عند سيبويه بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر السيرافى وهو الحق قول سيبويه
بان اصله جوارى بالتنوين والاعلال مقدم على منع الصرف لما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى

حاصلة تقديراً لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسياً كما ذكرنا فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال
الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظاً بكونه منقوصاً ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم
الاعلال في مثلهما ايضاً ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون ثابت تقديراً فهو على وزن افعل فحذف تنوين
الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف خف منه بالتنوين واما جوار فهو بالتنوين
اخف منه بالياء والخفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن تنبيهاً بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفاً بالفرعين الا ترى انك تقول
خطايا ورايا واداوى بلا تنوين اتفاقاً لما انقلبت الياء الفاً في الجمع الاقصى وكل غير منصرف منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجي فيما الخلاف المذكور نحو
قاض اسم امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علماً فيونس يجعل حاله بخلاف حاله في التنكير وذلك بانه تقدم منع الصرف
على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جائتني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري وقاضي واعيلي ومررت بجواري
وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالين وانما قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون الصرف لها وحدها
في نحو قوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه والخليل فحال نحو جوار واعيل علماً كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت
نحو احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسياً لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة في غير فعل وجار مجراه كاحي والمحي وقياس مثلها الحذف
نسياً كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسياً يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه
لنقصانه عن الوزن بحذف الياء نسياً بخلاف نحو جوار فان الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى
قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علماً وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو
احي نسياً بل يعله اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي
في الاعلال فاحي عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود
في تصغير اسود كما يجي في التصريف فيكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور قوله التركيب شرطه العلمية وان لا يكون باضافة ولا اسناد
مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين معا تدخلان في وضع العلم فيؤمن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تؤمن من النقصان ولولاها
لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال قوله وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزئين على حالها قبل العلمية
كما يجي في باب المبنيات وكان عليه ان يقول والامعرباً جزئه الاخير قبل العلمية ليخرج نحو ان زيداً علماً وكذلك نحو ما زيد ويقول ان لا يكون
الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علماً فان الافصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجي في باب المبنيات قوله الالف
والنون ان كان اسماً فشرطه العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان
الالف والنون انما تؤثران لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث عليهما معاً وبفوات هذه الجهة يسقط
الالف والنون عن التاثير وتشابههما ايضاً بوجوه اخر لا تضر فواتها نحو تساوي الصدرين وزناً فسكر من سكران كحم من حمراء وكون
الزائدين في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزائدين في نحو حمراء مختصان بالمؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها ويشابهها
ايضاً بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معاً كزيادة زائدي حمراء معاً وكون الزائد الاول في
الموضعين الفاً فانه اجتمع الوجهان في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث وقال المبرد جهة الشبه
ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة

والنون

والنون حتى يقال ان النون ابدلت منها واما صنعانى وبهرانى فالقياس صنعاوى وبهراوى كحمراوى فابدلوا النون من الواو وشاذ او ذلك للمناسبة التى

بينهما الاترى الى ادغام النون فى الواو وجرأهم على هذا الابدال قولهم فى النسب الى اللحية والرقبة لحيانى ورقبانى بزيادة النون من غير ان يبدل

من حرف فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا

فقال الاكثرون يحتاج الى سبب آخر ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية كعمران واما

الصفة كما فى سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده فى نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون

اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده فى نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين قوله ان كان اسما

اى غير صفة وانما شرط فيه العلمية ليؤمن بها عن دخول التاء كما ذكرنا فى التانيث بالتاء قوله او صفة فانتفاء فعلانة عطف با و على عاملين

مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوز المصنف مثله كما يجئ

فى باب العطف وقوله وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجئ منه فعلى لا يجئ

منه فعلانة فى لغتهم الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون فى كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان

فعلى وهذا دليل قوى على ان المعتبر فى تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود

فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلقوها على غيره تعالى ولم يضعوا منه مؤنثا لا من لفظه اعنى بالتاء ولا من غير

لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف فان قلت لا نسلم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها

مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذاك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان كان يحصل به بينهما

مشابهة الا انه ليس وجه المشابهة ضروريا بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه بل الوجه الضرورى كما ذكرنا فى التاثير انتفاء التاء الا ترى

الى عدم انصراف مروان وعثمان لتجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا

الوزن وصفا فى كلام العرب اكثر من المصروف فتثبت هذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط وجود فعلى وللخصم ان يقول بل

الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قائم فى فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة اولا وهل

وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف لانه الغالب فى فعلان وقد جاء عريان فى ضرورة الشعر ممنوع

الصرف تشبيها بباب سكران قال كردون بيشة من حزن ومن علم * كانه لامع عريان مسلوب * وقد جائت الفاظ يحتمل نونها الاصالة

فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف نحو حسان وتبان فهما اما من الحسن والتين فيصرفان واما من الحس والتب

فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت باصيلان منعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت

بهراق اذا هل بدل من الهمزة قوله ومن ثم اختلف فى رحمن يعنى ومن اجل الاختلاف فى الشرط فمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرف فى قولك الله

رحمن رحيم لحصول الشرط اذ لم يجئ رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجئ رحمى ولم يختلف فى منع سكران لحصول الشرط على المذهبين

ولا فى صرف ندمان لانتفاء الشرط على المذهبين قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل

للتاء ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل فعل يختص بالفعل لم يأت فى الاسماء الا اعجميا نحو بقم وشلم لبيت المقدس وكلاهما فى كلام العرب او منقولا

عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل فاصل هذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الاوزان

فى اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر فى الاسماء منقولان ونرجس اعجمى ونحو تنضب ويرمع واعصر واصبع وتدرأ واثمد من الغالبة فى الفعل واما فعل

فمن الخواص اذ لم يأت فعل فى اسماء الاجناس الا دئل لدويبة وقيل ان العرب قد تنقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله ان الله تعالى

نها كم عن قيل وقال قولهم لطائر تُبَشِّر واخر تُنَوِّط لتنويطه عُشّه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم فاعله من
قولهم دُئِلَ فيه اي أُسرع والدأَلان مشي سريع واما دُئِل علما فيجوز ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دَأَل والتغيير دلالة النقل
الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دُئل علما الوزن والعدل مع العلمية وان صح ما نُقِل ان الوُعَل لغة في الوَعل والرُئِم بمعنى الاست فهما
شاذان قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حرف اتين وغيرها فالوق المشتق منه
أَلُوق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا اَيْنُق علما لكونه ملحقا بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحب
واما البُبُّ علما فممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لُبٍّ والفك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية لصرفه
مع العلمية والنحاة فالوافي موضع قول المصنف او يكون اوله زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسماء حتى يصح
ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل لو غلب الوزن في الاسماء او تساوي فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المصنف على مخالفتهم
شيئان احدهما انه رأى فاعَل في الافعال غلب ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا ولو كان الغلبة في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته
في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعَل وفاعَل الاسمي اقل قليل كخاتَم وعالَم وسَاسَم والثاني انه رأى نحو احمد واحمر
لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل ومن
الالوان والعيوب يجيء افعل فعلاء كاحمر واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجئ منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية
كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رُدَّ على الاخفش قياسا احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم واري قال ويجئ افعل
ماضيا للافعال من غير ما جاء فيه فعل ثلاثي قليلا كاشحم والحم والمر ويقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة نحو ايدع وافكل وارنب
ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلاء لم يجئ من جميع الافعال الثلاثية بل جاء على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان افعل التعجب فعل من كل ما يجئ
منه افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جاء في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية
النفس في المضارع نحو اذهب واحمد يزيد على افعل فعلاء اذ لم يجئ من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجئ في التصريف ان شاء الله تعالى
لكن الانصاف ان الغلبة في فعل الفعلي ليست بظاهرة وقال المصنف معرفة غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان
القبيلين وهو اما متعذر او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون
ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما يعرف مثلا ان افعل في الفعل قياس في الامر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في الاسم
قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قائل به في نحو شمّر وضُرِب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل
الآخر وهو متعذر او متعسر وانما اشترط في وزن الفعل تصدره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون
الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقل قليل فصارت هذه الزيادة
لاطرادها في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجرت الوزن وان كان مشتركا كافعل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن
الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد تكون لمعنى كاحمر وافضل منه وقد لا تكون كارنب وافكل
وايدع فكانها لم ترد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون
الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء فكما تجر الزيادة
المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه بالاسم ويترجح التاء في الجر اذ الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل
مع الوصف الاصلي السليم من الخلل والوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة اما الحاق التاء باسودة في الحية

فلا يضر لان هذا اللحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثة سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل
كثيرة نحو استفعل واُستُفعِل واستَفعِل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودُحرِج ودحرج وافتعل وافتُعِل وافتَعِل وكذا انفعل
وانفُعِل وانفَعِل وغير ذلك واذا سميت بنرجس بكسر النون وتُرتُب بضم التاء الاولى فانصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط
الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظراً الى وزنيهما المشهورين اعني نَرجس على وزن نضويب وتَرتَب على وزن تقتل واذا غير
وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء
لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزوم ذلك الابدال لان الاكثر في الاستعمال اَراق واَرق وان كان التغيير بغير ذلك فان كان
بعد التغيير الزيادة المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب وكذا المحذوف العين
كتقل وتبع وتخف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اِخشَ وارم واُغزُ لان همزة الوصل
بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ الا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره ان يكون بهمزة الوصل ونحو عِد وقل اصله الهمزة
لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف ردذت المحذوف لان
سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فتقول في المسمى بتقل واخش جاءني تقول واخشي وكذا
في المسمى بقل وبع جاءني قول وبيع منصرفاً لعدم الزيادة المعتبرة وان لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة وكان
التغيير لازما كالمسمى بقل وبع وعد او بقيل وبيع لم يعتبر الوزن الفائت الاصلي تقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف
جاءني قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو ايضا عند سيبويه يضر بالوزن كما في رد وبيع وقال
المبرد ان كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف
فالوزن معتبر لانه جامع الوزن العلمية وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن
العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه
اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وجعفر وخاتم اعلاما واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه
منقولا عن الفعل نحو كعسب واستدل بقوله ؎ انا ابن جلا وطلاع الثنايا ❊ متى اضع العمامة تعرفوني ❊ والجواب انه ان كان علما فحكي
لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة كيزيد في قوله ؎ نبئت اخوالي بني يزيد ❊ ظلما علينا لهم فديد ❊ وان لم يكن علما فهو صفة موصوف
مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف بالجملة لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة

واما بغير ذلك فقليل نادر والاسيما اذ الزم منه اضافة غير الظرف الى الجملة قوله وما فيه علمية مؤثرة اذ انكر صرف لما تبين من انها لا تجامع

مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون معها الا احدهما فاذا انكر بقي بلا سبب وعلى سبب واحد يعني
يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان تكون سببا لا غير او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول
في موضعين اتفاقا احدهما ان تكون مع العدل في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان تكون مع الوزن سواء كان
الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه
عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم النظير في الاحاد وليست سببا فيه عند المصنف
لاعتباره الجمع الاصلي فيكون اذن نحو عثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره واما سراويل علما فعند
سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التانيث يقال سراويل كعقرب اذا سمي

وعند الجزولي فيه العلمية والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده
وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في حمراء علما سببان الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى
وثلث فالاخفش وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد ذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع
صرفه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية والتنافي بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى
واما اُخَر وجُمَع علمين فغير منصرفين عند سيبويه اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا لُكَع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما ان
سميت بفُضَل من قولك الفضل فانه ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون يصرفون اُخَر وجُمَع ولُكَع اعلاما اذ العلمية ضعت آخر
وقول سيبويه اقرب لان العدل من لفظ وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيرها وضع له او لامر ظرف زمان
او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فُعَل في باب العدل نحو عُمَر وزُفَر ولُكَع عندهم بخلاف فَعَل والثاني اعني كون العلمية
شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانهما تمتنعان من التاء
فتشابه الف التانيث فتقوم مثلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب كما مر والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معا ففي
اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف والنون الزائدتين وفي حال العلمية غير المؤثرة على
ضربين اما ان لا تجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجامع ولا تؤثر
وهو اذا كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المصنف
فنقول انما الصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التانيث بالتاء والعجمة
والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة للالف والنون
واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان المشروط
لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلثة اشياء العدل والوزن وشبه العجمة او عدم النظير في الاحاد في باب مساجد
على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الاخرين لان اوزان العدل اما فُعال
او مَفعل او فُعَل او فَعَل او فَعَل او فعال كثُلَث ومَثْلَث واُخَر وسَحَر واَمس عند بني تميم وقَطَام عندهم ايضا وليس شيء منها وزن الفعل
ولا اوزان الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم يتضاد الثلثة ايضا لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها اذ العلم
يكون اذن منقولا مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية الطارئة مؤثرة لاستقلالها بمنع الصرف قبل ورود العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع
مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا احدها فاذا انكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فيصرف ايضا هذا غاية ما يمكن
ان يتمحل لتمشية قول المصنف ويمكن ان يرتكب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في ذُئل وكما يمكن ان يقال في اُصمِت علم المكان
القفر اذ اصله اُصمُت بضمتين فعدل الى اُصمِت في حال العلمية ولو يطرء العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست بمؤثرة
لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في شمس بن مالك فاذا انكر مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل
وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج العلم اذا انكر عن صيغته ومن اين له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذا كله
ان قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبرنا كما هو مذهب سيبويه السبب الاصلي الذي الغيناه
لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وبابهما انها لا تنصرف لاعتبار الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم بين هذا الباب
وبين باب احمر بان قال الوصف ههنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث

ربـ مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ فيه الحمرة والذي يقوى عندي ان الزائل بالكلية
لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه في احمر ان ينصرف اخر وجمع بعد
التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف بعد التنكير واذا انكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف
لانه لا علمية فيه اذن ولا عدل اذ العدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا انكرت نحو مساجد
بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المصنف فلانه يعتبر الجمع الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره
بعد التنكير واما عند الجزولي فلسبب واحد هو عدم النظير في الاحاد وشبه سبب اخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي الى الاخفش انه لا يصرفه
بعد التنكير ايضا ويفرق بينه وبين احمر بان علاقة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب وافكل وفال
العبدي لا فرق بينه وبين احمر والنص للاخفش في ترك صرفه وقول الجزولي اولى واذا انكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع
سروالة وقياس قول سيبويه ايضا ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي يعتبر فيه عدم النظير و
العجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجيء ومثله فعلان الصفة
اذا سمي به ثم نكر سواء يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب اخر جزئيه ذو الف التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي
صحراء ومعدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة وليس مجموع الكلمة ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى يمتنعا
عن الصرف بعد التنكير والاخرون لم يصرفوهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التانيث مع جعل الجزء الاخير
كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله موثرة حال ومفعول يجامع ما ويعني بما هي شرط فيه التانيث بالتاء والعجمة والتركيب
والالف والنون في الموضوع اسما قوله الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة ما بعد استثناءها اي لا يجامع سببا غير
السبب الذي هي شرط فيه الا العدل فكلا المستثنيين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الا زيدا الا عمرا واي ما ضربت احدا غير زيد الا عمرا فالعلمية
الموثرة تجامع الاربعة الاشياء وهي شرط فيها وتجامع العدل والوزن فليست شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول
كاذربيجان فاذا انكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل والوزن قال المصنف
ولا يمكن ان تكون معهما لتضادهما فلا تكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا انكر الاسم بقي على سبب واحد قال ولما قلت وهما متضادان لم يصح ان يكون
كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التنكير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التنكير لبقاء
السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما فيما تقدم واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا
واجتمعا في اسم لم يكن العلمية مؤثرة معهما ان كانت العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتاثير والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرء ان
العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا في اصمت الى ان كلامه في العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية مؤثرة لا مثل هذا العلم لو وقع لكان معدولا
عن اسم فيه العدل او وزن الفعل فلا يؤثر فيه العلمية الطارئة كما في حمراء وسعدى مؤنثا اسعد علمين بلى لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لو لم يطرء
بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منها غير معينين فيكون للعلمية تاثير بكونها احد الثلثة المؤثر اثنان منها ويمكن
ان يجوز اجتماعها ويمنع طرء ان العلمية اذن على العدل والوزن كما في نحو اصمت على ما مر والاعتراض الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان
العدل فيما ذكر قبل على ما بينا قوله وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا انكر اعتبارا للصفة بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من
اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا منصوب على انه حال من سيبويه اي خالف سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه
اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها

لم يكن ان يقال قوله لا يجامع موثرة الا ما هي شرط فيه حاصل معناه كل ما يجامع العلمية موثرة فهي شرط فيه فقوله الا العدل مستثنى من هذا الحاصل فيكون المقصود بالاستثناء اخراجهما عن اشتراط العلمية فيهما ويح يكون تفريع قوله فاذا انكر الظهر ١٢ س
ويمكن ان يجعل مفعولا له اسے خالفه في منع صرفه لاعتبار الصفة ١٢ س

٣ رضي نفعني الله به
٢

وتقريره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زوال الكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية والوصف الاصلي فاجاب المصنف عن سيبويه بان
هذا الالزام لا يلزمه لان في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف
يقتضي العموم والعلمية والخصوص وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماع سببين
فتكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر
على حُمر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم يجتمعا في حالة فاذا انكر احمر فانه يصح اعتبار
الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ
سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كالثابت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث
لو اراد مريد اثبات معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه شيء باي تأويل كان خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه
لا يؤثر بمجرد كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر من فيه حمرة وقصد ذلك
ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاهم في وضع الاعلام المنقولة غيرها وضعناه
لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلي ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع النظر
عنه بالكلية كما لو سمي باحمر اسود واشقر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس
واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان كان
مجردا من من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف
من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف افعل التفضيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد من من التبس
بافعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه
بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر فيه معنى التفضيل
الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه اذ السبب وجود علامته للوصف اعني
من بخلاف احمر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل من حيث
المعنى الوضعي فلو نون لكان الثاني متصلا ومنفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال ولو سميت رجلا باجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته
البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والمحي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جمع هذا
حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانه يزول الوزن المعدول
اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يختل بالتصغير لوجوب رده الى الواحد فيقال في رباع و
مساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغر انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان
التصغير لا يذهب بالتانيث المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة
الفعل كخضيضب ودحيرج في خضّم ودحرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس
ويشكر وتغلب أحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع فيعل نحو يبيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المكبر
كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبره لعروضه والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف ومن
ثم قالوا في تصغير ادور ادير غير مصروف اعتدادا بالصفة العارضة في التصغير وقال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه

بحث الفاعل

بناء مستانفا كما اعتد بالوصف العارض فى نحو مثنى وثلث لكونه وضعا مستانفا ولا ينصرف أُديْر تصغير اَدْوُر للوصف والوزن العارض فى التصغير والدليل على عروض الوصف فى التصغير قولهم غليمون ورجيلون فى جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف العلم فى نحو حميزة تصغير حمزة لعروض الوصف المنافى للعلمية الا انه لما لم يكن ظاهرا فى التصغير لم يعتد وابه والدليل على خفاء معنى الوصف فى المصغر عدم جريه صفة فلا يقال تشخص رجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به فى اُدَيْر والاولى ان يقال التنافى بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر فى باب منع الصرف هو الذى وضع صحيح التبعية لما تخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين فى مثل هذا الوصف وهى المطلوبة فى غير المنصرف واما التنافى بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون فنقول ان بقى الالف فى التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان فى سكران وعثمان وان انقلبت ياء كما تقول فى سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما تقلب الف مما تقلب تثنين فى التصريف فى باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة قوله وجميع الباب باللام و الاضافة ينجر بالكسر اى كان بدو نهما ينجر بالفتح فصار بهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب فى منع غير المنصرف الكسر الى انه لاجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافوا واما تنافى اللام والتنوين فقدم فى بيان نونى المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقبت اللام والتنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء فيرجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب فى الاسم وقد ذكرنا هل يكون بهما الاسم منصرفا او باقيا على عدم الانصراف فى اول باب ما لا ينصرف ويرد على التانى ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهرا ومقدرا من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى قوله المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتداء والخبر والمنصوب فى الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها و خبر ما ولا والمجرور فى الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدء هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدء له كمطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه ويعنى بعلم الفاعلية الضمو الالف والواو اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو فى آخره عمدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع فى المبتدء والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل فى جميع العمد على ما تقرر قبل قوله فمنه الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل اوشبهه وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه قوله فمنه الفاعل اى مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعضهم منها المبتدء والخبر حملا على معنى ما وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا اسمى الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت فى حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائى نحو بعت وهل ضرب زيد قوله اوشبهه يعنى به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم الفعل ولم يقل ومعناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور والمرتفع بهما الضمير فى نحو زيد قدامك اوفى الدار والظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع فى الحقيقة عنده الفعل اواسم الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجئ فى باب المبتدء قوله وقدم الضمير فيه للفعل وشبهه فى عليه للمسند

بقوله وقدم عليه عن المبتدء لان نحو زيد فى قولك زيد قائم مسند اليه قائم لان قائم خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه فى الحال او الاصل كما مر فى حد الكلام فكل خبر يرفع ضمير المبتدء يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدء وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدء وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدء فهو مع فوعه مسند الى المبتدء وكل خبر غير رافع لشىء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدء نحو انت زيد ان قيل فالمبتدء فى قولك قائم زيد يدخل فى حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر تقديرا او تقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اى قيام الفعل او شبهه والضمير فى به لما اى على طريقه قيامه به وتشكله سواء كان قائما اولا يقال علمت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته اى على طرزه وطريقته والجار فى قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره اى اسنادا على طريقة اسناد القيام ونعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ويُفعل واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرُفَ زيد عدم التغيير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم يكن الفعل قائما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرُبَ وبَعُدَ زيدٌ وكذا افعال المتعدية نحو ضرب وقتل لان الضرب لنسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون الاخر بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الاخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشرى فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه ليدخل فى الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل والخلاف فيه لفظى راجع الى انه هل يقال له فى اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قائم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا والعامل فى الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا فى حد العامل ان الموجب للاعراب انما هو المتكلم لكن النحويين جرى عادتهم بان ينسبوا العمل الى الكلمة التى بسببها يحصل المعنى المقتضى فى المعرب لا الى المعنى المقتضى كما قالوا فى المضاف انه العامل لا الاضافة وقد ذكرنا فى حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل قوله والاصل ان يلى الفعل فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا قوله يلى فعله اى يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشىء اى قرب منك قوله ولذلك جاز اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل فى الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير موخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا وكذا عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك ان يق انما لم يجز ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلى الفعل فهو مقدم على زيد لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا فى ضمير الشان لغرض تفخيم الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا فيكون اوقع فى النفس كما يجئ وليس هذا الغرض مقصودا فيما نحن فيه او فى الضمير الذى يجئ بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا فى مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه التمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشىء الغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشىء الغرض الاصلى منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفى فى التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلى منه ويبقى الابهام بحاله فمن ثم منع الفراء والكسائى فى باب التنازع اعمال الثانى اذا توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجئ خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه ابن جنى نحو ضرب غلامه زيدا اى اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله ؎ جزى ربّه عنّى عدىّ بن حاتمٍ ✽ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ✽ وبقوله ؎ لما عصى اصحابه مُصعبًا ✽ ادّى اليه الكيل صاعًا بصاع ✽ ويجوز التاويل برب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله ؎ الا ليت شعرى هل يلومنّ قومه ✽ زهيرًا على ما جرّ من كلّ جانب ✽ والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا وكذا نقول يحسن اعطيت درهمه زيدا لان مرتبة المفعول

الاول

الاول قبل الثانی وان تاخر عنه لکونه فاعلا معنی کما یجیئ فی مفعول مالم یسم فاعله ویقال نحو اعطیت صاحبه الدراهم قلة ضرب غلامه زیدا

وکذا اذا کان لفعل مفعول یتعدی الیه الفعل بنفسه فرتبته اقدم مما یتعدی الیه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت بلجیه زیدا او مقدرا

نحو اخترت قومه زیدا ای من قومه ومن ثم حسن رجوع الضمیر الی المتاخر عنه فی المسئلتین قوله واذا انتفی الاعراب لفظا فیهما والقرینة

او کان مضمرا متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقدیمه هذا بیان لما یعرض فیوجب تقدیم الفاعل علی المفعول بعد

ان کان جائز التاخیر عنه قوله لفظا منصوب علی التمییز ای انتفی لفظ الاعراب لا تقدیره قوله فیهما ای فی الفاعل والمفعول الذی

دل علیه سیاق الکلام ای اذا انتفی الاعراب اللفظی فی الفاعل والمفعول معا مع انتفاء القرینة الدالة علی تمییز احدهما عن الاخر وجب تقدیم

الفاعل لانه اذا انتفت العلامة الموضوعة للتمییز بینهما ای الاعراب لمانع والقرائن اللفظیة والمعنویة التی قد توجد فی بعض المواضع دالة

علی تعیین احدهما من الاخر کما یجیئ فیلزم کل واحد مرکزه لیعرفا بالمکان الاصلی والقرینة اللفظیة کالاعراب الظاهر فی تابع احدهما او کلیهما نحو

ضرب موسی عیسی الظریف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسی حبلی واتصال ضمیر الثانی بالاول نحو ضرب فتاه موسی ونحوه

والمعنویة نحو اکل الکمثری موسی واستخلف المرتضی المصطفی ونحو ذلک وکذا اذا کان الفاعل ضمیرا متصلا وجب تقدیمه علی المفعول سواء

کان المفعول اسما ظاهرا کضربت زیدا او مضمرا منفصلا کما ضربت الا ایاک او مضمرا متصلا کضربتک لئلا یصیر المتصل منفصلا فان

قیل ففی المثال الذی اوردته اخیرا اعنی ضربتک صار الذی هو ضمیر متصل منفصلا عن عامله قلت لما کان التاء فاعلا وضمیرا متصلا وکلا

الامرین موجب للاتصال بالعامل صار بهما کبعض حروف الفعل الا تری الی اسکان الام ضربت بخلاف ضربک و ذلک انهم لا یجیزون توالی

اربع حرکات فی کلمة واحدة فلما صار هذا المرکب کالکلمة الواحدة عاملوه معاملتها بخلاف نحو ضربک فان المفعول فضلة بمعنی انه لیس من تمام

الکلمة فصار ضمیر المفعول فی ضربتک کانه اتصل بالعامل اما لو تقدم المفعول علی الفاعل مع اتصالهما کان الفاعل المتصل غیر متصل بعامله و

لا بما هو کالجزء من عامله لان المفعول وان کان من حیث کونه ضمیرا متصلا کالجزء لکنه من حیث کونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله بعد

الا ای مفعول الفاعل نحو قولک ما ضرب زید الا عمروا وینبغی ان تعرف اولا انک اذا ذکرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فیما بعدها

وجب ان یکون ما لذلک المتقدم من الفاعلیة او المفعولیة او الحالیة او غیر ذلک محصورا فی المتاخر وما لذلک المتاخر من تلک المعانی باقیا علی

الاحتمال لم یدخله الخصوص ولا العموم کما اذا قلت مثلا ما ضرب زید الا عمروا فضاربیة زید محصورة فی عمرو ای لیس ضاربا لاحد الا لعمرو واما

مضروبیة عمرو فعلی الاحتمال ای یجوز ان یکون مضروبا لغیر زید ایضا وبالعکس لو قلت ما ضرب عمروا الا زید مضروبیة عمرو مقصورة علی زید

ای لم یضربه الا زید فضاربیة زید باقیة علی الاحتمال ای یصح ان یکون ضاربا لغیر عمرو ایضا وکذا فی نحو ما جاء زید الا راکبا یجوز ان

یکون حالة الرکوب لغیر زید ایضا بخلاف ما جاء راکبا الا زید فاذا تقرر هذا تبین ان ضرب زید فی قولک ما ضرب زید الا عمروا مقصورة

علی عمرو ومضروبیة عمرو علی الاحتمال فلو قدمت عمروا علی زید فاما ان تقدمه علیه من دون الا نحو ما ضرب عمروا الا زید وفیه انعکاس المعنی اذ

تصیر المضروبیة خاصة والضاربیة باقیة علی الاحتمال فلا یجوز واما ان تقدمه علیه مع الا نحو ما ضرب الا عمروا زید فعند هذا نقول ان

اردنا ان زیدا وعمروا مستثنیان معا والمراد ما ضرب احدا احد الا عمروا زید اختل ایضا لان مضروبیة عمرو فی اصل المسئلة اعنی ما ضرب

زید الا عمروا کانت علی الاحتمال بالتقدیر المذکور والان صارت من مضروبیة مختصة بزید لان الاحتمال المذکور فیما بعد الا انما یکون فی

الفاعل اذا ذکرت مفعولا خاصا نحو ما ضربنی الا زید وکذا یکون فی المفعول اذا ذکرت فاعلا خاصا نحو ما ضربت الا زیدا اما اذا لم تذکرهما

او ذکرتهما عامین فلیس فیما بعد الا الاحتمال المذکور فاعلا کان او مفعولا نحو ما ضرب الا زید وما ضرب احد الا زید فی الفاعل وما ضرب الا زیدا

وما ضرب احد الا زیدا فی المفعول وکذا اذا ذکرت فاعلا ومفعولا عامین نحو ما ضرب احد احدا الا زید عمروا وقد سمیتهما عامین ولم تذکرهما

نحو ما ضرب الا زيد عمرا اى احد احدا الا زيد عمرا بقى المستثنيان غير محتملين وانما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شئ يتعلق به
الفاعل المستثنى وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شئ يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد
المضروبية المطلقة مقصورة على عمرو والضاربية المطلقة مقصورة على زيد ويختص مضروبية عمرو بزيد وذلك عكس المعنى هذا مع ان
استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهى حرف فلا يستثنى بها
شيئان الا على وجه البدل والا على غيره فلا تقول فى البدل ما سبح احد لشئ الا عمرو بدرهم ولا تقول فى غير البدل ما سبح احد لشئ الا عمرو الدينار
ويجوز مط عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما اى كانهما وقعا قبل الا وليسا بمستثنيين فكانك
قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلا ان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد
ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم
بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب احد بشئ الا زيدا الا زيد السوط لم يجز لان المستثنيين اذن
ليسا كالواقعين قبل الا وهى تضعف عن استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مط بقوله وما نراك اتبعك الا الذين
هم اراذلنا بادى الرأى فانه لم يذكر المستثنى منهما والتقدير ما نراك اتبعك احد فى حالة الا اراذلنا فى بادى الرأى اى بلا روية قوية
فلغيرهم ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اى اتبعوا فى بادى الرأى وبان الظرف يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز فى
غيره وان اردت فى اصل المسئلة اعنى ما ضرب الا عمرا زيد ان زيد مقدم معنى وليس لمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى
لا ينعكس ولا يلزم استثناء شيئين باداة الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون معموله الواقع بعد
المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاء نى الا زيد احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاء نى الا زيد الظريف ومعمولا لغير العامل فى المستثنى نحو قولك
رأيتك اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاء نى الا زيد بمعنى ما جاء
غير زيد جاء نى زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان جملة واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول فى الحيز الاجنبى عن عامله اما المستثنى فانه على طرف
ذلك الحيز غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى له تعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشئ
الواحد واما نحو ضاحكا فليس فى الحيز الاجنبى من عامله اذ قولك لم يبق الا الموت معمول رأيتك وضاحكا معمول الاخر فاذا ثبت هذا فان وقع
معمول آخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او منصوب ولا يكون الا فى الشعر كقوله ؏ كان لم يمت حى سواك ولم يقم على
احد الا عليك النوائح ❊ وكقوله ؏ لا اشتهى يا قوم الا كارها ❊ باب الامير ولا دفاع الحاجب ❊ اضمر والله عاملا آخر من جنس الاول اى قامت
النوائح واشتهى باب الامير كارها والكسائى جوز مط عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا او لا
كما فى قولك ما مررت الا راكبا بزيد فى الشعر او فى غيره بلا تقدير لناصب ولا رافع وابن الانبارى جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب فتبين
لك على هذا انما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا عمرا زيد
وانما قلت فى اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيد فلا يقال ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه
لم يبق بعد احد شئ يمكن ان يضرب زيد كما كان فى ما ضرب زيد الا عمرا وامكن ان يضرب عمرو او غير زيد ايضا قوله او معناها يعنى ما فى انما من معنى
الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا
فى ضرب زيد الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين فى افادته الحصر استدلالا بنحو قوله ؏ انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد فى

الحصر في

الخبرين التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد قوله فاذا اتصل به ضمير مفعول
او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الاصل اى تاخير الفاعل
عن المفعول قوله اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول اى ضمير راجع الى مفعول وجب تاخير الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه
اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغى ان يجوز عند الاخفش وابن جنى كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير
المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها هكذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل
هندا ضربها جاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير ممتنع بخلاف الصلة والموصول اذ الاتصال الذى بين الاولين
اقل مما بين الاخيرين قوله او وقع بعد الا اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا زيد وانما وجب تاخير
الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه فى وجوب تقديمه فى ما ضرب زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت
الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور قوله او اتصل مفعوله اى كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا
وهو غير متصل اى الفاعل غير الضمير المتصل وغير الضمير المتصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو ضربك زيد وانما قيد بقوله
وهو غير متصل لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب تقديم الفاعل كما ذكرنا قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا فى مثل زيد
لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك وقد يحذفان معا مثل نعم لمن قال اقام
زيد قوله لقيام قرينة جوازا اى لا يحذف شىء من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من قام الظاهر
ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسوال اولى ومن ثم قالوا فى جواب ماذا اذا كان ذا بمعنى الذى انه رفع لان السوال بجملة
اسمية بخلاف ماذا كان ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجىء فى باب الموصولات وايضا فالسوال عن القائم لا عن الفعل والاهم تقديمه
المسؤل عنه فالاولى ان يقدر زيد قام بلى قولهم الا حظية فلا الية برفع حظية من باب حذف الفعل بلا خلاف اى ان لا تكن لك حظية من النساء
فانا الية اى غير مقصرة فيما تحظى به النسوان عند ازواجهن من الخدمة والتصنع وروى النصب فيهما على تقدير ان لا اكن حظية فلا اكون الية قوله
وليبك يزيد ضارع هذا ايضا من جنس الاول اى مما القرينة فيه السؤال الا ان السوال ههنا ايضا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبنى للمفعول
لانه يلتبس الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سال سائل من يبكيه فقيل ضارع اى يبكيه ضارع والسؤال فى الاول
مصرح به والبيت للحارث بن نهيك عجزه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اى بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما يجىء
فى باب المتعدى وغير المتعدى من قسم الافعال والضارع الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شىء
لان الجار يكتفى برائحة الفعل اى يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكى المقدر
ليس بقوى فى المعنى والمختبط الذى ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطنى فلان واصله من خبطت الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط
ورقها مما تطيح اى تذهب وتهلك والطوائح بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اى ذهبت به ورمت به ولا يقال المطوحات
ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس فهو وارس واعشب فهو عاشب وعلى النسب مثل ماء دافق اى ذو دفق يقال طاح
يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوى من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط اى يسال من اجل اذهاب
الوقائع ماله وما مصدرية او بيبكى المقدر اى يبكى لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما بمعنى التى اى لاجل خلال الكرم التى طوحتها الطوائح
وتطيح على هذا تقدير حكاية حال ماضية يورد الماضى بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب نحو لقيت الاسد فاضربه فاقتله قوله
ووجوبا فى مثل وان احد من المشركين استجارك انتصاب جوازا او وجوبا على انه مصدر لقوله يحذف اى يحذف حذفا جائزا او واجبا انما كان

الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو اظهرته لم تحتج الى المفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم بالمقصود منه وايضا فى ذكر الشئ مرتين مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما لم يجز ان يكون احد مبتدأ واستجارك خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب اليه وجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعى ان منفس اهلكته ؛ ومع ذلك ما اوّلوه الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك او ان اهلك منفس وهو مع ذلك مردود على ما يجئ الكلام عليه بعد جميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد فى نحوه لو ذات سوار لطمتنى ؛ وهلا زيد قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجئ فى قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانى اى لو ثبت وتحقق ان الله هدانى فان مع ما فى حيزها فاعل لذلك المقدر قوله وقد يحذف ان معا مثل نعم اى يحذف الفعل والفاعل ما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند الكسائى كما يجئ فى التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف لا يفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق فى حد الاسم وههنا افاد المعنى الكلامى المستقبل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقته لفظة نعم وذلك الكلام فى مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نعم اى نعم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب لذا قال وقد يحذف ان قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية نحو ضربنى واكرمنى زيد وفى المفعولية نحو ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت زيدا لكان اعم لكننا اقتصر على الاصل فى العمل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر المتصل بالعامل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا ان يكون من باب التنازع على الوجه الذى التزمه البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للمتنازع وانما لم يجز ان يكون منه لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للمتنازع فان كان بدون الا صار هكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى من المتعدد المقدر فى ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ما قعد ولا يجوز ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما لا ظاهرا ولا مقدرا فيصير الضرب والقيام منفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الا قلت فى الاول ما ضرب الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع لان الملغى فى باب التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى تاليه اعنى الضمير كضربت واكرمنى زيد وكذا

ضرب واكرمت هند عند الكسائي اويكون فيه نائب عن المتنازع اعنى الضمير فى نحو ضربا واكرمت الزيد بن ليظهر كونه ملغى وكون الاخر
هو المعمل ولا يظهر فى الا انا الذى بعد ماضرب نيابة عن الا انا الذى بعد اكرم كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدين فى قولك ضربا واكرمت
الزيدين فلا يظهر كون ماضرب ملغى وكون ما اكرم معملاً اذ كل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء وكذا يجب ان
تقول فى الثانى ماقام الا هو وماقعد الا زيد ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ماقام وماقعد الا زيد ويجوز ان يكون
هذا من باب التنازع عند الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما يجئ ويلزم البصريين ايضا
فى هذا المقام متابعة الكسائي فى مذهبه لانهم يوافقونه ههنا فى ان هذا من باب الحذف فلا الاضمار لانهم حذفوا الفاعل مع الدلالة
الثانى عليه لانه هو وكل ماذكرنا على اعمال الثانى فى المنفصل المرفوع يجئ مثله فى اعمال الاول فيه وان كان المتنازع فيه منفصلا منصوبا
نحو ماضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع وتكون قد حذفت المفعول مع الامن الاول مع اعمال الثانى اومن
الثانى مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك فعلى هذا يجوز التنازع
فى المضمر المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك قمت وقعدت فقول
المصنف ظاهره غير وارد مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت
وقتلت وبك قمت وقعدت واياك ضربت واكرمت قوله فقد يكون اى يكون التنازع اعلم ان العاملين فى التنازع على ضربين اذ هما
متفقان او مختلفان والمتفقان على ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا فى التنازع فى الفاعلية حسب نحو ضربنى واكرمنى زيد او فى المفعولية
حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او فى الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم زيد عمروا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين
بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا فى الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا فى الفاعلية وتنازعا ايضا فى المفعولية والمختلفان
على ضربين لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثانى للمفعولية نحو ضربنى واكرمت زيد او بالعكس نحو ضربت واكرمنى زيد فقوله
مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اى التنازع فقد يتنازع ان اى فقد يتنازع الفعلان فى الفاعلية والمفعولية
مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا فى ذلك القسم فى الفاعلية والمفعولية ايضا لكن
متفقين فى التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا يتبين من القسمين الاولين حتى لا يتكرر بعض الاقسام قوله ويختار البصريون
اعمال الثانى والكوفيون الاول اى البصريون يقولون المختار اعمال الثانى مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون اعمال الاول
مع تجويز اعمال الثانى وانما اختار البصريون اعمال الثانى لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول فى
العطف نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل والمعمول باجنبى بلا ضرورة ولعطفت على الشئ وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف
الاصل ولا يجئ هذه العلة فى غير العطف نحو جائنى لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين
واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثانى ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثانى اكثر فى كلامهم قوله الاول اى لعمال الاول
قوله فان اعملت الثانى اضمرت الفاعل فى الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء هذا بيان انه اذا اعملت
الثانى على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال الاول اذن اما ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول
نحو ضربنى واكرمت زيدا فالبصريون يضمرون فى الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فتقول
ضربنى واكرمت زيدا اضرباني واكرمت الزيدين ضربونى واكرمت الزيدين ضربتنى واكرمت هندا ضربتانى واكرمت الهندين ضربننى واكرمت
الهندات ويلزمهم الاضمار قبل الذكر كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر فى حالة كما قيل فلذا كالساعى

الى متعب * مؤآئد من سبل الوآعل * وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم
يجئ لمحض التفسير كما جاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربنى واكرمت زيدا والزيدين والذين او هندا والهندين او الهندات نقل المص
عن الفراء منع هذه المسئلة اى اعمال الثانى اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول فى مثل هذا والنقل الصحيح عن الفراء
فى مثل هذا ان الثانى ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين فى المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا
للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مما دل على فساده فى علم الاصول وهم يجوزون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقة
قال وجاز ان تأتى بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربنى واكرمنى زيد هو جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر
وان طلب الثانى للمفعولية مع طلب الاول له اى للفاعلية نحو ضربنى واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير بعد المتنازع
كما رايت كل هذا لحذرا عما الزم البصريين والكسائى من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قوله وحذفت المفعول ان استغنى عنه والا اظهرت
يعنى اذا اعملت الثانى وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريون ههنا للكسائى فى حذف المفعول بخلاف الفاعل
لان الحذف هناك ايضا كان الوجه كلزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفى المفعول هذا المانع مرتفع لانه فضلة يحذف
فى السعة فكيف مع مثل هذا الحوج اعنى الاضمار قبل الذكر قوله ان استغنيت عنه فى مثل ضربت واكرمنى زيد لانقول ضربته واكرمنى زيد
وقال المالكى يجوز ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعنى ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه احد مفعولى باب علمت مع
ذكر الاخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقى لان المعلوم فى قولك
علمت زيدا قائما مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت قيام زيد بخلاف مفعولى اعطيت فان كل واحد منهما مفعول
اذ زيد فى قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول لا فى الفاعل فلم يبق
بعد تعذر الحذف والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز فى السعة وان كان قليلا حذف احد مفعولى باب علمت عند
قيام القرينة لان كل واحد منهما فى اللفظ منصوب براسه ظاهر فى المفعولية كمفعولى باب اعطيت وقد جاء ذلك فى القرآن والشعر
قال الله تعالى ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم اى بخلهم هو خيرا فحذف اولهما وقال سه لا تخلنا على
غرائك اننا * طالما قد وشى بنا الاعداء * اى لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف فلم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت
زيدا قائما لكونه اضمارا قبل الذكر فى المفعول قلنا ان جاز الحذف فى هذا المفعول فالحذف وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا
الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل فى العلة بجواز الاضمار قبل الذكر وهى امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر فى مطلق
المفعول فلم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء فى ضربنى واكرمت زيدا هو فنقول ههنا حسبنى وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكره
السيرافى هذا والحق ان يقال فى هذا الاخير ان الفصل بين المبتدأ والخبر بالاجنبى قبيح ولاسيما اذا صارا فى تقدير اسم مفرد بسبب كون
مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه قوله وان اعملت الاول اضمرت الفاعل فى الثانى والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فتظهر هذا بيان انه
اذا اعملت الاول على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثانى فقال لا يخلو اما ان يطلبه للفاعلية او للمفعولية فنقول فى الاول
ضربت وضربنى زيدا وضربت وضربانى الزيدين وضربت وضربونى الزيدين وضربت وضربتنى هندا وضربت وضربتانى الهندين
وضربت وضربتنى الهندات تضمر الفاعل فى الثانى على وفق الظاهر بلا خلاف من احد لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من
حيث كونه معمولا للاول مقدما على العامل الثانى تقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اى واضمرت المفعول ايضا
فى الثانى كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا اولا تحذفه نحو ضربنى وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما الاختيار

الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك
المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل مع وجود الاقرب حتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه وانه موجه الى غيره فلما
اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني وكان
خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله تعالى اتوني افرغ عليه قطرا دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا كان
افصح الكلام اي القران على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع مانع فتظهر وذلك اذا كان
ذلك المفعول احد مفعولي باب علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول في الافراد والتثنية او الجمع
او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت
ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى ليطابق للمفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره
هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم له لم نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم
يلتبس المخالفة بينهما قال الله تعالى فان كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز حسبني
وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه كذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت
وحسبتني اياه هند قائمة وحسبتني وحسبتهما اياها هند قائما وفي كل هذا القبح حاصل بفصل الاجنبي بين العامل والمعمول في بعضها بين
المبتدأ والخبر في الاصل قوله وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية
بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا لو اعمل
الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع انه لزمه شئ غير مختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني
كما مر وفيه دليل على ان اعمال الاول مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له في ذلك الامر دون الامر الاخر
الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الاخر اجاب البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد
المعنى وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو تنفي شرطها وجزاءها سواء كانا مثبتين او منفيين فان كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال
لحججت فالحج ووجود المال منفيان وان كانا منفيين وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان وان كان
احدهما مثبتا دون الاخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من
باب التنازع وذلك ان قوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون منفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى معيشة اي ان طلبي لقليل
من المال وقوله كفاني جزاء لو وقوله لم اطلب قليل من المال عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا
اي ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء
لجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن نقول ان الواو للحال فالجواب انك تكون اذن مستشهدا بما يحتمل العطف الراجح والحال المرجوح
اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السواء فكيف اذا كان غير
المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت فالى م توجه قوله ولم اطلب اذا لم يكن موجها الى قليل قلنا قيل الى المجد المحذوف المدلول
عليه بقوله بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما يعاش به من المال لكنت اكتفي
بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط

وكن اهنا مضى البيت لوكان سعيى لقليل من المال المغنى ما وجد ته منه عن السعى ولم يكن منى طلب مع ذلك الوجد ان بل كنت استقر
والحمين وكنى اسعى لتحصيل مجد مؤثل اى موصل مدخر لنفسه ولعقبى يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان
الى ثلثة خلافا للجرمى نحو اعلمت واعلمنى زيد عمرا قائما على اعمال الثانى وحذف مفاعيل الاول واعلمنى واعلمته اياه اياه زيد عمرا قائما على اعمال
الاول واضمار مفاعيل الثانى والاولى ان يقال اعلمنيه ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول اعلمت فى الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين
فيكون ذلك اشارة اليه وانما منعه الجرمى لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى قلة تصرف فعل التعجب تقول ما احسن
وما اكرم زيدا على اعمال الثانى وحذف مفعول الاول ما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول قوله مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف
فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان يغير صيغة الفعل الى فُعِلَ ويُفعَلُ ولا يقع المفعول الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له
والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد فان لم يكن
فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثانى قولهم مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول الفعل الذى لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم
فاعله اى مفعول مفعول الذى لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فُعِلَ ويُفعَلُ اى الى فعل ويفعل ونظائرهما مما يضم
اوله فى الماضى ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو أُفعِلَ وأُفتُعِلَ واُستُفعِلَ وفُعِلَ وفوعل وفُعلِلَ وتُفُعلِلَ وامثالها ويضم اوله فى المضارع ويفتح
ما قبل آخره حتى يعم يُفعَلُ ويُستفعل ويُفعَلَلُ وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثى لكونه اصلا للرباعى وذى الزيادة قوله ولا يقع المفعول
الثانى من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثانى من باب علمت كما يجئ فى بابه والذى زاد بسبب
الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فالثانى والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثانى
من باب علمت يثبت الثالث من مفاعيل اعلمت فتقول اذا كان ثانى مفعولى علمت ظرفا غير منصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو علمت زيدا
عندك او ابوه منطلق او فى الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذى لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجار ومن نحو من قبلك
والجار والمجرور لا ينوب مع المفعول به الصريح كما سيجئ والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا بلى اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه لكونها
بمعنى المفرد اى اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعى مائك اى قيل هذا القول هذا اللفظ وكذا قد يجئ الجملة فى مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم
فاعله وهى فى الحقيقة مأولة بالاسم الذى تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اى تبين لكم فعلنا بهم واولم
يهد لهم اهلاكنا فيصح نحو بُيِّنَ لكم كيف فعلنا واما اجازة الكسائى والفراء من قيام الجملة التى هى خبر كان وجعل مقام الفاعل نحو كين
يقام وجعل يفعل فبعيد لوجهين احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف فى هذا الباب من الفاعل
فليس بمنوى ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو كين قائم وقد اجازه
الفراء دون الكسائى والثانى ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية او مأولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون
منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل
مسند اليه صار فى حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشئ مسندا الى شئ ومسندا اليه
شئ اخر فى حالة واحدة لا يضر كما فى قولنا اعجبنى ضربُ زيدٍ عمرا فاعجب مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا
الى شئ اسند ذلك الشئ الى ذلك اللفظ بعينه لم يجز وهذا كما يكون الشئ مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام فى
قولك فرس غلام زيدٍ واما المتأخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة واول المفعولين معرفة
نحو ظُنَّ زيدا قائمٌ لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر فى الاصل والذى ارى انه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان

بحث مفعول ما لم يسم فاعله

او نكرة وَاللبس مرتفع مع الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا فى الاصل بعد ما كان مبتدءً فلا يجوز فى نحو علمت زيدا اباك مع اللبس تقديم الثانى على الاول وهذا كما قلنا فى نحو ضرب موسى عيسى وكذا فى نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو فى مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلى الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فنقول علم زيد ابوك والمرفوع ثانى المفعولين واُعلمك زيدا ابوك والمرفوع ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب فى باب اعطيت اذا لبست مخالفته نحو اعطيت زيدا اخاك فان لم تلبس لقرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هواه هذا الذى قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام اول مفعولى علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بصقبه وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله ؎ نُبِّئتُ عمرا غير شاكر نعمتى ؛ لانه فى الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثانى مفاعيل اعلمت مقام الفاعل اولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولى علمت اولى فنقول اُعلمك زيدا اباك ولا يلتبس مع لزوم كل مركزه قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغى ان يكون مثله فى كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزئه وكذا لا بد معه من زمان ومكان يقع فيهما ولا بد للمتعدى من حيث المعنى من مفعول به يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يقم مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن فلا يقال جِيئَ للسمن اذ رب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقام الفاعل اذ هو مصاحب ورب فعل يُفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو والتى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كجزء الفعل ولو حذف فتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته واجاز الكسائى نيابة التمييز لكونه فى الاصل فاعلا فقال فى طاب زيد نفسا طِيبَتْ نفس زيد واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها فى الكلام منعتها من النيابة عن الفاعل الذى لا بد لكل فعل منه قوله واذا وُجد المفعول به تعين له اى للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلا بالقراءة لولا نُزِّلَ عليه القرآنَ بالنصب وبقول الشاعر ؎ ولو وَلَدَتْ فُقَيْرَةُ جِرْوَ كلبٍ ؛ لسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكلابا ؛ وامثاله ومنع الجزولى نيابة المنصوب بسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما فى امرتك الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به الصريح والاخفش اجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما والشرط فى المفعول المطلق القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به قد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قُعِدَ والخروج قد خُرِج بناء على قرينة التوقع اى قُعِدَ القعودُ المتوقعُ ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قمت فاستُحْسِن اى اُستحسِنَ قيامى ويشترط فى المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله فى افادة ما لم يفده الفعل حتى يتبين احتياج الفعل اليه ليصير امعا كلاما فلو قلت ضُرِبَ ضربٌ لم يجز لان ضُرِبَ مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضَرْبٌ بل يقال ضُرِبَ ضَرْبَةٌ او الضربُ الفلانى ولذلك قال المصنف ضرب ضربٌ شديدٌ وكذا يشترط الفائدة المتجددة فى كل ما ينوب عن الفاعل فلا يقال ضُرِبَ شيئ وجُلِس مكانٌ او زمانٌ او فى موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة فى ذكرها ويشترط فى الظرف النا

ان يكون متصرفاً ملفوظاً به وقد اجاز بعضهم فى غير المتصرف نحو قيل عندك وليس بوجه واجاز بعضهم فى غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت
فى دار ضرب اى ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسئولا عنه مرفوع المحل بمسئولا المقدر المفسر بمسئولا الظاهر كما فى قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك لكن ليس فى مسئولا المفسر ضمير كما كان فى استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل فى رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف
اسمى الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول به تساوت البواقى فى النيابة ولا يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول
لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان
يقال كل ما كان دخل فى عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن الى اختياره قوله والاول من باب اعطيت اى مما له
مفعولان اولهما ليس بمبتدء وانما كان اولى لان فيه معنى الفاعلية دون الثانى ففى اعطيت زيدا درهما زيد عاط اى اخذ والدرهم معطو وفى كسوت
عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا فى غيره قوله ومنها المبتدأ والخبر المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة
بعد حرف النفى والف الاستفهام رافعة لظاهر مثل ما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغائر
للصفة المذكورة اعلم ان للمبتدأ اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما فى حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا اختلف الشيئان
فى الماهية لم يجتمعا فى حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو الاكثر فى كلامهم وهو مراد الزمخشرى والمصنف العوامل اللفظية فى حد المبتدأ نواسخ
المبتدأ وهى كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان نطلق والاخص عاملا دون عامل صونا للحد عن النقض ويجيب عن قولهم بحسبك
زيد وما فى الدار من احد بزيادة الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وان عمرو معطوف على محل اسم ان لكونه
مرفوع المحل بالابتداء جواب قريب من الاول وذلك ان لفظة ان لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التى لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه
يشكل بقولهم لا رجل ظريف فى الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذى هو المبتدأ ان اخترنا مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة
وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه الاشكال ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن اسم ليس بمجرد عن العامل
اللفظى وهو مبتدء والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو ان لا هذه ليست بعاملة والخبر
مرفوع لكونه خبر المبتدأ فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذى هو لا مع اسمها وهذا المركب
مجرد عن العوامل فالجواب انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدأ لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف
مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبرئة
اذا كان مضافا نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب وصيرورتهما كاسم واحد قوله الاسم المجرد لا يرد عليه
نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ءانذرتهم مبتدأ
لتاويلهما بالاسم اى سماعك بالمعيدى وسواء عليهم انذارك وتركه ولو قال المبتدأ الاسم المسند اليه لدخل فيه الفاعل ولو
اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الاسماء التى لم تركب مع عاملها نحو واحد واثنان والخبر والمبتدأ
الثانى فبقوله مسندا اليه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الخ هذا هو حد المبتدأ الثانى والنحاة تكلفوا ادخال هذا ايضا
فى حد المبتدأ الاول فقالوا ان خبره محذوف وفاعله مسد الخبر وليس بشئ بل لم يكن هذا المبتدأ اصلا من خبر حتى
يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتات اذ هو فى المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فمن ثم تم بفاعله كلاما
من بين جميع اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة
اكلونى البراغيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة قوله رافعة لظاهر احتراز عن نحو اقائمان الزيدان

واملقون الزيدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان بارزا غير مستكن سواء كان مظهرا نحو اقائم الزيدان او مضمرا كقولك بعد ذكر الزيدين اقائم هم

فان قولك هما فاعل مع كونه مضمرا قوله بعد حرف النفي والف الاستفهام كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وان قائم الزيدان واقائم

الزيدان وهل حسن الزيدان والاخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على انه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام والنفي نحو قائم

الزيدان كما يجيزون في نحو في الدار زيد ان يعمل الظرف بلا اعتماد واُجرِيَ نحو غير قائم الزيدان مجرى ما قائم لكونه بمعناه قال غير ماسوف

على زمن ينقضي بالهم والحزن ومثل ذلك اقل رجل يقول ذاك الا زيدٌ عند ابي على كما يجيء في باب الاستثناء ان شاء الله تعالى وكذا

قولهم خطيئة يوم لا اصيد فيه اى قل رجل يقول ذلك وخطيئة يوم لا اصيد فيه اى يقل وبيتذ فهذه كلها مبتدء اسند الى اخبارها

لما فيها من معنى الفعل ولا يدخل نواسخ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر ورب عند ابي عمرو مبتدء لا خبر له كاقل رجل لما فيه

من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي كما يجيء في باب حروف الجر ان شاء الله تعالى ويجوز عند الاخفش والفراء ان قائما الزيدان

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها

جملة كالفعل الا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي والاستفهام او دخول ما لا بد من تقديرها فعلا بعده كاللام الموصولة

واما ان وظن فليسا من ذلك في شيء بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما واما العامل في المبتدء فقال

البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاسناد ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن

العوامل لاسناده الى شيء واعترض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر واجيب بان العوامل في كلام العرب علامات لا مؤثرات في الحقيقة

والعلامة تكون بالوجود والعدم المخصوص اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامة لشيء لخصوصية فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد

اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء اخر في المبتدأ الثاني وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام تحقيقا

او تقديرا للاسناد اليه او لاسناده حتى يسلم من الاعتراض بان التجريد امر عدمي فلا يؤثر ثم قال المتاخرون كالزمخشري والجزولي

هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الاندلسي عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدأ ويحكى هذا عن ابي علي

وابي الفتح وقال الكسائي والفراء هما يترافعان وقد قوينا هذا في حد العامل وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باسناد الخبر اليه

كما قال خلف في ارتفاع الفاعل وقال الكوفيون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لاشتراطهم الضمير في الخبر

الجامد ايضا كما يجيء قوله فان طابقت مفردا جاز الامران اى ان كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الافراد

جاز الامران كونها مبتدء وما بعدها فاعلها وكونها خبرا عما بعدها فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون

مفردة او لا فان كانت مفردة فالمسند اليه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة التي بعدها مفرد تحتمل وجهين كما ذكرنا الآن والمفردة التي

ما بعدها ليس بمفرد مبتدء لا غير وما بعدها فاعلها والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقائمان الزيدان واقائمون

الزيدون والاظهر انها خبر عما بعدها ويحتمل ان يكون مبتدء ما بعدها فاعلها على لغة يتعاقبون فيكم ملئكة والعامل في المبتدء

الثاني تجريده عن العوامل لاسناده الى شيء آخر وعلى ما اخترنا في حد العامل ترافع هو وفاعله كالمبتدأ الاول وخبره لان كون كل واحد

منهما عمدة يقوم بالاخر كالمبتدأ والخبر قوله والخبر هو المجرد دخل فيه المبتدأ الاول والثاني والاسماء المعدودة قوله المسند اخرج

منه المبتدأ الاول والاسماء المعدودة قوله المغائرة للصفة المذكورة اخرج منه المبتدأ الثاني قوله واصل المبتدء التقديم ومن ثم

جاز في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار انما كان اصل المبتدأ التقديم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد

في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل

قبل المعمول وانما اُعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل واُلغى الامر المعنوى اعنى تقديم المحكوم عليه على الحكم لان العمل
طارئ والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه واما وجوب تقديم الحكم فى نحو اقائم الزيدان مع ان كلّ واحد
عامل فى الآخر على الصحيح فلكون الصفة فرعا على الفعل فى العمل وقيل انما قدم الفعل فى الفعلية لكون الفعل محتاجا الى الاسم واستغنا
الاسم عنه فارادوا فى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الامر انها فعليةٌ ولو قدم الفاعل
لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ امكن صيرورته كلاما باسم آخر قوله ومن ثم اى ومن جهة كون اصل المبتدأ التقديم جازت
هذه المسئلة يعنى ان قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدأ التقديم فالتقدير زيد فى داره فالمعود اليه بعد الضمير
لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها فى الدار اى امتناع هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدأ التقديم فيكون الضمير فى صاحبها
راجعا الى الدار المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوّز ضرب غلامه زيدا ينبغى ان يجوز هذا لان
طلب المبتدأ الخبر كطلب الفعل للمفعول بل اشدّ وكان ترتيب الكلام يقتضى ان يذكر المصنف ههنا المواضع التى يجب فيها تقديم المبتدأ
والمواضع التى يجب فيها تاخيره ثم يذكر المواضع التى يصح فيها تنكير المبتدأ قوله وقد يكون المبتدأ نكرة اذا تخصصت بوجه ما مثل
ولعبد مومن خير من مشرك وارجل فى الدار ام امرأة وما احد خير منك وشر اهر ذا ناب وفى الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور
النحاة على انه يجب كون المبتدأ معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه محكوم عليه والحكم على الشئ لا يكون الا بعد معرفته وهذه
العلة تطرد فى الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص واما قول المصنف ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم
لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص فتكون قد حكمت على الشئ قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشئ
لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبِرْ عن اىّ نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام
افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشئ او لا فضابط تجويز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا
معرفتين او نكرتين مخصصتين بوجه او نكرتين غير مخصصتين بشئ واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم
فى المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عُدّ لغوا ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما فى الدار جاز لك ان تقول رجل
قائم فى الدار وان لم يتخصص النكرة بوجه وكذا تقول كوكبٌ انقضّ الساعة قال تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا فى الفاعل لا يجوز مع علم
المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل فى الدار ان تقول قام فى الدار رجل ولا انكر ان وقوع المبتدأ معرفة
اكثر من وقوعه نكرة لاشتباه الخبر بالصفة فى كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله لتقدمه عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم نقول يقع المبتدأ
نكرة من غير تخصيص فى كثير من المواضع احدها ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجئ فى بابه والثانى المبتدأ الذى هو فاعل
فى المعنى نحو شر اهر ذا ناب وامر اقعده عن الحرب وشر ما اجاءك الى مخة عرقوب الثالث المبتدأ الذى خبره ظرف او جار ومجرور
الرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث وما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل فى الدار وهل رجل فى الدار وارجل فى الدار ام
امرأة وارجل فى الدار ام امرأة الخامس ما بعد واو الحال نحو ما اوتك الا وشخص يضربك والسادس بعد اما نحو اما غلام فليس عندك واما
جارية فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل فى جواب من جاءك اى رجل جاءنى لان السؤال بالاسمية فالجواب
بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له كقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى وقولهم امتٌ فى حجر لا فيك وقوله
وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف فى ما التعجبية وفى نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان فى المعنى فاعلا والفاعل
يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا يختص هذا ايضا فقد ذكرنا ما عليه وهو ان المحكوم عليه اذا اختص بعين الحكم فانت

حاكم على غير المختص فلا يتم قولهم اذن في تعليل كون المبتدأ معرفة او مختصا ان الحكم ينبغي ان يكون على مختص الى ولو كفى الاختصاص الحاصل
من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص
الحاصل بتقديم الخبر في نحو في الدار رجل لا يصحح ايضا واما قوله في ارجل في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم
كون احدهما في الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء باي نكرة كانت اذ كانت
مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدأ عند المخاطب على ما ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امرأة
معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار لزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار وامرأة لعدم لفظ ام الدالة على
حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء آخر ههنا يتخصص به المبتدأ قوله وما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه ان النكرة في سياق
النفي للعموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق احد منهم فيه نظر وذلك ان التخصيص ان تجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله
وانت اذا قلت ما احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد فلم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم بشيء
وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لانك عينت المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية
على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد فقد
تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من صمت نجا يحصل الفائدة فيها بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب
تخصصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لخلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء
دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته
ورجاءه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر هو الشرط والجزاء معا لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط
مبتدء ولا خبر له هذا ما قيل فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف الشرط
وحروف الاستفهام فحذفتا لكثرة الاستعمال على ما بينا في حد الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة لفعل مقدر او مفعولة له او للظاهر فقولك
من قام قمت اي ان من قمت اي ان انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ هلك وقولك من ضربت ضربته اي ان من ضربت اي ان انسانا
ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته ضربته اي ان من ضربته فهو مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في
نحو ما كان فليكن كذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وفي ما فعلته افعل مفعول للفعل المقدر وكذا
كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى
المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويلي لك لان معنى الويل
الهلاك ولو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولى ان يقال تنكيره لرعاية اصله
حين كان مصدرا منصوبا والتخصيص فيه اذ تخصيص بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما
تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا للتقديم الاهم وللتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر وقلت عليك فقبل ان تقول
سلام ربما يذهب الوهم الى اللعنة فيظن ان المراد عليك اللعنة ولهذا تخزل ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة
وقال شعر على مثلها من اربع وملاعب فعارضه شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة والناس اجمعين وبعد المصراع شعر
تذال مصونات الدموع السواكب هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك
كلبيت من لبيك وسبحلت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحلت بمعنى قلت لبيك وسبحان الله فمعنى

سلام الذي هو مصدر بمعنى سلمت قوله سلام عليك فعلى ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك
وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك سالما فالاصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل
لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصد دوام نزول سلام الله
عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا الاصل ويل لك هلكت ويلا اي هلاكا فرفع بعد حذف
الفعل نفضا لغبار معنى الحدوث قوله والخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف اعلم
ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له قال
ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يجوز ان تكون طلبية لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ
ليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا ففي قولك ما زيد عندك يسمون الظرف
خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل الخبر عندهم ما ذكره المصنف وهو الجزء المسند المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان تكون قسمية نحو
زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ لا منع قوله فلا بد من عائد لا تخلو الجملة الواقعة خبرا من ان تكون هي المبتدأ معنى او لا فان كانت
لم تحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير اذ هي هو وان لم تكن
اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت
جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض
الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا
بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتداء الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار
والمجرور معا فان كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان كان معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين
لان التعريف غير مقصود قصده فهو كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر
اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد
الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا بحجة اذ كل موجب يهيأ رده الى الجحد كما تقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم يقال الا تأثير للجحد في
جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في المنصوب
فبشرط كونه منصوبا بفعل لفظا قال فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وبعضهم يحذف نحو زيد انا ضارب ولا يخص مع كونه
اسما بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول
من المبتدأ كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول
عنها وهما يتقدران بمفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاء في رجل
ضربت لان الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في
الصفة انقص حسنا منه في الصلة اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته فالحذف
في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض

التفخيم جازقياسا كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ما هى وان لم يكن فعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول قال ؎
لعمرك ما معن بتارك حقه ؛ ولا منسئ معن ولا متيسر ؛ بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال ؎ لا ارى الموت يسبق
الموت شئ ؛ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول فى الشعر كان او فى غيره قال
؎ اذا المرء لم يغش الكريهة اوشكت ؛ حبال الهوينا بالفتى ان تقطعا ؛ وليس هذا فى خبر المبتدأ قال ويجوز زيد قام ابو طاهر اذا كان
زيد مكنى بابى طاهر قال الله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ووضع بعضهم فى غير التفخيم
ولا وجه له مع وروده قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اى ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره لجريه مجراه فى جميع الاحكام
حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدأ عند الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ فى
نحو زيد قائم او كانه هو فى نحو ازواجه امهاتهم ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدأ فلا يقال فى
نحو زيد عندك ان زيدا عندك خالفه فى الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التى اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم
الى تقدير شئ يتعلق به الخبر واما البصريون فقالوا لابد للظرف من محذوف يتعلق به لفظيا اذ مخالفة الشئ الشئ لا توجب نصبه
خصوصا وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول فيه كما انه كذلك اتفاقا فى نحو جلست
امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا فى نحو مررت بزيد الا ان العامل
ههنا مقدر وينبغى ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اى مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون الظرف دالا عليه ولو كان
خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اى من يضمن و
لا يجوز عند الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما يجئ فى لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد
كائن فى الدار وقال ابن جنى بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رءاه مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا
وكذا حال الظرف فى ثلثة مواضع اخر الصلة والصفة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار الا بملفوظ موجود
واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لا يحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل فى نحو انا مار بزيد لمشابهته
الفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذى فى الدار زيد وكل رجل فى الدار فله درهم والمتعلق
فى الموضعين فعل لا غير كما ياتى وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه اسم لكونه مفردا والاصل فى خبر المبتدأ ان يكون مفردا
ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى امر فينبغى ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب
اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير فى زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب
والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة فى نفسه فلا تقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد فى الصورة المذكورة
ضرب غلامه الذى تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجئ والجواب ان الظرف
فى مثله ليس بمستقر اى متعلق بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول به فى نحو
اما زيدا فانا ضارب كما يجئ فى حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا تدل على كونها
بتقدير المفرد بل يكفى فى صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند
ابى على هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثمة وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر لان الظرف جامد لا يلاقى
الفعل فى تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له ولكن الخلاف فى ان اخبرايهما هو ثم ذهب السيرافى

الى ان الضمير حذف مع المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله ؎ فان فوادي عندك الدهر اجمع ❊ ويعطف عليه كقوله ؎ الا يا نخلة من ذات عرق ❊ عليك ورحمة الله السلام ❊ وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر ليقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعده ان المصدرية كقوله تعالى ومن اياته انك ترى الارض خاشعة لا صريح المصدر اما قوله ؎ احقا بني ابناء سلمى بن جندل ❊ تهددكم اياي وسط المجالس ❊ فلاعتماد الظرف قيل اعمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا توصف مثله ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدأ اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار رجل فالمرفوع مبتدأ مقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في قائم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدأ مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد وقائم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشيء لان حق المبتدأ التقديم فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز ارتفاعه بالابتداء ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدأ لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد اجاز كون زيد في قائم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف في عمل الفعل من الصفة وثبوت الاجماع على جواز نحو في داره زيد يصحح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والا لزم الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار زيدا دال على ان زيدا كان مبتدأ والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره قيام زيد في دارها عبد هند وذلك لان المبتدأ حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدأ فليس له التقديم الاصلي والاولى جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب الاصلي الحاصل بينه وبين المبتدأ وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفائدة الا في ثلثة مواضع احدها ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب خمر قوله ؎ اكل عام نعم تحوونه ❊ اي حوايته الثالث ان يكون اسم العين عاما واسم الزمان خاصا كقولك لا كوكب الليلة قال الله تعالى ليس لوقعتها كاذبة على تاويل ليس في وقت وقوعها نفس كاذبة او يكون اسم الزمان مسئولا به عن زمان خاص واسم الله عاما نحو في اي ليلة ليس كوكب ومتى لم يكن رجل ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى مطلقا ثم ينظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه باستغراقه اياه كانه هو لا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك لان في عندهم يوجب التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما وجبوا في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا او منكرا فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم الجمعة او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان

ن ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت لم يجز لانه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو وادا غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه

او لا فان كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو النكرة فالرفع راجح نحو انت مني
مكان قريب ودارك مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف مما من المبتدء اى مكانك
مني مكان قريب ومر الخبر اى انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كما يجي
عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة
لا يختص بالشعر نحو قوله الاجبرئيل امامها وخلافا للجرمي والكوفيين وان لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه اجماعا واذا كان
خبرا عن المكان نحو داري خلفك ومنزلي امامك جوز وارفعه في السعة واذا كان المكان في موضع الخبر عن غير
مكان والمراد تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا تستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا تقل هو مني مجلسك ومتكاء
زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو مني مكان مجلسك ومكان متكأ زيد وذلك لان
المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب والبعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى
قريب وكذا معقد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اى بعيد قال ابو دويب ؏ فوردن والعيوق مقعد رابئ
الضرباء فوق النجم لا يتتلع ؏ اى عال مشرف كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا
ويقال هم درج السيول اى مسرعون متباعدون والدرج الطريق الذى يدرج بالسلوك اى يطوى قال بعضهم ما كان
من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه
اولى قال لان الظرف حاو للمظروف فقربه من المظروف يحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر وذلك
لان الظرف في نحو قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل
واحد من ظرفي الزمان والمكان اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة
او البعيدة نحو دارك مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف
وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة مني هذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد وذو مكان
مددت اليه يدى لم تنله وهو مني دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان
بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا ويوما وليلة فلان الخبر هو خلف
دارك ونصبها على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اى ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند الجمهور وهو تمييز عن النسبة
اى تباعدت فرسخين فالفرسخان مبعدان لها كما ان الماء في امتلأ الاناء ماء مالئ ويجوز ان ينتصب على المصدر كقولك
دنوت انملة اى دنو الملة اى دنوا تاما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعهما وخلف ظرف
للخبر اى ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين وفرسخان لان دخول
من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قبلك قال ابو عمرو واذا دخلت من وجب الرفع على الخبر في الظروف
التي بعد المجرور لان التمييز فضلة وبدخول من خرج الكلام عن التمام وليس بشيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه
ويجوز ايضا انت مني فرسخين بالنصب على ان مني خبر المبتدء اى من اشياعي وفرسخين حال اى ذوي سير فرسخين او
منصوب على الظرفية اى في فرسخين اى انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام
من الظروف ظروف عند البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا تكون ظروفا الا مع الاضافة

واما عند الافراد فهى بمعنى اسم الفاعل فمعنى جلست خلفا عندهم اى متاخر الضب على الحال قام مكانا طيبا اى مغتبطا فاذا
وقعت خبرا عن المبتدء وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اى متاخر ومتقدم والبصرية يجوزون نصبها على قلة كما ذكرنا
واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهى باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشئ عن معناه خلاف الاصل
فلا يرتكب ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله ؎ فساغ لى الشراب وكنت قبلا + اكاد اغص بالماء الحميم + اى قبل
ذلك يقوى مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظى الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما فى الاصل
مصدرين فمعنى اليوم الجمعة او السبت اى الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت فى معنى اليومين ولا يجوز
نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون فى اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لتاويلهما
اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افعل كذا اى الآن فمعنى اليوم الاحد اى الآن الاحد والآن اعم من الاحد فيصح ان يكون
ظرفه هذا ولنذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدء اذا كان مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدء لفظا
اولا والاول اما ان يتحد به معنى زيد نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا عنه اما المساواة
فى معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم او بحذف المضاف من المبتدء او الخبر نحو دارى منك فرسخان اى بعد دارى
فرسخان او دارى منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدء والخبر معنى والآخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك العين
حتى صار كانه هى كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت ؞ فانما هى اقبال وادبار ؞ وقوله تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا
المضاف فى مثله فى المبتدء نحو لكن ذا البر من امن وحالها اقبال او فى الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة
نحو ولكن البار وهى مقبلة جاز لكنه يخلو عن معنى المبالغة والثانى الذى لا يغاير المبتدء لفظا انما يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير
كقوله ؎ انا ابو النجم وشعرى شعرى ؞ اى هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلا شعرى مليح وتقول انا انا اى ما تغيرت
عما كنت قال ؎ رفونى وقالوا يا خويلد لا ترع ؞ فقلت وانكرت الوجوه هم هم ؞ واما الجامد فان كان ماولا بالمشتق تحمل
الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج كله اى غليظ وكله ههنا تاكيد للضمير ويجوز ان يكون مبتدء مؤخرا عن الخبر وان لم
يكن ماولا به لم يتحمله خلافا للكسائى فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك متصف بالاخوة وهذا زيد اى متصف بالزيدية
اى محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه معنى الاسناد بعد ان لم يكن فلا بد من رابط وموضعه عند النحاة بعد الخبر وعند المنطقيين
قبله فالجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائى لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق وكذا لم يجر على ذلك الضمير
تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فليستكن فيه ان جرى على من هو له
نحو زيد قائم وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه انا او نعتا نحو لقيت رجلا
ضاربه انا او حالا نحو لقيك زيد مكرمه انت او صلة نحو الضاربة انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل فى
هذه الصور عند الكوفية واما البصرية فاوجبوه طردا نحو هند زيد ضاربته هى وتمام البحث فيه يجئ فى باب الاضمار ان شاء الله تعالى

قوله واذا كان المبتدء مشتملا على ماله صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين او متساويين نحو افضل منك افضل

منى او كان الخبر فعلا له نحو زيد قائم وجب تقديمه قوله من ابوك مبنى على مذهب سيبويه وذلك لانه يخبر عنده
بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة هى افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل افضل منه
ابوه وغير سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه فى مثل هذا المقام من تام وما جاء بك ايهم

قام ومن قام قمت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع

يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على اصله فلو جوزان يجيء بعده ما يغيره لم يدرك السامع اذا سمع بذلك المغير

هو راجع الى ماقبله بالتغير او مغير لما سيجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك حكم المضاف الى اداة الشرط

او الاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام من يقم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم

يجز تقدمه على ماله الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر المبتدء عن الخبر معرفتين

او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدء كما في قوله شعر بنونا بنوابنائنا وبناتنا :: بنوهن ابناء الرجال

الاباعد :: وذلك لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك ابو يوسف

ابو حنيفة اي مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف هو الخبر ومثله قول ابي تمام شعر لعاب

الافاعي القاتلات لعابه :: واري الجنى اشتارته ايد عواسل :: اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله

او كان الخبر فعلا له اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدء نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدء بالفاعل فان قيل فليجز اذا كان

الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدء بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم

ملئكة او نقول منع ذلك حملا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين ظلموا ان

كثير والذين مبتدء ان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل

الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه فاء الجزاء وهو عقيب الشرط لاستحقاق اداته صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر

اذا جاء بعد الا لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس المعنى كما ذكرنا في تقديم

الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا كما يجيء في باب الاستثناء ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدء بلام الابتداء

نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا

مثل في الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدء مثل على التمرة مثلها زبدا او عن ان نحو عندي انك قائم وجب تقديمه

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه

نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها

احد ركني تلك الجملة ولهما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة

التي يدخلها فلا يقال ان من ياتيني اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها

المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها محسوسة الاثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي ولام

الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم واذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احترازا

للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي ما يضرب والذي ان تضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة

الا انه لا يؤثر في صلته معنى ونحو قولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان المبتدء كما انه لا يؤثر معنى من

المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله ههنا اين مفرد وقوله قبل و

ما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد

واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه

له قائله الفرزدق والاباعد ضد الاقارب والمعنى ان ابناء ابنائنا بمنزلة ابنائنا وابناء بناتنا ليسوا ابنائنا بل هم ابناء الرجال الاباعد ولیسوا منسوبين الينا اشعر من صفة ابي تمام

٢ له البيت لابي تمام في صفة القلم والضمير في لعابه للقلم ولعابه مداده ولعاب الافاعي سمها الاري محل النحل العسل يقال اري النحل عسله كسحا قذفه والجنى المكسوب يقال جنى العسل ثمرته وقوله اري الجنى جمع جناة وهي الثمرة وقوله اشتارته يد جمع عاسلة والمعنى ان لعابه يقذف السم بريد اري الى الجنى لعابه يقذف النحل الاول عليه واضاف الاري الى الجنى

٦٥ ويمحى تعظيم ودلالة على طيب العسل لطف عليل العسل واشتاره اخذه العواسل والمعنى لعاب هذا القلم في تاثيره في الاعداء والاضرار بهم لعاب الافاعي وسمومها وبهيه ايضا في ميل النفوس اليه وكونه مستلذا لها عسل تولدت ثمرات طيبة اخذته ايد عاملة للعسل يعني ان فيه للاولياء نفعا وللاعداء ضررا والبيت من قصيدة في محمد بن عبد الملك ايام وزارته للمعتصم ١٢ شرح ابيات الفاضل

محبوب اسلام انجم

على المبتدء اما مع الخبر نحو غلام راكب زيد او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع
من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلمة الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد قوله او كان مصححا اى
كان الخبر اى تقديمه مصححا اى المبتدء نكرة على ما ذكر قبل فى جواز تنكير المبتدء ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى
جاز وقوعها مبتدء وقد قلنا عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال فى الجواب تقديم الظرف خبرا عن المبتدء المنكر فى الاغلب
مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف
خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما فى قوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير
الظرف على المبتدء لا يرفع اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت فى رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه واما
الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين
فالظرف عامل فى الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا فى الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت فى حجر لا فيك وقولنا
مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان الاغلب تاخير الخبر لما ذكرنا قبل قوله او لمتعلقه ضمير فى المبتدء
اى لمتعلق الخبر بكسر اللام ونعنى بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزئه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان
الجار والمجرور متعلق به والمجرور وحده متعلق بعامله لان الجار ليس بمتعلق فى الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالعامل القاصر
يعنى اذا اتصل بالمبتدء ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة لكان مثل
صاحبها فى الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير فى صفة المبتدء نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدء بان
يتوسط بينه وبين صفته نحو زبد على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على
المبتدء ذى الضمير وتاخر الخبر عنه نحو فى الدار مالكها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع
نظر الى ان المفسر مرتبة التاخير لتعلقه بالخبر وليس بشئ لان التقدم اللفظى كاف فى صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى
واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائى البصريين فى جواز نحو زيدا غلامه ضارب لا فى نحو زيدا غلامه ضرب فكانه نظر الى شدة
طلب الفعل لمفعوله فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز فى الكل لما ذكرنا من الاكتفاء
بالتقدم اللفظى قوله او عن ان يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدءً وجب
تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها مع صلتها فاعل عند ابى على اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بان
المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قائم عندى او غير ظرف نحو ان زيدا قائم حق لاشتبهت
المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة كما يجئ فى باب
الحروف المشبهة بالفعل ولا يرفع مجئ خبر المبتدء بعد خبر ان اللبس ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر لان المكسورة او يظن فى الظرف
تعلقه بخبر ان واذا تقدم الخبر على ان عرف انه خبر المبتدء وانه ليس فى حيز ان المفتوحة اذ هى حرف موصولة ويجئ فى
باب الموصول ان ما فى حيز الصلة لا يتقدم على الموصول ولا فى حيز خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المقدم خبر
لا المكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدء الا انها جملة والمبتدء مفرد تعين ان ما بعد الخبر هى ان المفتوحة
لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانها يتقدم على خبرها لما يذكر فى حروف الشرط
ان الجملة التامة لا يتوسط بين اما وفائها فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا تاخير المبتدء الذى بعد الا لفظا نحو

٦٦

ما قائم الا زيد او معنى نحو انما قائم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس الحصر فان قدمته مع الا لم يجز لتقدم اداة
الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ولا يجوز ذلك كما يجئ في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى
لا يفهم من تاخيره وجب التقديم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير ذلك مما تقدم مثله الخبر قوله وقد يتعدد
الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك هما عالم
وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شئ واحد وههنا المخبر عنه بالعالم غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين
لان الاخبار المتعددة اما ان تكون متضادة اولا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جائع نائع لانهما
بمعنى واحد فالثاني في الحقيقة تاكيد للاول فان لم تكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما
يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدء ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف
جزء المبتدء ببعض تلك الاخبار والجزء الاخر بالخبر الاخر او يتصف المجموع بكل واحد منها فالاول نحو قولك للابلق هذا ابيض
اسود وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المبتدء بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير في كل واحد من ابيض واسود فانه
يرجع الى مجموع المبتدء بدليل مطابقته له افرادا وتثنية وجمعا كقولك هما ابيضان اسودان وهم بيض سود وانما جاز
ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والاخر جاهل لاتصال البعضين بخلاف جزئي
الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الاخر واذا جاز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة متعلقه الخارج منه
مع قيام القرينة نحو هذا حسن الغلام بنصب الغلام وجره فلان يجوز اسناد الشئ الى الشئ مع ان المسند اليه في الحقيقة
جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما تقول التارنج احمر اي ظاهر قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجه
وحسن وجها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه
لان الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدء اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها حموضة لانه
امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف
احد الخبرين على الاخر بالواو مع اتصاف مجموع المبتدء بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع
كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله ؎ الى الملك القرم وابن الهمام ؛ وليث الكتيبة في المزدحم ؛ وكذا ما هو بمنزلته
في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدء نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع
ضمير كل واحد الى مجموع المبتدء نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدأ مفكوك تقديرا اي احدهما عالم والاخر
جاهل قوله وقد يتضمن المبتدء معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل وظرف والنكرة
الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل مانعان باتفاق
والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء تدخل على خبر المبتدء الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقائم ولا يحذف الا لضرورة
كقوله ؎ واما القتال لا قتال لديكم ؛ او لاضمار القول كقوله تعالى واما الذين اسودت وجوههم اكفرتم بعد ايمانكم اي فيقال
اكفرتم ويجئ علة الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا المبتدء في حروف الشرط ويدخل جوازا في خبر مبتدء مذكور ههنا وهو شيئان
احدهما الاسم الموصول اما بفعل او بظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا وصلتها

لا تكون الا فعلا في صورة اسم الفاعل او المفعول لما يجيء في الاسماء الموصولة والاغلب الاعم في موصول الذي يدخل في خبره الفاء ان يكون عاما وصلته مستقبلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين والمومنات الآية لان الآية مسوقة للحكاية عن جماعة مخصوصة حصل منهم الفتن اى الاحراق وكذا قوله تعالى ما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبلة كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم اذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلك النوع كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنى هذه الماهية التى تفرون منها تلاقيكم وجاز دخول الفاء فى خبر المبتدء ههنا وان لم يكن موصولا لانه موصوف بالموصول وقد يقع الماضى بعد الموصولة المذكورة وهو بمعنى المستقبل لتضمنه معنى الشرط كقولك الذى اتانى فله درهم والموصول بالظرف نحو الذى قدامك او فى الدار فله درهم وانما وصل المبتدء الذى فى خبره الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزاء الذى يدخله الفاء فالصلة والصفة يكونان كالشرط وكان حق الموصول على هذا ان لا يكون الا مبهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين وانما جاز ان لا يكون مبهما كما فى قوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين الآية لانه دخيل فى معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ان لا يكون الا فعلا مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه لما لم يكن شرطا فى الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا فى الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ان الذين فتنوا المومنين وكذا كان حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء فمن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذى يأتينى له درهم ولا يلزم مع الفاء ان يكون الاول سببا للثانى بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع الشرط والجزاء ففى قوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه الآية الملاقاة لازمة للفرار وليس الفرار سببا للملاقاة وكذا فى قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ويجيء تحقيقه فى حروف الشرط ان شاء الله تعالى والثانى النكرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو كل رجل يأتينى او امامك او فى الدار فله درهم وقد يجيء صفتها ايضا ماضيا مستقبل المعنى نحو كل رجل اتاك غدا فله درهم كما ذكرنا فى الموصول وقد يدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمضارعته لكلمات الشرط فى الابهام وكذا اذا كان مضافا الى موصوف بغير الثلثة المذكورة نحو كل رجل عالم فله درهم وعند سيبويه لا يدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدءات والاخفش يجيز زيادتها فى جميع خبر المبتدء نحو زيد فوجد وانشد ❊ وقائلة خولان فانكح فتاتهم ❊ واكرومة الحيين خلو كما هيا ❊ وسيبويه يأول مثله بنحو هذه خولان فانكح قوله وليت ولعل مانعان باتفاق جميع نواسخ الابتداء تمنع دخول الفاء فى خبر المبتدء المذكور الا ان لكنه وذلك لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدء لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء لان تلك النواسخ تؤثر معنى فى الجملة وقد تقدم ان ما تؤثر فى الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذا المبتدء لكونه غير راسخ العرق فى الشرطية جاز ان يدخله ما لا يؤثر فى الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ان الذين فتنوا الآية والحق المالكى ان المفتوحة بها ولكن من غير سماع لكنه لما رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على اسم ان كما يجيء فى الحروف المشبهة بالفعل وكذا اجرى بعضهم ان المفتوحة فى جواز رفع المعطوف على اسمها مجرى المكسورة على ما يجيء فى الموضع المشار اليه اجراها مجرى ان المكسورة

واما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام فى الشرطية فلا يدخلها شئ من نواسخ الابتداء الا فى الضرورة فيضمر معه ذلك بعدها
ضمير الشان حتى لا يخرج كلمات الشرط فى التقدير عن التصدر فى جملها وذلك نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق
فيها جاذرا وظباء: قوله والحق بعضهم ان بهما اى الحق ان فى المنع دخول الفاء بليت ولعل قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان
هذا الملحق سيبويه خلافا للاخفش ونقل العبدى وابو البقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان سيبويه خلافا للاخفش
وليت ولعل ملغيان باتفاق لا وجه لتخصيصهما بل كل ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول
الفاء فى خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اى محتملا للصدق والكذب
وخبر ليت ولعل لا يحتمل ان ذلك ليس بشئ لصحة قولك ان جائك زيد فاضربه قال الله تعالى ان الذين يكفرون بايات الله
ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم قوله وقد يحذف
المبتدء لقيام قرينة جوازا كقول المستهل الهلال والله والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع ووجوبا فيما التزم فى موضعه
غيره مثل لولا على لهلك عمر وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا
انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الامع قرينة دالة على تعيينه اعلم انه قد يحذف المبتدء وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما
يجئ فى بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم
او الترحم كما يجئ فلو ظهر المبتدء لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من قال فى نحو نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد وفيه نظر على ما يجئ فى بابه قوله جوازا ووجوبا نصب على المصدر اى حذفا واجبا او جائزا واذا فى قوله فاذا السبع
للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون خبر المبتدء الذى بعدها اى فبالمكان السبع
فتقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله
ان يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى الجمل الا حيث على ما يجئ فى الظروف
المبنية وما ذهب اليه لا يطرد فى جميع مواضع اذا المفاجات اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب فى تاويل قولهم خرجت
فاذا السبع بالباب وقال الزجاج ان اذا المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون اذا فى قولهم فاذا السبع خبرا عما بعدها
بتقدير مضاف اى فاذا حصول السبع اى ففى ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر ويجوز ان
يكون الخبر محذوفا واذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده اى ففى ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب
لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اى
ففاجأت وقت وجود السبع بالباب الا انه اخراج لاذا عن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفاجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة
فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن ابن برى ان اذا المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدء فى نحو فاذا السبع
محذوف بلا خلاف واما الفاء الداخلة على اذا المفاجاة فنقل عن الزيادى انها جواب شرط مقدر ولعله اراد انها فاء السببية
التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها كما تقدم اى مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازنى هى زائدة وليس بشئ اذ لا يجوز
حذفها وقال ابو بكر مبرمان هى للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت كذا وهو قريب قوله فيما التزم فى موضع غيره
يقال التزمت الشئ فالتزم اى قبل ملازمته اى فى خبر التزم العرب ذكر غير الخبر فى موضعه فيحذف الخبر وجوبا فى موضع
يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر من بين سائر الاخبار لفظ ساد مسد ذلك الخبر وهو فى اربعة

ابواب على ما ذكر المصنف اولها للمبتدء الذى بعد لولا هذا على مذهب البصريين وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى
بعدها لاختصاصها بالاسماء كسائر العوامل وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما فى قوله ؎ لو ذات سوار
لطمتنى ؛ وهو قريب من وجه وذلك ان الظ منها انها لو التى تفيد امتناع الاول لامتناع الثانى كما يجئ فى حروف الشرط دخلت
على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان
كما تبقى مع غير لا من حروف النفى فمعنى لولا علىٌّ لهلك عمر لو لم يوجد علىٌّ لهلك عمر فينتفى الاول اى انتفاء وجود على لانتفاء هلاك
عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثمة كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثانى كافادة لو فى قولك لو لم تاتنى شتمتك كما مر فى
بيان قوله ؎ فلو انما اسعى لادنى معيشة ؛ البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة بنفسها
وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر فى باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا
لفظ لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وجوب القسم الا مكررا فى الاغلب كما يجئ فى قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون
الاسم المرفوع بعده مبتدء ولا يجوز ان يكون جواب لولا خبره كما مر فى اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العائد الى
المبتدء فى الاغلب كما فى لولا علىٌّ لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطى وجوب الحذف فاحدهما القرينة الدالة على
الخبر المعين وهى لفظة لولا[له] اذ هى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدء الذى بعدها موجود لا قائم
ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثانى اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال
؎ قالت امامة لما جئت ابتها ؛ هلا رميت ببعض الاسهم السود ؛ لا در درك انى قد رميتهم ؛ لولا حددت ولا عذرى[لا] لمحدود ؛ اى لولا الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدء يكون مصدرا صريحا نحو ضربى او بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجئ فى بابه نحو اخطب ما يكون اى كون واكثر شربى السويق ويكون المصدر
مضافا الى الفاعل نحو ضربى زيدا او الى المفعول نحو ضربى زيدٌ او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا فى المعنى نحو
ضربى زيدا قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضربى هندا قائما او قائمة ويقع هذا الحال فعلا ايضا خلافا للفراء
نحو علمى بزيد كان ذا مال ويقال سمع اذنى زيدا يقول ذاك اى سمع اذنى كلام زيد على حذف المضاف وان كانت الحال
المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائى يجب معها واو الحال نحو ضربى زيدا وغلامه قائم قال[ع] اقرب ما يكون العبد من
ربه وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية اذ كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائى
تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدء فيقول ضربى زيدا ابوه قائم كما فى قوله كلمته فوه الى فى ويجوز عند الكسائى
اتباع المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربى زيدا كله او ضربى زيدا الشديد قائما ومنعه غيره لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب
ابن درستويه الى ان هذا المبتدء لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولو يسمع الاتباع مع الاستقراء وفى خبر
مثل هذا المبتدء اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى انه لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كما قلنا فمعنى ضربى زيدا قائما اضربه قائما وهو
نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول[لا] المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر الذى هو
مبتدء وخبر المبتدء مقدر بعد الحال وجوبا اى ضربى زيدا قائما حاصل وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سد الحال مسده
مصدر مضاف الى صاحب الحال اى ضربى زيدا ضربه قائما حاصل اى اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر شربى السويق شربه ملتوتا
وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا والعامل فى الحال محذوف اى ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل [٢٣]

[له] الموجود فى النسخ المتعددة لفظة لولا وح لا يصح قوله اذ هى موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم كما لا يخفى فالاولى ان يقال لفظة لو ويجعل ذلك حكمة بقضى دلالة لولا على وجود ما بعدها كما قيل لولا كلمة برأسها كانها مركبة من لو ولا فناسب ذلك ان يكون لولا دالة على وجود ما بعدها ١٢ س وفى بعض النسخ ح[؟] طرف

[لا] الحد المنع يقال لادر دره اى لا كثر خيره ١٢ صحاح

[لا] فى الذم ١٢ العذرة العذر يقال عذره يعذره عذرا واعذر اسم ١٢ س

[لا] يعنى انه عطف على ما يرجع الى معمول المصدر وهو الضمير فى كان ١٢

على بطلان مذهب الكوفيين ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد
الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبنى على مقدمة وهى ان اسم الجنس اعنى الذى يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل
ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اى كل ما فيه
هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا ينقضها لكان مناقضا الظاهر ذلك اللفظ
واذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرى الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا قلنا
ان الجنس الذى هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد فى الخبر فيبقى الجنس على العموم
فيكون المعنى كل ضرب منى واقع على زيد حاصل فى حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه اعنى ما اضرب زيدا الا قائما واما
عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربى زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير
مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا فى وقت آخر فليس
تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا لانه لا حصر فى قولك اضرب زيدا
قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ انه ليس فى تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان
مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده
لفظ وكذا نقول فى قولهم اكثر شربى السويق ملتوتا ان معناه ان شربى له ملتوتا اكثر من شربى له غير ملتوت فلو قدرنا على
مذهب الكوفية اكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان يقول هذا اللفظ اذن
من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة ويريد باكثر شرب السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه
ملتوتا ويرد على مذهب الاخفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة
مع الفعل والموصول لا يحذف الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بحذفه كما قال سيبويه فى باب
المفعول معه ان تقديره ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذى هو حاصل
عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد
الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف واصله عندهم ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما وليس اذا للاستقبال
ههنا بل هو للاستمرار كما فى قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقوله واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثله كثير
حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض فى الميدان فبقى اذا كان قائما ثم حذف
اذا مع شرطه العامل فى الحال واقيم الحال مقام الظرف لان فى الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءنى زيد راكبا اى فى وقت
الركوب فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة
ناقصة وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اى الذى يجئ بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة لا يكون
الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه ولسمع ذلك مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه
وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت فى غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر
معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة ومن قيام
الحال مقام الظرف ولا نظير له والذى اوقعهم فى هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل فى الحال وصاحبها

بلا دليل دل لهم عليه ولا ضرورة الجاء تهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا

حاصل قائما والعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي وهو الياء او زيدا فنقول حذفنا كائنا او حاصلا العامل في الحال لكونه

عاما شاملا لجميع الافعال كما حذف في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم

بيانه واعلم انه يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند

الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه ولو اجازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا

في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام ولا شك ان المجاز يونس بالمجاز ويجوز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف

الى ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق

فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اي اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائم كما يقال نهاره صائم

وليله قائم ويرجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة وايضا لكثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة

وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك

لان احسن في الحقيقة زيد فلا يخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة لزيد

مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله وكل رجل وضيعته الضيعة في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا

كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت كل

رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره

وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع يكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان

قيل يجوز ان يكون ارتفع ما بعد الواو ومنقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما مر في بابه

وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الاصل على مع فلما قام الواو مقامه لم يمكن ان يكون عليها لكونها

في الاصل حرفا فانتقل الى ما بعدها فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينتقل الى ما بعده بل يكون

منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو زيد معك كما تقول زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف

اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه ايضا اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك

لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ولو جاز ان نقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف

بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك ضربي زيدا قائما حاصل بانه ليس هناك ما يسد مسد الخبر

اذ لهم ان يقولوا ايضا تاخر الحال عن محله فسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي هو مقرون بضيعته

وضيعته مقرونة به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لبقي البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا

من غير ساد مسده ويجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان

حذف الخبر في مثله غالب لا واجب وفي نهج البلاغة وانتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال

قال الكوفيون ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل

او لا فالاول نحو زيد والريح يتباريان اي فيتبارى هما خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه وقريب منه قول امير المؤمنين

فهو والجنة كمن قد راها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميريهما والبصريون يمنعون مثل هذه على ان يكون

الفعل خبرا اذ الفعل فى ذلك كالصفة ولا يقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق وبجى زوها على ان يكون الفعل حالا لا غير
فريق والربح عندهم مثل كل رجل وضيعته وبياريها حال واعلم انه قد يغنى ما اضيف اليه المبتدء عن المعطوف فيطا بقه
الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان وقولك مقابل زيد قويان اى زيد ومن يقابل زيد قويان قوله ولعمرك لافعلن
كذا ضابطه كل مبتدء فى الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجئ فى باب القسم فان تعيينه للقسم دال
على تعيين الخبر المحذوف اى لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع
اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك فى قسم السوال ايضا نحو لعمرك انعلن وقد
ترك المصنف قسما اخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او فى
الدار على ما ذكرنا قبل وتجويز ابن جنى اظهار ذلك المتعلق ليس بوجه لان الامرين اى الدلالة على تعيين الخبر و
سد شئ اخر مسده حاصلان فوجب الحذف ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل
بكونه خبرا دون سائر ما تقدم مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب فى الاستعمال تعريف المبتدء لان الاصل كون
المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير كما ذكرنا فى اول
الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه عما يطرء ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقيناه على الاصل فكان نكرة وانما
كان الاصل فى الاسناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل مختص بكونه مسندا لا غير
فصار الاسناد لازما له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغى ان يكون مجهولا فليس بشئ لان المسند
ينبغى ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذى ينبغى ان يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول
فى قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب الى زيد واسناده اليه لا اخوته واذا تعددت المبتدءات نحو زيد
ابوه اخوه عمه خاله ابنه بنته صهرها جاريته سيدها صديقه قادم فالمبتدء الاخير مع خبره خبر عما قبله
بلا فصل صديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدء الاول فيكون الجمل التى بعد الاول وهى مركبة
من جمل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدءات الى ضمير متلوه الا المبتدء الاول وان لم تضف
المبتدءات كل واحد منها الى ضمير ما قبله فانك تاتى بالعوائد بعد الخبر المبتدء الاخير فيكون اخر العوائد لاول
المبتدءات وما قبل الاخر لما بعد اول المبتدءات وهكذا على الترتيب وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده فى داره
بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطة فى
داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد فى داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطة بامره
فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرا ان يجمع بكرا وخالدا ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند
مع رابطة معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا ان يجمع بكرا وخالدا معها وعلى هذا القياس ان كانت المبتدءات اكثر قوله خبر ان
واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدء الا فى تقديمه الا اذا كان ظرفا اعلم انه
لما كان من مذهبه ان الاصل فى رفع الاسماء الفاعل وفى نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعى ان كل منصوب ومرفوع
غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدء يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبهه لكونه ثانى جزئى الجملة وخبر ان
واخواتها يشبهه لكون عامله اى ان واخواته مشابها للفعل المتعدى الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها بفرعية العمل على فرعية العامل

لا البعير الحمل فعوطليحو والهجم ... اسقطا اذا اجهدنا السير ... كبا طليحان ... طليحان ان الناقة تعبوا ... انا ... من الترجيب ...
تنكيره ... الخبر ان الاصل ان يكون ... وتنكير الخبر ... مجهولا ... الحكم عنه معلوما ... والنكرة مناسبة للمجهول ... والله
وينكران يشترط التعاند ... والاغلب ... الغنا ... حمزة ... عن التكرة ... سيبويه بالمعرفة عن النكرة ... فى نحو كم مالك ورايت رجلا خير منه ابوه كما ذكرنا فان قيل الكلام موضوع للافادة واذا كان الخبر معرفة فما الفائدة فى ذلك الكلام فالجواب ان المفادة نحو اخوك زيدا طلاق لفظ زيد المعرفة على اخوك المعرفة وهذا الذى يجهله المخاطب لا ذات زيد فان بضر تعريف لفظ الخبر ان المجهول اسناد الخبر الى المبتدء وحمله عليه لا نفس الخبر لكنه جى بالخبر نكرة فى الاغلب لمناسبة النكرة للمجهول كما ذكرنا

وخبر لا التبرئة يشبه خبر ان المشبهة للفاعل واسم ما الحجازية مشبه لاسم ليس الذى هو فاعل وقد تبين بهذا
وجه مشابهة اسم انّ واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية للمفعول كذا يقول ان الحال والتمييز والمستثنى المنصوب متشابهة للمفعول بكونها
فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت او لا والنصب علامة الفضلات مفعولة كانت او لا فلا يحتاج الى
تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج فى نصب بعض العمد وهى اسم انّ واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها وخبر ما الحجازية الى
تشبيهها بالفضلة فيقول انّ انّ واخواتها لما شابهت الفعل المتعدى كما يجئ فى بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على
النصب كما تقدم فى ما الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذى تعمل عمله اعنى ليس شئ واحد فكان ترتيب معموليها كترتيب معمولى
ليس اعنى تقديم المرفوع على المنصوب تطبيقا للفظ بالمعنى واما ان فليست بمعنى الفعل المتعدى على السوية بل معناها يشبه معناه
من وجه وكذا لفظها لفظه والمشابهة قوية كما يجئ فى بابها فاعطيت عمل الفعل فى حال قوية وهى اذ تصرف فى معموله بتقديم النصب
على الرفع وعند الكوفيين انّ خبر انّ واخواتها وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن
عملين ومذهب البصريين اولى لان اقتضائها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدى قوله
بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر المبتدأ وكل ما كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المجرد وفاربخو
حسنا فى قولك ان رجلا حسنا غلامه فى الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو
لا رجل حسنا غلامه فى الدار وكذا يرد على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الظريف غلامه فى الدار فان غلامه مسند اليه
مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده كخبر المبتدأ بقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدأ فى نحو قوله تعالى ولعبد مومن خير
من مشرك ولو قال هناك المغاير للصفة المذكورة ولتابع المبتدأ وقال ههنا المسند بعد دخولها الذى كان فى الاصل خبر المبتدأ وفى
اسم ما هو المسند اليه الذى كان فى الاصل مبتدأ لسلم من الاعتراض قوله وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدأ اى فى
اقسامه من كونه مفردا وجملة وفى احكامه من كونه متحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفى شرائطه من انه
اذا كان جملة فلا بد من الضمير والحذف الا اذا علم قوله الا فى تقديمه اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه فانه لا يجوز
تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وانما ذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل فى العمل كما يجئ فى بابها فاريد ان يكون
عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب كما عرفت فى باب الفاعل
عند قوله والاصل ان يلى فعله فلما اعملت العمل الفرعى لفرعيتها لم يتصرف فى معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف فى معمولى
الفعل لنقصانها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ فى غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام
كما يجئ فى قسم الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله فى تقديمه الذى كان منفيا لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى
الثانى موجبا لكونه من منفى اى ليس امره كامر خبر المبتدأ فى تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه فى جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفى وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع فى الظروف ما لا
فى غيرها لان كل شئ من المحدثات فلا بد ان يكون فى زمان او مكان فصار مع كل شئ كقريبه ولم يكن اجنبيا منه فدخل حيث لا يدخل
غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبى واجرى الجار مع المجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف فى التقدير جار ومجرور والجار يحتاج
الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف قوله خبر لا التى لنفى الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم
لا يثبتونه وجه مشابهته للفاعل مشابهة خبر ان المشابه للفاعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة فى النفى

كونها

مبحث خبر لا التى لنفى الجنس

تنبيه لكثرته فى الكلام مثلا واحتياجه الى الفعل او معناه ولمناسبة له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكون يغنى فى

(حص) شرح كافيه ٧٧

لكونها النفي الجنس كما ان ان للمبالغة في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض ثم ارتفاع خبرلا هاان لم يكن اسمها مبنيا عند
جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدء ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه
لما صار الاسم الذى كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها
يستحق بسببها اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس
تمثيل النحاة لارتفاع خبرلا بنحو لا رجل ظريف بحسن لانه في الظ صفة الاسم لا والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما مثل له ويستقبح اذا
كان فيه احتمال لما مثل واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في
لا رجل ظريف في الصفة اظهر قال وفي مثالنا لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا بمنصوب هذا اخر كلامه
والذى ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد خولفوا فيه وجوز رفعه حملا على المحل و
ذلك لان لا هذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او
مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدء
باق على حاله فجاز الحمل على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده
كالمبتدء به كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها
مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظ اى النصب اولى من الرفع البعيد الذى ان اعتبر فلكونه اصلا في هذا الاسم
مع مشابهة لا لان الة الابتداء معها كالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء
فتحا فصار نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا والرفع تابعه حملا على رفعه الذى
كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها لا فائدة في ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر
اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سمج ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام
رجل وفيها خبر لا والمعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كون فيها
متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادرى من اين نقله ولعله قاسه قال المحقق بني تميم
يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال دالة عليه واذا لم تقم فلا يجوز حذفه راسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم
اذن كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان به فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ومع وجودها
يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ اسم ما وخبرها قد يكونان معرفتين او احدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف
واما الجملة الاسمية التي يدخلها لا فاما ان يكون المبتدء فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزاها نكرتين
نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اى عمل ليس في لا شاذ قالوا يجئ في الشعر فقط نحو قوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح
والظاهر انه لا يعمل لا عمل لا شاذا ولا قياسا ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر لا منصوبا كخبر ما وليس وهي في نحو لا براح ولا
مستصرخ هي التي في نحو لا اله اى لا التبرئة الا انه يجوز لها ان تهمل مكررة نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين
اسمها بينها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح وذلك لضعفها في العمل كما يجئ في المنصوبات عند ذكر اسمها والظ فيها
الاستغراق مع ارتفاع المبتدء المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظ سواء كانت مع لا او ليس او غيرهما

اسم ما ولا المشبهتين بليس

٧٥

بحث المنصوبات

من حروف النفي والنهي او الاستفهام ويحتمل ان لاتكون للاستغراق مع القرينة نحو لارجل في الدار بل رجلان اما اذا انتصب
اسمها وانفتح فهي نص في الاستغراق كما ان ماجاء ني رجل نظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ماجاء ني
رجل بل رجلان وماجاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ماجاءني من رجل بل رجلان قوله المنصوبات هو ما
اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم الفضلة كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة
والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واياك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب
يعنون به المفعولات الخمس ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغيرذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن
ان يدخل بعضها في خبر المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجئ في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي
هومضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط اخراجه وكانهم اثروا التخفيف في التسمية والمفعول بلاقيد شئ اخر هو المفعول
المطلق كما يجئ ثم جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع انهما عين
مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون الشئ من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك
دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع او الموقع عليه
والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر
المنصوبات فعمد شبهت بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرية وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها قوله فمنه المفعول المطلق
وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله
لاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضاربية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما
المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول
معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعلية ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون
المتكلم زائرا في قولك زرتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيارة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من
المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لا فعل الا وله مفعول مطلق ذكر او لم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلا علة وقدم
المفعول به بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه
على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد اخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة و
خالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل المفعول
بتغيير صيغته من غير قيد اخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز
قليل وكذا قوله شهد مسيرو ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجر للاتساع كما في استغفر الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق
النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له
ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصار الجملة كما ترى في غاية البعد وقدم المفعول
فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول له على المفعول
معه اذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو
بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى

بحث المفعول المطلق

٧٦

له جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التاثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق هو المصدر وان في قوله فعله على صيغة الماضي محذوفا على وجه كما يتبادر اليه الوهم فافهم بهذه ... فهو من قوله الى اخره ١٢ س
رضي شرح كافيه

وانما سمى ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف جر كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه قوله

هو اسم ما فعله قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو ضربتُ الثانى فى قولك ضربت فانه شى فعله

المتكلم الذى هو فاعل الفعل المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم اوجده بالقول اى قاله فالمقول فى الحقيقة وان كان

مفعولا لان الفعل فى ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا مفعول فلم يكن اذن داخلا فى

قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا اللفظ المقول فلا يخرج

بقوله اسم ما فعله لكونه اسما وبتاويله باللفظ يدخل فى الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيد او يوم الجمعة وامامك لفظا و

جده الفاعل بالقول فى قولك ضربت زيدا يوم الجمعة امامك وان اراد وهو الظ بقوله فعله انه فعل مضمونه الذى هو

الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه اذن فعل مضمونه ولم يفعله هذا ويعنى باسم ما فعله اسم الحدث الذى فعله

ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا فى ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا لان يقول لنفى فرع الاثبات

فجرى مجراه والحق به وكذا الخومات موتا وفى فناء جار مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو

اعجبنى الضرب فان الضرب فعله فاعل فعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذى هو اعجب لان فاعله الضرب وهو لا يفعل

نفسه وكذا استحسنت الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه والضمير فى معناه عائد الى اسم او الى ما وقوله

بمعناه احتراز عن نحو كرهت قياما فان قياما اسم لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليس كرهت بمعنى قيامى فيبطل

هذا الحد بنحو كرهت كراهتى واحببت حبى وابغضت بغضى على ان المنصوبات مفعول بها قوله ويكون للتاكيد والنوع و

العدد نحو جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه المراد بالتاكيد المصدر الذى هو

مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيد الفعل

توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد

للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل ويعنى بالنوع المصدر الموصوف وذلك على ضروب

لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كالقهقرى والقرفصاء وكالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة

من الصفات كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف وغير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس وربما يذكر بعدها ما يعين

ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست

جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا اى عمل عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت

المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل غيرك واما ان يكون اسما صريحا مبينا

كونه بمعنى المصدر اما لمن نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما فى اى نحو ضربته اى ضرب واما فى افعل التفضيل

نحو ضربته اشد ضرب وقد مر ان خبر مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضافان اليه كما يجى فى باب الاضافة ويجوز ان

يكون هذا مما حذف موصوفه واى ضربا اى ضرب وضربا اشد ضرب واما فى بعض وفى كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب

او غير مبين فى اللفظ نحو ضربته انواعا او اجناسا واما ان يكون مصدرا مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته

ضربين اى مختلفين قال الله تعالى وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود خفيف او شديد

او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء فى قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا عند سيبويه وقال المبرد هو فى

الاصل صفة المصدر اى القعدة القرفصاء وكذا القهقرى فى رجع القهقرى اى الرجوع القهقرى وعند بعض الكوفيين هو
منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قيل يقهقر القهقرى بقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء
وصفا للشئ وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين اذ هو اثبات حكم بلا دليل ونعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا
كان اولا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين وضربات وموصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا
واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجرد عن التمييز نحو ضربته
الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا واما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا
وسوطين واسواطا والاصل ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد
بافرادها فكذا فى ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى والمجموع مثناة ومجموعة فقيل ضربت
سوطين واسواطا وتثنيتها وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربته سوطين واسواطا مع
انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك تثنيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون
اصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع فى هذا القسم اى فيما قام فيه
الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمع فى نحو قولك ضربته ضربين وضروبا قاصدا اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى
ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد ما يضمنه الفعل بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هى هى والقصد الى الماهية
من حيث هى هى يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها فتنافيا قوله بخلاف
اخويه يعنى النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون نوعين فصاعدا وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون
بغير لفظه نحو قعدت جلوسا اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين
اما ان يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو
قعدت جلوسا ومذهب سيبويه فى كليهما ان المصدر منصوب بفعله المقدر اى تبتل اليه وتبتل بنفسك تبتيلا وانبتكم
من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازنى والمبرد والسيرافى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى
لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون
عامله نحو قوله ع هذا سراقة للقران يدرسه :: والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب :: اى يدرس الدرس اولى غير مضمون
عامله نحو اعجبنى الضرب الذى ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو اعجبنى ضربى فضربت ذلك
ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما ليسا بمصدرين لشئ من الافعال قوله وقد يحذف الفعل لقيام
قرينة جوازا كقولك لمن قدم خير مقدم ووجوبا سماعا نحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا اعلم انه لابد
فى الواجب الحذف والجائزة من القرينة قوله جوازا ووجوبا لنصب على المصدر بفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا
سماعا ولا يقاس عليه وبعضه يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسا واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات
بعدها ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر اليه فليست مما يجب حذف
فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعا وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفى نهج البلاغة فى
خطبة البكالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه ونوامى فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما

مابين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او بين مفعوله بالاضافة نحو

ضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او بين فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة وسحقا لك اى

بعدا وكن ابعد الك او بين مفعوله بحرف جر نحو عقرا لك اى جرحا وجدعا لك والجدع قطع الانف او الاذن والشفة

او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك

ضابط كلى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر

مضافا اليه او بحرف الجر لا لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ومكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب

حذف الفعل مع هذا الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به واستحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما

ابانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل كما فى نحو حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله و

سبحان الله واما للتقدم ما يدل عليه كما فى قوله تعالى كتاب الله عليكم وصبغة الله ووعد الله او لكون الكلام مما يستحسن الفراغ

منه بالسرعة نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وهجاجيك فبقى المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق به من فاعل او مفعول فذكر

ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما بينتهما بعد المقدر بالاضافة او بحرف الجر قبح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال

كتب كتاب الله ووعد وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك وعقر الله عقرا لك وذلك لما ذكرناه من ان

حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحدى الدواعى المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة

وبحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فوزانه وزان نحو قوله تعالى ان امرؤ

هلك واما قولهم حمدت حمده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء فى ذلك على المصدر

بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ء دار لسعدى اذ هِ من هواكا ٭ والمعنى قصدت جهته التى ينبغى ان يقصدها من يطلبه

ويجوز ان يكون المعنى حمدته حمده الذى يليق به وحمدت حمده الذى ينبغى فيكون مضافا لبيان النوع كما فى قوله تعالى ومكروا مكرهم

وفعلت فعلتك وقوله تعالى وسعى لها سعيها والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على انه خبر المبتدء الواجب حذفه ليلى الفاعل

والمفعول المصدر الذى صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك اى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من

التبيينة للمبينة للمعارف نحو قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذى واما المبينة للنكرة فهى صفة لها كما لو جعلنا ما فى

الاية نكرة موصوفة وقد يبين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الدعاء

مختص بك هذا ان فسرت مرحبا بموضع الرحب اى اتيت موضعا رحبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو

من هذا الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان

حذف فعلها للدواعى المذكورة اما ان يتوغل فى حذف فعلها بحيث لا ينوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما

مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجئ فى بابها نحو هيهات ورويد وشتان فتبنى لقيامها مقام المبنى ولا يكون لها اذن محل

من الاعراب كما لم يكن للفعل الذى قامت هى مقامه وبناؤها على الفتح اكثر اذ ان زادت على حرفين لتبقى مبنية على الاعراب الذى

استحقته حال المصدرية فيرجع اذن فى استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذى كان يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة

المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ويجوز ان يراعى اصلها فى المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول

بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما فى المعنى فهيهات

اسم فعل والاولين واما ان لا يتوغل فى حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا فهذه
المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت
مقامها لم تقدر قبلها فلم تكن تنتصب فبانتصابها عرف ان الفعل مقدر قبلها وببناء الاولى عرفنا قيامها مقام افعالها
ويجوز فى بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعنى يكون مصدرا واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا
ويجوز ان يكون حاشا من هذا الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا ويكون
حاشى لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا فى هيهات لزيد ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور
مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو ذفرا له اى نتنا وبهرا له اى تعسا اما البهر بمعنى غلبة فله فعل مستعمل فهما مثل القهقرى
والقرفصاء اعنى ان جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان ذفرا وبهرا له لم يستعمل ناصبهما
وبنيا بحرف جر بخلاف نحو القرفصاء فانه استعمل ناصبه من غير لفظ والناصب المقدر لذفرا وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما
النقدير انتنت ذفرا وتعست بهرا ومنها اسماء اعيان هى آلة مقامة مقام المصادر نحو تربا لك وجندلا اى رميت ميا بترب
وجندل فهذا مثل ضربته سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين بهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اى
هناءة وعائذا بك اى عياذا وهى مثل قم قائما اى قياما ويقال جائيا والفرق بينهما ما ذكر فى القسمين المذكورين وقد قيل فى
هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل فى قم قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كاهاً منك اى توجعا
وواهاً لك اى طيبا وافاً وافة لك اى كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصب ما كان فى الاصل صوتا وان لم يبين
بالجار نحو ايهاً اى كفا وويهاً اى زيادة وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل فى باب التصرف
والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما
مقام المشتق منه قطع عن الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه فى الاغلب يكون مشتقا من مفعوله المطلق والاصوات
القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها انصبا الا ان تكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو وى لزيد وذلك نحو اهاً وويهاً ويجوز ابقاؤها
على البناء الاصلى نحو اف لكما واوه على اخوانى واه من ذنوبى والظاهر ان ويلك وويحك وويسك وويبك من هذا الباب
واصل كلها وى على ما قال الفراء جئ بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو وى لك ووى له ثم خلط اللام بوى حتى صارت لام الكلمة
كما خلطوا اللام بيا فى قوله شعر فخير نحن عند الناس منهم :: اذا الداعى المثوب قال يا لا فصار معربا بالتمامه ثلاثيا فجاز ان تدخل
بعدها لاما اخرى نحو ويل لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما فى سلام عليك ثم جعل
ويح وويب وويس كنايات عن ويل وهذا كما قالوا قاتله الله بمعنى قتله ثم استشنعوها فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض
الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره فى اسماء الافعال
كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل كما مر قبل ويجوز فى كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته
ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه اسم فعل فصه انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لانا علمنا صيرورة المصادر
اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة
تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازنى سمعت كسرها
ممن لا اثق به وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل امرك بخلاف قعدك قال عمر تلك الله الا ما ذكرت لنا هل كنت

جارا

جارتنا ايام ذی سلو ❊ ولا یقال قعدتك الله واكثر ما یستعملان فی قسم السوال فیكون جوابهما ما فیه معنى الطلب كالامر والنهی
قال ❊ فقعدك ان لا تسمعینی ملامة ❊ ولا تنكأی قرح الفؤاد فییجعا ❊ وان زائدة وقال ایها المنكح الثریا سهیلا ❊ عمرك
الله كیف یلتقیان ❊ هی شامیة اذا ما استقلت ❊ وسهیل اذا استقل یمان ❊ وقد ذكر الجوهری استعمال عمرك وقعدك فی
القسم الذی لا سوال فیه قال یقال قعدك لا اتیك وكذا قعیدك وقعدك الله لا اتیك وقعیدك الله لا اتیك وعمر الله ما فعلت
كذا وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن یعیش لا یستعملان الا فی القسم قال الجوهری وقد جاء عمرك الله فی غیر القسم واستشهد بقوله
عمرك الله كیف یلتقیان وقال المغنی سئلت الله ان یطیل عمرك ولم یرد القسم وقد ذكرنا فی البیت ان المراد قسم السوال والاصل عند
سیبویه عمرتك الله تعمیرا فحذف الزوائد من المصدر واقیم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك الله تقدیرا
ومعنى عمرتك اعطیتك عمرا بان سئلت الله ان یعمرك فلما ضمن عمر معنى السوال تعدى الى المفعول الثانی اعنی الله وكذا قعدتك
الله وان لم یستعمل ای جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال عن الله واجاز الاخفش رفع الله فی عمرك الله لیكون فاعلا ای عمرك الله
تعمیرا ویجوز ان لا یكون انتصابهما على المصدر ویكون التقدیر اسئل عمرك الله ای اسئل الله تعمیرك واسئل الله عمرك
واسال الله قعدك ای تقعیدك وتمكینك على حذف الزوائد واسئل متعد الى مفعولین او یكون المعنى اسالك
بحق تعمیرك الله ای اعتقادك بقائه وابدیته وتقعیدك الله ای نسبتك ایاه الى القعود ای الدوام والتمكن فیكون انتصابهما
بحذف حرف القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل الله مفعول به للمصدرین ویجوز
ان یكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك ای قعیدك ای ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بیان لقعدك
ویؤید هذا التاویل قولهم قعیدك الله بمعناه فالقعد والقعید بمعنى المقاعد كالحلف والحلیف على مذهب سیبویه وهو ان
نصبهما على المصدر على تاویلهما باسالتعمیرك وتقعیدك لیس معنى القسم ظاهرا فیهما مع انهما لا یستعملان الا فی القسم كما ذكرنا الا
ان یقال لما كان الدعاء للمخاطب جریا مجرى قسم السوال لانه قد یبتدء السوال بالدعاء للمسئول كانه قیل طول الله عمرك
افعل لی كذا قوله وقیاسا فی مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفی او معنى نفی داخل على اسم لا یكون خبرا عنه او وقع مكررا مثل ما

الا سیرا وما انت الا سیر البرید وانما انت سیرا وزید سیرا سیرا قوله ما وقع مثبتا الخ هذا مصدر یجب حذف فعله
باجتماع شیئین احدهما ان یكون ناصبه خبرا عن شیء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم یكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك
المصدر والثانی ان یكون المصدر مكررا او بعد الا او معناها نحو ما زید الا سیرا وما الدهر الا تقلبا وانما انت سیرا او زید سیرا
سیرا والمنون تقریبا ولذا ان دخل على المبتدأ نواسخه نحو ان زیدا اسیرا اسیرا ویجوز ان یكون نحو ما كان زید الا سیرا من
هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل هذا الحصر والتكریر وصف الشیء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع
الفعل على الحدوث والتجدد وان كان یستعمل المضارع فی بعض المضارع الدوام ایضا نحو قولك زید یؤوی الطریق ویؤمن الخائف
الله یقبض ویبسط وذلك ایضا للمشابهة لاسم الفاعل الذی لا دلالة فیه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصیص على الدوام واللزوم
لم یستعمل العامل اصلا لكونه ماضیا او هو موضوع على التجدد او اسم فاعل هو مع العمل كالفعل للمشابهة فصار العامل لازم الحذف
فان اریدوا زیادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبرا نحو زید سیر سیر وما زید الا سیر كما ذكرنا فی المبتدأ فی قولها فانما هی اقبال وادبار فیجیء اذ
عن الكلام معنى الحدوث اصلا لعدم صریح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال علیه ولمثل هذا المعنى اعنی زیادة المبالغة فی الدوام رفعوا
بعض المصادر المنصوبة التی قد مر سنا ارتفاعها ومفعولها بالاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لتبیین المعنى الدوام قال

لتلك قضية واقامته :: فيكون على تلك القضية العجب :: قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له كيف اصبحت
قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وويل لك قوله مثبتا بعد نفى انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ولم يكن بعد نفى
نحو زيد سير البريد فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا قوله داخل على
اسم صفة لنفى وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما قلنا فى نحو ما كان زيد الا سيرا او ما وجدته الا سير
البريد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا
اعنى كون ناصبه خبرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفى يريد به ما فى انما من معنى الحصر نحو انما
زيد سيرا او اعلم ان هذا المصدر الذى بعد الا ومعناها قد يكون منكرا كما ذكرنا ومعرفا اما بالاضافة نحو ما زيد الا
سير البريد وباللام نحو ما زيد الا السير وكذا يجئ مكررا نحو ما زيد الا سيرا سيرا قالوا فحذف الفعل اوجب لقيام
الاول مقامه قوله او وقع مكررا فيه نوع اختلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه قوله
تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطى لفظه هذه الفائدة الا بتكلف قوله ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعنى بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل والمفعول فمضمون
شدوا الوثاق شد الوثاق ويعنى باثر ذلك المضمون فايدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشئ
يحصل بعد حصول ذلك الشئ كالاثر الذى يكون بعد المؤثر ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان الانواع المحتملة واعلم ان ضابط هذا القسم
ان يذكر جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر
منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل ذلك المصدر
المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعنى الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اى افعالها الناصبة
لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استثقل ذكر افعالها قبلها فالزم قيام متضمن المصدر الذى هى اغراضه مقام متضمنها
فوجب حذفها فقوله تعالى فشدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق
او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وتقول فى الخبرية زيد يكتب فقراءة
بعد وبيعا وعمرو يشترى طعاما فاما بيعا واما اكلا ونحو ذلك قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتملة على اسم
بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعنى ان قوله صوت حمار مصدر فائدته التشبيه
اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعنى بها نحو له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع وهى
مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام فى مسئلتنا وكان ينبغى ان يضم اليه شرطا اخر
وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله
هدى هدى الصلحاء فان الثانى اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا تدل اذن على معنى الفعل اعنى على الحدوث واكثر النحاة
على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة وبين المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مغنية عنه
فلهذا وجب حذفه فالاصل له صوت يصوته صوت حمار اى تصويت حمار فاقيم الاسم مقام المصدر كما فى اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر
كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت لا بفعل مقدر قال انما انتصب لانك مررت به فى حال تصويت ومعالجة يعنى ان هذه
الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهى بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على

قوله الدكة الدق وقوله دكت الشئ اى دككته وكذا دكا وضربته وكسرته حتى سويته بالارض ومنه قوله تعالى فدكتا دكة واحدة ١٢ صحاح
قوله فانه لما جعلت الارض فاعلا لدكت لم يصح ان يكون بمنزلة فلا يكون المكرر فى موضع الخبر حتى لو قدر الفعل بعد الارض كان ما نحن بصدده ١٢ غ
قوله بى الافعال الناصبة ١٢ س
قوله فشدوا الوثاق فاسروهم واحفظوهم والوثاق بالفتح والكسر ما يوثق به فاما منا بعد واما فداء اى فاما تمنون منا واما تفدون
٨٢
رضى شرح كافية
قوله ... بعد الاسر ... بين المن والاطلاق وبين اخذ الفداء
قوله فاذ له الصوت معروف تفسير قاض
قوله ... صوتا وكذلك بقدر صات يصوت صوتا
قوله صوت تصويتا ١٢ س
قوله اى انه لم يكن فى تنقيح المثل عند الشارح لفظ علاج فافهم
قوله الشدى الشدة لذلك ١٢
قوله السوق ١٢ مغرب
قوله فاقيم الاسم اى كما اصل المصدر ١٢

زمان ذلك المصدر الحادث ای الحال الماضية وهو لفظ مررت فی مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوی قيل ان العامل فی
المصدر المنصوب الاسم الذی بمعناه فی الجملة للقدرة لان المعنی فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
كما يجیٔ فی باب المصدر نحو كما تقول عجبت من ضربك ضرب الامير ای من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب
عمرو ضربه وفی هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه ويسمج لو قلت مررت فاذا له ان
يصرخ صراخ الثكلی بمعنی له صراخ حاصل لان معناه ان يفعل ای يصح وقوع الفعل منه ولا يمتنع وليس قطعا بوقوع الفعل بخلاف
له صراخ فانه قطع بحصول الفعل وعلی الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعی القول الثانی
من هذه الاقوال الثلثة فی نحو قوله تعالی صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان قبلها ما يؤدی معنی افعالها فيقال
هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها القيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب اعنی صوت حمار
وصراخ الثكلی اما علی البدل او عطف البيان فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجیٔ فی باب البدل واما علی الوصف
وذلك علی احد وجهين قال الخليل علی حذف المضاف ای مثل صوت حمار فيجيز اذن تعريفه مع كون الموصوف نكرة لان
مثل هذا لا يتعرف بالاضافة وبنی عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد علی الوصف ای مثل اخی زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز
هذا لجاز هذا قصير الطويل ای مثل الطويل وقال غير الخليل هو جامد اول بالمشتق ای له صوت منكر كما تقول مررت
برجل اسد ای جرئ ومثله قليل كما يجیٔ فی باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل لا غير واذا انتصب المصدر اعنی نحو صوت
حمار جاز ان يكون حالا علی احد التاويلين المذكورين فی الوصف وذو الحال الضمير المستكن فی له واما اذا لم يكن المصدر
للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه علی احد وجهين اما انه بدل من الاول ووصف له
وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظی كما فی جاءنی زيد زيد لان الثانی مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو
لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنی الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا تری انهم
جعلوا الحال الموطئة حالا لان فی وصفه معنی الحالية كما فی قوله تعالی انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه فی نحو الماء ماء
باردا فان كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثانی لكونه تكريرا للاول موصوفا بشیٔ
كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنی الوصف فی تابعه فالظاهر والامنع عندی ان يكون الثانی اعنی صوت حسن توكيدا لفظيا
كما يجیٔ فی باب النداء واجاز الخليل فی هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما علی المصدر او علی الحال وانما اختار سيبويه الاتباع
فی الثانی والنصب علی المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه فالاولی ان نجعله تابعا للاول واذا جاز بعد الجملة المذكورة
صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالاولی الاتباع ويجوز النصب علی حذف المصدر الموصوف نحو له صوت حسن و
يجوز حسنا ای صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذی بمعنی المصدر فالاولی اتباع المصدر وان كان
للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا فی الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لان الجملة المتقدمة ليست اذن
كالفعل لخلوها مما اسند اليه الحدث معنا ولا بد للفعل من مسند اليه وقد اجاز النصب فيه علی المصدر او الحال كما
وروی فی بيت رؤبة فيها ازدهاف ايما ازدهاف نصب ايما مع انه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فی غاية
الضعف فالوجه الاتباع فی مثله قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره نحو له علی الف درهم اعترافا ويسمی توكيدا
لنفسه يعنی يكون المصدر مضمون الجملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذلك المصدر فلا محتمل لها اذن من المصادر الا ذاك

المصدر ولهذا قيل ان المصدر النظير يؤكد نفسه فاعترافاً له على الف درهم اعترافاً يؤكد الاعتراف الذي تضمنه الجملة المذكورة كما ان المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً الا ان المؤكد ههنا مضمون المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وضعاً على الضرب والزمان واما في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون احد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الداعي الى الحق اذ هو الداعي الى الحق ذهو دعاء الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله ع اني لأمنحك الصدود وانني : قسماً اليك مع الصدود لأميل : لان قسماً بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب ان واللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر نصاً ومنه صبغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لان ما تقدمها من الكلام نص على معاني هذه المصادر وجئ بالمصادر مضافة الى الفاعل لانه حصل اليأس من اظهار فعلها كما تقدم وفي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيداً لانفسها والا يمتنع في كل ما هو تاكيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الافعال الناصبة وتاديتها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب باللازم اضماره قوله ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقاً ويسمى توكيداً لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقاً مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل ثم اعلم ان المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه والا فليس بمؤكد لان معنى التوكيد تقوية الثابت بان تكرره واذا لم يكن الشئ ثابتاً فكيف يقوى واذا كان ثابتاً فكرره انما يؤكد نفسه وبيان كونه مؤكداً لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره اما صريح القول او ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي اه وقولهم هذا القول لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول ما فيه مصدر بمعنى قول اي غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول في حقه من ضد ذلك وقولك هذا قائم حقاً اي قول احقاً وكذا هذا عبد الله حقاً والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب ع اذا لا تنعناه على كل حالة : من الدهر جداً غير قول التهازل : اي قولاً جداً وكذا قولك لا افعله البتة اي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة والمعنى انه ليس فيه تردد بحيث اجزم ثم يبدو لي ثم اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيه النظر وكذا قولهم لا افعله البتة اي جزمت بان لا افعله قطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة المتقدمة مفعولاً بها للقول وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً للقول بياناً للنوع فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بجملة فهي مقولة فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد الجملة الخبرية قولاً صادقاً حقاً مطابقاً للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة نصاً بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس مدلولاً للفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولهم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا يمتنع عقلاً ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً وكذا ما يجئ بعد الامر والنهي من المؤكد لغيره كالبتة يدل ان عليه دلالة نص لان الآمر قاطع بطلب الفعل والناهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك لا تفعل قال ع اجدكما لا تقضيان كراكما : ولا يستعمل الا مع النفي فليس مؤكداً للفعل المذكور بعده كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تقضيان

لكان مؤكدًا لمضمون المفرد أعني الفعل بلا فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لأن عدم القضاء يكون إذن هو المحتمل للجد
وغيره فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فإن قلت جدّكما مضمون عدم قضاء المخاطبين لأن ذلك يحتمل أن يكون جدا وقد
يكون هزلا فيكون مؤكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل سواء أسندته إلى المخاطبين أو غيرهما
ويعارض بنحو زيد رجع القهقرى فإن القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فثبت أن جدّكما مبين لمضمون المفرد
ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكدا لغيره إذا أكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها مقولة ولا يجوز أن يقدر أجدّكما أقول لا
تقضيان كما قدرنا في بيت أبي طالب أقول تبعناه على كل حالة جد لفساد المعنى فنصب أجدّك إذن بطرح الباء والمعنى أبجدّ منك
كما قال الأصمعي ومثله قوله ع: أحقا بني أبناء سلمى بن جندل ... تهددكم إياي وسط المجالس؛ أي أبحق ومعنى حقا وجدّك متقاربان
أو نقول انتصابه على الحال كما في ضلتة جهدك على الخلاف الذي يجيء فيه والعامل في أجدّكما الفعل الذي بعده إذ لم يكن مصدرا إلا أن
لها صدر الكلام ويجوز أن يقال هو بتقدير لجدّ أن جدّا ثم بيّن ما يسئل عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون إذن مما يجب
حذف فعله لضابط إضافته إلى الفاعل فقد تبين لك بما قدمنا أن جميع المصادر المؤكدة لغيرها ينبغي أن تكون مدلولة الجملة المتقدمة
بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في المؤكدة لنفسها ويقوي ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول زيد قائم غير حق أو هو عبد الله
قولا باطلا لأن اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر أن قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك إن ظنك مصدر مؤكد لغيره كحقا في قولك
زيد قائم حقا ليس بشيء إذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب نصا فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في أجدّك أو على
المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافا إلى فاعله فإذا ثبت هذا قلنا إنما قيل لمثل هذه المصادر مؤكد
لغيره مع أن اللفظ السابق دل عليه نصا لأنك إنما تؤكد بمثل هذه التأكيدات إذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في
نفس الأمر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكأنك أكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل فلذلك
قيل مؤكد لغيره وأما المؤكد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض فسمي توكيدا لنفسه وهذا عبارة المتأخرين وسيبويه يسمي التأكيد لنفسه
التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التأكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره أي التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشيء لأنه في مقابلة
التوكيد لنفسه فينبغي أن يكون الغير مؤكدا كالنفس وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين
عن الناصب من حيث الدلالة عليه قائمتين مقامه أعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف
قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا أخوك وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين
لإفادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان إذن من هذا الباب فإن الإضافة إلى الفاعل
في نحو صبغة الله ووعد الله للأمن من إظهار الفعل مع حصول النائب عنه قوله ومنها ما وقع مثنى مثل لبيك وسعديك
ليس وقوعه مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر
كرتين أي رجعا كثيرا مكررا أو كان لغير التكرير نحو ضربته ضربين أي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله
إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت ألفه ياء لما أضيف إلى
المضمر كألف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر قال ع: دعوت لما نابني مسورا ... فلبى فلبي يدي مسور؛ قال أبو علي
معتذرا ليونس يجوز أن يقال أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على أفعى أفعى بالياء وأصل لبيك ألبّ لك إلبابين
أي أقيم بخدمتك وامتثال مأمورك ولا أبرح عن مكاني كالمقيم في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين

والمعنى الباباً كثيراً متثاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثى ثم حذف حرف الجر
من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز
ان يكون من لبّ بالمكان بمعنى الب فلا يكون حذف الزوائد واما قولهم لبّى يلبّى فهو مشتق من لبيك لان معنى لبّى قال لبيك كما
ان معنى سبّح وسلّم وبسمل قال سبحان الله وسلام عليك وبسم الله واما سبّح بمعنى نزّه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا
من سبحان الله وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اى اسعدك اى اعينك اسعادين الا ان اسعد يتعدى بنفسه
بخلاف الب فانه يتعدى باللام وقولهم دواليك اى تداول الامر والين وهذاذيك اى اسرع اسراعين قال ضربا هذا
ذيك وطعنا وخضا اى ضربا يقال فيه هذا ذيك كقوله جاء والمذق هل رايت الذئب قط وهجاجيك اى كف كفين
كلها مصادر ولم تستعمل الا مثناة للتكرير بخلاف حنانيك ومثلها حواليك واركان ظرفا فانه يستعمل حنانا وحوالا قال فقالت
حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحى عارف ومعنى حنانيك اى تحنن تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف
فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع استفهام كان اولا نحو قوله ارضى وذو بار الخطوب تنوبنى وأمكرا وانت فى الحديد
وقياما وعلم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما انكر عليه وقد استعملت الصفات
مقام المصادر فى التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس وا قائما قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى
وقد قيل انها احوال كما يجئ فى باب الحال ومما يشبه ان يكون قياسيا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد تاكيد المعطوف
عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اى افعل وانعم عينك انعاما اى اقرّها فحذف الزوائد واضاف الى
المفعول اونعمت عينك نعمة اى قرت وهو مضبوط بضابط الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افعل ذلك ولا
كيدا ولا هما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا ولا كودا ولا مكادة ويقول الراد على الناهى لا افعل ذلك ورغما وهوانا و
تقول اغتديت ولا اغتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا اى ولا اغتديت اغتداء الغراب بل اسرع من ذلك وانما
وجب حذف الفعل فى هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسيات نحو وتبتل اليه
تبتيلا عند سيبويه وهذا اخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر وهى فاها لفيك اى فم الداهية مضموم
الى فيك والمعنى دهيت دهيا والاصل فوها لفيك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كلمته فاه الى فى اى مشافها
ويجوز ان يكون هذه ايضا بمعنى المصدر اى كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك فى فاها لفيك ثم
جعلت الجملة التى هى فوها لفيك بمعنى المصدر اى اصابته داهية فامحى عنها معنى المبتدأ والخبر وكذا صار معنى فاه الى فى
المصدر اى فى مشافهتا ومشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى اخر فلما صارت
الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول باعراب المفرد الذى صارت بمعناه وهو المصدر او الحال
فقيل فى فوها وفوه فاها وفاه وترك المضاف اليه والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول
اى جعل الله فم الداهية الى فيك اى جعلها مشافهتك قوله المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا
واعطيت عمرا درهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه
المنصوب فى ما ضربت زيدا او وجدت ضربا واحدث قتلا فكانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب
كان شيئا اوقعت عليه الايجاد وفسّر المصنف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره ينبغى ان يكون المجرورات فى مررت

بزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة
حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء فى اصطلاحهم وكلامنا فى المطلق والمضاف معنى اشتراك فى توهم
اشتراك زيد وعمرو لا يفهم بعد اسنادك اياه الى زيد لا بشئ آخر وهو عمرو او غيره وليس بمفعول به فى الاصطلاح والاقرب فى
رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المثبت او المجهول مثبتا فبقولنا اسم
مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج جميع المفعولات اما المفعول المطلق فلان الضرب فى قولك ضربت ضربا
واحدثت ضربا وان كان مفعولا للمتكلم فى المثالين الا انه لا يقال فى الاول ان ضربا مضروب ويقال فى الثانى انه محدث
واما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيد بحرف الجر كما يقال فى سرت اليوم فرسخا و
جئت وزيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه واكراما مفعول له وكذا فى قولك مررت بزيد
وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم اليه وزيد فى قربت زيدا وجئت زيدا وبعت زيدا مالا وكلت زيدا طعاما وبغيت
زيدا شترا وامثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجئ اليه ومبيع منه ومكيل له و
مبغى له وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعم زيدا فى نحو ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب فى الحقيقة
لا تتعدى الا الى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثانى مضافا الى الاول فالمفعول فى علمت زيدا قائما قيام زيد لكن
نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الاخر مع انهما فى الاصل مبتدأ وخبر لانك لو حذفت
احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول هذا الفعل
الظاهر اذ زيد فى قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطى وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكتساة
ومعطوة اى ماخوذة وكذا نحو حفرت زيدا النهر زيد محفر والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسى الجبة ويعطوها ويحفر النهر و
ليس انتصاب الثانى فى مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اى احفرته فحفر النهر لانك تقول احفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب
المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن لمعنى الحمل وذلك الفعل المطاوع اى حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا
قائما فى الحقيقة متعد الى مفعولين فان المعلَم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا فى كسوت واعطيت فنصب الثانى
والثالث لكونهما معا متضمنين لمفعوله الثانى كما قلنا فى علمت وقوله المفعول به الضمير فى به يرجع الى الالف واللام اى الذى
يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادرى ما يفعل بى ولا بكم وكذا الضمير فى
المفعول فيه وله ومعه واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين او شبهه بناء على انه به يقوم المعنى المقتضى للرفع
اى الفاعلية والمعنى المقتضى للنصب اى المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معوية من الكوفيين هو
الفاعل وقد ذكرنا فى حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال
خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال فى الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم قوله وقد يتقدم على الفعل
هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به بل المفعولات الخمس فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هى فى الاصل
للعطف فموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل بنون تاكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا
اضربن ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا فى ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والا لم يؤخر عن مرتبته اى الصدر وتوكيد
الفعل مؤذن بكونه مهما فيتنافران فى الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى ضرب موسى عيسى

اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في
معموله كما يجيء وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصولة وصلتها كما
يجيء في باب الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى
ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت وغلام من لقيت فاكرمه وكذا ان كان المنصوب
معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجيء في حروف
الشرط من انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان تقدم ايهما شئت وتخلي الاخر
بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط اخر مسد شرط اما نحو ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب
تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه
لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل
بغلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابرهيم ربه لان المنصوب متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا
ضرب غلامه لانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون
نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد واي شيء اراد اخذ زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الصور
هو الفاعل ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم
لفظا وليس بمقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون
وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اي الفاعل اخرنا ما اتصل به ضمير المفسر
فنقول ان تقديره غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذي
هو الاصل والعمدة واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان
المستثنى سد مسد الفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اي لا ينصبه فلا يقال زيدا ضرب
كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير قوله وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة
مواضع الاول سماعي نحو امرء ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية
كما اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصدا الضرب شخص فتقول زيدا
قوله امرء ونفسه اي دع امرء والواو بمعنى مع او للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت
سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اي كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله
تعالى انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث وائتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه
لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اي كن ذلك وقال الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اي
تكن محسنا وهو عنده تقديره انتهوا انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك تقديره حسبك وائت
خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك يقوي مذهب سيبويه اي تقدير ائت في الآية وكذا قوله سه فواعديه سرحتي مالك
او الربا بينهما اسهلا اي قولي ائت مكانا اسهل وكذا قولهم انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ائت في هذه
المواضع انك نهيت في الاول عن شيء ثم جئت بعده بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به فيجب ان ينتصب بائت او

اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك و
اورد سيبويه انتهوا خير الكم وحسبك خير الك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع انته واشت امرا قاصدا باظهار ناصبه
ولم يسمع اظهار ناصب خير الكم وخير الك والا فالثلثة متقاربة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد والقصد في الامر خلاف
القصور والافراط قال ﴿ كلا قطرفي في قصد الامور ذميم قوله اهلا اي اتيت اهلا لا اجانب وسهلا اي وطئت مكانا سهلا
عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة على المصدر اي رحبت بلادك مرحبا اي رحبا واهلت اهلا اي اهلت تاهلا فقد له
فعلا وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا موضع سهولة
ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول
عليه سيما الصدق صادر من غيره قيل له هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير كازعم هذا
ولا ازعم زعماتك وازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان رجلا غير معروف بفضيلة تسمى بزيد
وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه اي من انت تذكر زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اي
من تكون كما قيل في كيف انت وقصعة من ثريد اي كيف تكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء اي من انت تذكر
زيدا ويروى زيد بالرفع اي كلامك زيد نحو كلمة فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان و
العذير اما بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر الا ان
الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير واما في الاصوات كالصهيل والنئيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها
المرء يعذر عليها قال ﴿ جاري لا تستنكري عذيري ۞ سيري واشفاقي على بعيري ۞ بين بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي
ان يعذر فيها ولا يلام عليها يقال هذا اذا اساء شخص الصنيع الى المخاطب اي احضر عاذرك او عذرك او الحال التي تعذر فيها ولا
تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اي لك العذر فيما تجازيه بسوء صنيعه اليك ومعنى من فلان اي من اجل الاساءة اليه
وايذائه اي انت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه ومنه ما يروى عن النبي ﷺ انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة اي من جهة
تاديبها وتعريكها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذبهم ومهلكهم فمعنى
من انفسهم اي من جهة انفسهم واهلاكها ويقال من يعذرني من فلان اي من اجل ايذائه اياي اي لي عذر في ايذائه فهل
ههنا من يعذرني ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اي لا يسبقك الليل
اليهم وان كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب اهلك اي الحق اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اي اعطني
كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه زبد وسنام وتمر الخراي هذين تريد مشيرا الى الزبد والسنام فقال ذلك الآخر
ومنها قولهم الكلاب على البقر اي ارسل واحشفا وسوء كيلة اي اتجمع حشفا وسوء كيلة وكل شيء ولا شتيمة حر اي اصنع
كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر وان تاتني فاهل الليل والنهار اي فتاتي اهل الليل والنهار اي اهلا لك بالليل والنهار وقولهم
ديار الاحبة اي اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اي ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف
الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع وتمرا وكل شيء ولا شتيمة حر اي كلاهما لي وكل شيء امم ووجوب
الحذف في جميع ما ذكر وامثالها لكونها امثالا او كالمثل في كثرة الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا
الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنك واجمل اذ اقامة

فى التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا
اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى لمن يشاء اى لمن يشاؤه
او غير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله تعالى يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله وان تعتذر بالمحل من
ذى ضرعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها نصلى اى يؤثر بالجرح واما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى
والله يقبض ويبسط قوله الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الذى تطلب منه
ان يقبل عليك بوجهه قال المصنف المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب
ادعو اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال الزمخشرى لم يحد المنادى لاشكاله
وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه
يا واخواتها دخل فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده كل ما دخله
يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه
منادى قال الجزولى المندوب منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق
اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت على الموت تصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تبعدن
ولا تهلكن وكذا المندوب المتوجع به نحو واويلاه واثبوراه واحزناه اى احضر حتى يتعجب من فضاعتك والدليل على انه مدعو قوله تعالى
لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا ثبورا كثيرا ام هم يقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة والمتعجب منه
منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء ويا للدواهى احضر حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه المخصوص فانه يقول هو منادى نقل
الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله
عنده يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته واجاز المبرد نصب
المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل وليس ببعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب
المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى
الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر [illegible]
سده مسدهما والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورده ههنا الزاما
من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جملة خبرية غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر
بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت لان الاغلب فى الافعال الانشائية مجيئها بلفظ الماضى وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا و
اخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون على اقل من حرفين والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت
اخواتها لكثرة استعمال النداء فجوز فى اداته ما لا يجوز فى غيرها الا ترى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون للغائب
لعدم تقدم ذكره ولا للمتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون
فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر فتقول صه فى المفرد المذكر و
المؤنث وكذا فى مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون كما قال بعضهم فى اف فانه بمعنى
اتضجر او تضجرت وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جملة والجواب انه قد

يعرض للجاهل مالا تستقل به كلاما كالجملة القسمية والشرطية فى النداء لابد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل المنادى
المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوة الحق وزيد قائم حقا اى منتصبا بعامل مقدر
كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرار الاقوام و
الظان عامله بؤس الذى هو بمعنى الشدة وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقديرا لزيادة اللام فهو مثل اعجبنى مجئ زيد
راكبا قوله ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال على ما يرفع به ليكون
اعم من قولهم يبنى على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم الضم والالف والواو وقال الكسائى
المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل اللفظية ولا يعنى ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم فى المبتدأ
بل المراد به انه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم انا لو جررناه لشابه المضاف الى ياء المتكلم اذا حذف
الياء ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ
فان العامل فيه عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى المضاف لطوله ولان المنصوبات فى كلام العرب اكثر فهو عنده
مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار
كالغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادرى ما يقول فى نصب
المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبا قوله مفردا اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه
نحو يا زيدان ويا زيدون ونعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله فيعم نحو يا زيد
ويا رجل ويا هذا ويا انت والضم مقدر فى المنقوص والمقصور نحو يا قاضى ويا فتى وفى المبنى قبل النداء نحو يا هذا او يا
هؤلاء ويونس يحذف الياء فى المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لانه لم يعضد لام المنقوص ثابت مع السكون
بلا لام واضافة والحذف فى يا مرى من الارائة خوفا من الاجحاف بالكلمة وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع كاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونها مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذا لكاف
ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى واما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر مناد
جاز يا انت نظرا الى المظهر قال ع يا ابجر بن ابجر يا انتا انت الذى طلقت عام جعتا وجاز يا اياك نظرا الى كونه مفعولا كما
ورد فى كلام ابن الاحوص يا اياك فقد كفيتك قاله لا يبد اراد ان يتكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اختصر على
القدر المضطر اليه من التنوين قال ع سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس تنصب جوعا به
الى حركة الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بنى المفرد على الحركة لان له عرقا فى الاعراب وبنى على الضم فرقا بين
حركتى المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما عملوا ذلك فى نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل

قوله ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام فيه نحو يا زيداه وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله

ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهى
لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث
مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو

المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك مع ان ادعو متعدٍّ بنفسه لضعفه باضماره
له او لضعف النائب منابه الا ترى انك تقول ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر
في المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام و
المنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعفاء اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف الجر
فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو قوله ؎ يا للكهول وللشبان للعجب ❊ كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل
بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله ؎ يا لَعطافنا ويا لرياح ❊ وانما يكسر لام المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لِلّه للمسلمين وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ويطرد كسر لامه على انه
مدعو له والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للفليقة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد فخفف وهو ضعيف
لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لِلّه ونحوهما وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لَلّه من الم الفراق وهو متعلق بما دل
عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول
فمعنى يا لِلّه للمسلمين خص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد تدخل اللام المفتوحة
على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل ؎ يا لبكرٍ انشروا لي كليبا ❊ يا لبكر اين اين الفرار ❊ وقولهم ان هذه لام الاستغاثة
كانه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على
المنادى في غير المعاني المذكورة فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به والمتعجب
منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة في اخر المستغاث به والمتعجب منه وكل واحد من اللام والالف
يعاقب صاحبه ولا يجتمعان وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب على
ما يجيء وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معرفتين لان علة البناء في المنادى ضعيفة
لانه لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء
على ما قلنا مع كونها ابعد من مقتضى الجر قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان
او مع الالف وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ويعنون بالمضارع للمضاف اسما يجيء بعده شيء من تمامه
اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع
المعطوف عليه اسما لشيء واحد نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب اللفظ
ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه
وكذا تقول لا ثلثة وثلثين عندي وقال الاندلسي وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما في
غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كيا زيد والحارث اذا قصد جماعة معينة والا فليس يا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير
معين والاول اولى لطوله قبل النداء وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف
نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال ؎ ايا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ❊ جرير ولكن في كليب تواضع ❊ وقال ؎ اعبدا حل في شعبى
غريبا ❊ الؤما لا ابا لك واغترابا ❊ وقال ؎ اداراً بحزوى هجت للعين عبرة ❊ فماء الهوى يرفض او يترقرق ❊ وقال ؎ الا يا نخلة من ذات

غريب : عليك ورحمة الله السلام + فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في
يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلثة وثلثين ظرافا ويا عبدا حلّ في شعب غريبا و
تقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما
لا يعجل القدوس واذا اجرى الدارسة لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعطوف
مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يا رجل وامراة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف
فليس متبوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامراة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع
قصد التعريف يا رجلا وامراة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل دون الثاني من حيث المعنى وبخلاف
نحو يا حليما لا يعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول في باب لا لا حليما لا يعجل ولا لا غلاما من
الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما وصفا للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يعجل وادارا بجزوى
مضارعا للمضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل جعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد صح وصفا
للمعرفة قيل يعدل الكلام اذن جدا عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء
وصرح الكسائي والفراء بتجويز نحو يا رجلا راكبا المعين بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انهما اجازا يا راكبا المعين على حذف الموصوف
وفي كلام سيبويه ايضا ما يشعر بجواز نحو يا رجلا راكبا المعين وفيه اشكال لاستلزام جواز لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر
التوابع من البدل وعطف البيان والتاكيد فلا يجوز ان يكون المنادى بها مضارعا للمضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها
اسم المسمى واحد كما في ثلثة وثلثين والعدد ولا يلزم من ضم متبوعها فساد كما لزم في نحو يا حليما لا يعجل قوله ويا رجلا لغير معين الفراء
والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله سه يا راكبا اما عرضت فبلغن :: نداماي من نجران
ان لا تلاقيا : انما جاز عندهما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون باسا ان يكون
المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا
جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل ويا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما
ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف كالمفرد ولذلك جاز
يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى
المضاف قوله وتوابع المنادى المبني المفردة من التوكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه ترفع على
لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والعاقل والخليل في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو والنصب وابو العباس ان كان
كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو والمضافة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف
بابن مضافا الى علم يختار فتحه كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه
لا ترفع نحو يا زيدا وعمراه او لا يجوز وعمرو لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون الا مجرورة تقول
يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعها ولا نصبها لظهور اعراب المتبوع واما نحو عجبت ضرب زيد وعمرو فيجئ الكلام عليه في باب الاضافة
وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجئ ذو صفة فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف

على تقدير ابانت الظريف وانتصابه على تقدير اعنى الظريف وليس بشئ اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع احكامه
ثم نقول توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام وغيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى النعت والتاكيد
وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل اى كالمنادى الذى باشر حرف النداء سواء كانا
مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما اولا فتقول يا زيدُ ورجلُ اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيدُ و
رجلُ اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا ومضارعا له نحو يا زيد وعبد الله
ويا عبد الله وطالعا جبلا وتقول فى البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى
مستانف فاذ لم يكن معه فى اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعنى اللام جعل فى اللفظ كالمنادى المستانف الذى
باشره حرفُ النداء هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازنى يا زيد وعمرا على الموضع اذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة
وبين ما هو فى حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى ما اجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على
اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدًا بالنصب وكل ذلك بناء على انه قد يجوز فى التابع ما لا يجوز فى المتبوع وكذا البدل
سادّ مسدّ المتبوع وجائز قيامه مقامه فجاز ان يكون فى اللفظ كالنداء المستانف والذى ارى ان عطف البيان هو البدل كما يجئ فى
باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا غلام زيدُ ويا ذا المال بكرُ بالضم فيهما ويجوز فى البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال
يا غلام زيدٌ بالرفع كما يجئ فى التوابع فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام فى حكم ما باشره الحرف المباشر
المتبوعهما فليجز لا رجل غلام لعمرو فى البدل ولا غلام وجارية فى العطف قلت لم يطرد ذلك فيما لا لان بناء اسم لا للتركيب
على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئى المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف لضعف مشابهتها لان كما يجئ فى بابها الا ترى
الى الغائها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لا فيها غول ولا الى جواز الغائها بتكرار اسمها فاذا ضعفت عن التاثير مع ظهورها
فكيف تؤثر مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح فى المعطوف واما الضرب الثانى من التوابع اعنى النعت
والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذو اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته اعرابا معارف
كانت او نكرات اذ لا محل لمتبوعها وقال الاخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو
يا رجلا والحارثُ ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه فى حكم المستانف معنى فكانه باشره حرف النداء كما تقول فى يا ايها الرجل
وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمعرب نحو يا اخانا زيدُ وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب
لم يذكره غيره وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا اتبع المعرب او المبنى وان كانت التوابع
المذكورة تابعة للمنادى المبنى على ما يرفع به سواء كان الضمة او ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يخلو
التوابع اما ان تكون مضافة اولا والمضافة اما لفظية كما فى يا زيد الحسن الوجه قال يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه :: حجر تمنى صاحب الاحلام
وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها
كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن فى حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب
كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف فى وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد
ابا عمرو وفى عطف البيان ويا زيد ذا المال فى الوصف ويا تميم كلكم فى التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان
الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانبارى يجيز فى هذه المضافات الرفع

ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها تقول في الوصف يا زيدُ الظريفُ والظريفَ وفي
عطف البيان عند النحاة يا غلامُ زيدٌ وزيداً وفي التاكيد يا تميمُ اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيدُ والحارثُ
والحارثَ واما التاكيد اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعراباً وبناءً نحو يا زيدُ زيدُ لانه هو هو لفظاً ومعنى وكان حرف
النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال رؤبة ؎ اني واسطارٍ سُطِرن سطراً ، لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصراً ، وفي جعل
اي على يا زيدُ زيدُ بدلا وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الاول من غير معنى
التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيدُ زيدُ الطويلُ فابو عمرو يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي
للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصيةٍ كاذبةٍ كما ذكرنا في زيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ
ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيدُ زيداً
الطويل بنصب زيد الثاني على انه توكيد مثل يا تميمُ اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانه لما وصفه صار مع صفته كالوصف
للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما اذا لم يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول
كما يجيء في قولهم الماء ماءً بارداً ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ويجيء في المضاف عند غير ابن الانباري
الا النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة انما وضعت تابعة للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه
الا ترى انك لا تقول جائني هؤلاءِ الكرامِ بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي الحركة
البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصارت حرف النداء كالعاملة لها و
كذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز ان يرفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقلّل شيء من استنكار تبعيته
حركة الاعراب لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى لتحرك لتشبه
الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها
موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها المرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في
القياس لكنه لم يثبت فان قيل لم لم تجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في لا رجل ظريف فكنت تقول يا زيد
الظريف واللام لا تمنع البناء كما لم يمنع في الخمسة عشر قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف
فكان لا باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال الذين فيها فالمنفي مضمون الصفة فهي لنفي
الظرفاء لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع على انه اورد الاخفش
في مسائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيدُ الطويلُ ويا غلامُ زيدُ انهما مبنيان على الضم كما في
البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع اي في المنسوق ذي اللام انما اختار
الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقلٌ معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على
استقلاله معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام ممتنع وقوعه موقع المتبوع فاستبعد
ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف وكان الوجه ان ينظر الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان تتبع متبوعها في الاعراب لا في
البناء ويلزم الخليل وابا عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع والنصب في التابع المذكور مع كون المتبوع غير المضموم
قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض

[illegible]

95

[illegible] جامع الشواهد [illegible] الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز [illegible]

اللام وجواز حذفها كانه اذن مجرد عن اللام ويوافق اباعمرو فى اختيار النصب مع لزوم اللام كما فى الصعق لامتناع مباشرة

حرف النداء له مط فكيف بضم ويحتاج ههنا الى معرفة لزوم اللام فى الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا

اى كان فى الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس فلابد ان يكون وقت

استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد الاختصاص وصار لكثرة الاستعمال علما له ويسمى ذلك العلم الاتفاقى

كانت اللام فى مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما فى الاسم كالبيت والنجم

والكتاب واما فى الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما

ان يكون منقولا من الصفة او المصدر اولا والمنقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون

اللام فيه عارضة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى تكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام فى مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم

محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة

للذم كالقبيح والجهول لو سمى بهما فكانك اخرجتها عن العلمية واطلقتها على المسميين بها اوصافا ومن ثم قيل فى المثل انما سميت هانئا لتهنأ

والصفات قبل العلمية اذا استعملت فى بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب وكذلك المصادر اجريت

مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام فى الاعلام المنقولة عن الوصف

والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول فى محمد وعلى المحمد والعلى بل يجوز دخول اللام فى اكثرها وما ليس منقولا من الوصف

والمصدر فان كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جوازه لاجل الاصل نحو الاسد فى المسمى باسد والكلب فى

المسمى بكلب قالوا بنو الليث فى بنى ليث بن بكر بن مناة فان لم يكن فى الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقى فحينئذ اما

تصغير العلم او تعرفه باللام وان كان فى الاصل فعلا ايضا وليسا مطردين قال ٭ علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ٭ باْبيض ماضى الشفرتين يمان ٭

وقال ٭ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ٭ شديدا باحناء الخلافة كاهله ٭ واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء

والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللام وقد تجرد اثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبة

وان لم يثبت التلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة على القاعدة الممهدة فى كون الاعلام اللازمة

اللام فى الاصل اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فيقدر كونها اجناسا وكذا فى نحو الثريا والدبران والعيوق والسماك

لم يثبت الفاظها اجناسا ولم نعرف فى بعضها ايضا معنى شاملا للمسمى المعين واخواته كما عرفنا فى الثلثاء والاربعاء وربما يكون فى هذه الاعلام

ما يثبت لفظه جنسا لكن لا نعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعين فانا لا ندرى ما معنى

الاشتراء فيه ولذا قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المصنف ما لزمته اللام من

من اعلام التى لم يثبت استعمال الفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليس

من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما قال بل هى اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه

تلك الطريقة اجراء للازم لام مجرى واحدا فى التقدير لما امكن وكان الاكثر ما يثبت جنسية ثم اختص بواحد من الجنس فالحق

القليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها ما يثبت جنسية لفظا ويعرف فيه المعنى العام

الشامل للمسمى المعين واخوانه كالنجم والصعق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه كالثلثاء

وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولا يثبت جنسية لفظه كالمشترى ورابعها ما لم يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسية لفظه

كالدبران

كالدبران والعيوق للكوكبين لا يعرف معنى العوق والدبور فيهما هذا ابطوله ومذهب المبرد ما احاله عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه بل لك انه قال ان كانت
اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام معنى طهما فيه ولا يفيد التعريف بل يلحقهما الوصفية الاصلية فقط وكان مجردعنهما لان
تعريفه بالعلمية قال وان كانت اللام في الجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف فليس اسم كالمجرد عنها فعلى هذا مذهب المبرد في
الحسن والصعق معا اختيار الرفع لان اللام لا يفيد التعريف وهذا كما ترى خلاف ما نسب اليه المصنف قوله وللمضافة المعنوية اى
التوابع المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبنى المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان
اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو يا ذا المحوفنا وفي نحو يا صاحب يا ذا الضامر العنس مع
انهما مضافان علتين احدهما ان صفة اسم الاشارة لا تكون الا مفردة كما يجيء في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر
العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان اللام في الضامر والمحوف اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان
مضارعا للمضاف فكانه قال الذي ضمرت عنسه ولو كان قولك الذي ضمرت عنسه يقبل حركة لم يكن الا الرفع فكذا ما كان
مثله ويزول علتاه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا
الا في اسم الفاعل والمفعول ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاول ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارعا
للمضاف لكن لا يجرى تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اى غير ذي اللام
قوله مطلقا اى مفردين كانا او لا وكان متبوعهما مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما ذكروا ما بنت فليس
مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان والاولى المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال
ولم يكثر استعمال بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا موصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى
في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا
عن نحو يا زيد بن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد
ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه
الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بفتحه وسهل ذلك لكون الفتحة حركة المستحق في
الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت
نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا اذا وقع موصوفا بابن الواقع بين متفقي
اللفظ نحو يا عالم بن والعلم المتصف بابن وابنة الجامع الشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف
الف ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ وان اختل احدى الشرائط لم يحذف التنوين
ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظة ابن وابنة لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المعتبر كون

العلم الموصوف مفردا لان المثنى والمجموع ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما قوله واذا نودي المعرف باللام قيل ايها الرجل

ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب قالوا يا الله خاصة لو دخل
اللام المنادى فاما ان يبنى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة
عشر واخواته والا فاستكره دخولها مطردا في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع
المنادى موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه

بحث المنادى المعرف باللام

بين اللام وحرف

نظرا لان اجتماع حرفين فى احدهما من الفائدة ما فى الآخر وزيادة لا يستنكر كما فى لقد والآن على ما يجئ فى موضعهما قالوا وليس
المحذور اجتماع التعريفين المتغائرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا انت بل الممتنع اجتماع ادانى التعريف مع حصول
الاستغناء باحدهما وقال المبرد فى الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء ولا يتم ما قال فى يا الله ويا عبد الله وقال
المازنى فى اسم الاشارة ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اقبل اى يا هذا والحاجة الى
ما ذكرنا اذ لا منع من كون الشئ المعين مواجها مقصودا بالنداء واى محذور فى اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا
الفصل بين حرف النداء واللام بشئ طلبوا اسما مبهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع فى الدلالة عليها الى شئ آخر يقع
النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذى هو ذو اللام وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية
وان يكون معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شئ ويا موجود الا ان يكنى بمثلهما عن ان المخاطب ما فيه شئ مما يكون فى العقلاء الا انه
يقع عليه اسم الشئ والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة فوجد الاسم المتصف بالصفة المذكورة ايا بشرط قطعه عن الاضافة
اذ هى تخصصه نحو اى رجل واسم الاشارة واما لفظ شئ وما بمعنى شئ فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما
بالتخصيص بخلاف اى واسم الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما بشئ اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية
او بالوصف واما اى فباسم آخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده
وان اتفق ذلك فالاغلب ان يكون ذلك منكرا كما فى ربه رجلا واما نحو رايته زيد افقليل واما الموصول فانه وان ازال
ابهامه ما بعده لكنه جملة ثم نقول ان ايا المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا وضع مبهما مزال
الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها
ومن ثم جوز بعضهم فى نعت يا هذا النصب والرفع كما فى يا زيد الظريف واوجب رفع نعت اى وفصل بعضهم فى وصف
يا هذا فقال ان كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازنى والزجاج فجوز النصب والرفع فى وصف اسم الاشارة واى قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يثبت وانما قطع اى المتوصل به
الى نداء ذى اللام عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا ولو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا ولكن اذ ذو اللام الذى هو
وصفه فلم يكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء كما امكن بلزوم الرفع وترك النصب وابدل هاء التنبيه من المضاف اليه
لانه لم يكن يخلو من مضاف اليه او من تنوين قائم مقامه نحو ايا ما تدعو وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين بدل
من مضاف اليه معلوم مقدر كما فى قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض وكلا هدينا والقصد ههنا الابهام وهاء التنبيه ايضا
مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه ثم لكون الاسم الاشارة اوضح من اى وصف اى به فى بعض المواضع نحو يا ايهذا
فيقتصر عليه وانما توصل باى الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة فى الاصل ما يشار به للمخاطب الى شئ فهو فى اصل الوضع لغير المخاطب
لهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب كما يجئ فى بابه فنحو شئ فى بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اى حرف النداء
فيفصل بينهما باى فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو يا ايهذا الرجل فعلى هذا
ليس نحو يا ايهذا الرجل لاجل نداء المعرف باللام على ما اومأ اليه المصنف بل لاجل نداء اسم الاشارة بدليل اقتصارهم
كثيرا على نحو يا ايهذا من دون الوصف باسم الجنس وقال الاخفش فى يا ايها الرجل اى موصول وذو اللام بعده خبر مبتدأ
محذوف والجملة صلة اى وانما وجب حذف هذا المبتدأ المناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما اذا زيد عليه كلمتان اعنى

٩٨

١٤١

ايها ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة في غير هذا الموضع وندور كونها موصوفة كما يجيء في باب
الموصولات قيل لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها والجواب انه اذا حذف صدر صلتها فالاغلب
بناؤها على الضم كما ياتي في الموصول فحرف النداء على هذا يكون داخلة على اسم مبني على الضم فلم يغيره وان كان مضارعا
للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره لانه اسم دال على
معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية وهذا حد النعت كما يجيء اي ما دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق
والجواب ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس المعرف باللام كما ياتي في
باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسماء والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار
اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة الا بما يخص بعض الماهيات نحو يا هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان
تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم يبق الا تطابق النعت والمنعوت
مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل لمعهود لان لفظ هذا لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة
تحصل من لام العهد فظهر شدة احتياج اليها الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول هذا
اليوم كالرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هولاء الرجل والفرس والبقر قوله والتزموا رفع الرجل
اي اسم الجنس الواقع صفة لاي هذا وكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن نبهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا
بالنداء فكانه باشره حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد وقد ذكرنا
الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي التزموا رفع توابعه اعلم ان تابع تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا
اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى ايا او هذا او غيرهما تقول في
غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبت ومن نصب الطويل نصب ذا الجمة لا غير كان
نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي يجيء بعد صفة لا يكون الا تابعا للوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة
اليه فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيجب اذن ان يكون عبد الله صفة اي ولا يجوز لانه لا يوصف الا بذي اللام ويجوز يا ايها الرجل الحسن
الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه وان ابدل من وصف اي فان جعل المبدل منه
في حكم الطرح لم يجز الا ان يكون المبدل مما يجوز كونه صفة لاي اعني الجنس ذا اللام فلا تقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل
المبدل منه في حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجيء في باب البدل انه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح
وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز نحو يا ايها الرجل زيد بضم زيد بدلا من اي لما
تقدم ان التابع الذي بعد وصف اي لا يتبع اي واما اذا جئت بعد وصف الاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة
قد يستبد من دون وصفه فتقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم وذا المال حملا على هذا واذا
كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حملة هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف
كان وصفا لهذا واسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام كما قلنا في اي فلا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد
الذي هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق

المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز يا زيد وعمرو والحجة برفع ذو قال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا على الطويل ويمتنع كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ولهذا يمتنع عليه الا يرى الى قولهم يا زيد والحارث ولا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انهما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا قوله لانها توابع معرب يؤمى الى ان المعرب لا محل له اولى انه لا يحمل على محله ويرعى ظاهر اعرابه وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملا كقوله فى ضارب زيد وعمرو ان التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجيز فى نحو الحسن الوجه واليد الرفع فى المعطوف كل هذا كراهة المخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الخفى لكنه يشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم انّ فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر عطف على الجملة المؤكدة اعنى انّ مع اسمه وخبره ولا يقول انّ الاسم عطف على الاسم وكذا يقول فى نحو قوله ؎ وان لم تجد من دون عدنان والدا :: ودون معد فلتزعك العواذل :: بنصب دون وقوله ؎ فلسنا بالجبال ولا الحديدا :: ان المنصوب عطف على الجار والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سوال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سوال وارد على الجواب عن السوال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو ليس نفس المنادى المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا نادرا قال يسمعها لاهه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال ؎ معاذ الاله ان تكون كظبية :: ولا دمية ولا عقيلة ربرب :: واما النجم والصعق والذى وبابه فان لامها لازمة لكنها ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس لا يجتمعان الا فى الشعر لقوله ؎ ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا :: الا انها ليست لازمة اذ يقال فى السعة ناس قالوا واصل الاله فعال بمعنى المفعول والالاهة العبادة واله بفتح العين اى عبد فاله بمعنى مألوه اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يؤله اى يعبد وصار مع الالف واللام علما له فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه وصار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما ولا نقول اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه قد جيء الاله فى السعة اورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموها فى الثانية ولا نزعم لو خفف نحو الالاهة بمعنى العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللازمين لم يلتقيا والاكثر فى يا الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما

كما كانا عليه فى الاصل وصار كالجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا بقيا على اصلهما لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة
اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على الاصل وجوّز سيبويه ان يكون الله مرلاه يليه لهما اى تستر فيقع
فى قطع همزته واجتماع اللام وياان هذا اللفظ اختص باشياء لا تجوز فى غيره كاختصاص مسماه تعالى وخواصه ما فى اللهم وتالله
وآلله وها الله ذا والله مجرورًا بحرف مقدر فى السعة وأفالله بقطع الهمزة كما يجئ فى باب القسم وقوله ؎ من اجلك يا التى تيمت
قلبى ✲ وانت بخيلة بالوصل عنى ✲ شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام وقوله ؎ فيا الغلامان اللذان فرّا ✲ اياكما ان يبغيا نى
شرًّا ✲ اشذ وبعض الكوفيين يجيز دخول يا على ذى اللام مطلقا فى السعة والميمان فى اللهم عوض من ياء اُخرتا تبركا باسمه
تعالى وقال الفراء اصله يا الله اُمّنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك تقول اللهم لا تؤمّهم بالخير ويجمع بين
يا والميم المشددة ضرورة قال ؎ انى اذا ما حدثٌ الـمّا ✲ اقول يا اللهم يا اللهما ✲ وقد يزاد فى آخره ما قال ؎ وما عليك ان تقولى
كلما ✲ سبّحت او صلّيت يا اللهمّا ✲ اردد علينا شيخنا مسلّما ✲ ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعنى الاسماء
المختصة بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان وفل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد يقال يا الله الكريم وقد
استشهد بقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى فى الاسماء المختصة بالنداء
مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها قوله ولك فى مثل يا تيمُ تيمَ عدى الضم والنصب يعنى لمثله المنادى المفرد
اذا تكرر لفظه وولى الثانى اسم مجرور بالاضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الاول الضم والنصب قال ؎ يا تيم تيم
عدى لا ابا لكم ✲ لا يلقينّكم فى سوءة عمر ✲ وقال ؎ يا زيد زيد اليعملات الذّبّل ✲ تطاول الليل عليك فانزل ✲ اما الضم فى الاول
فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثانى عطف بيان وهو البدل على ما ياتى فى بابه واما نصب الاول فقال سيبويه
ان تيم الثانى مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظى لتيم الاول وقد مر فى توابع المنادى المبنى ان التاكيد اللفظى
فى الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة اعرابية كانت وبنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثانى
مع انه ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحم بين المضاف والمضاف اليه فى لا اباك لتاكيد اللام المقدرة وانما
جئ بتاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف اليه ولا تنوين
معوّض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا فى الضرورة
وذلك بالظرف خاصة فى الاغلب كما يجئ فى باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثانى هو الاول
فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين انّ واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل
فى الدار مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال ؎ فلا والله لا يلفى لما بى ✲
ولا للما بهم ابدا دواء ✲ مع ان حروف الجر لا يدخل الا فى الاسم ويمكن ان يكون قوله ؎ وصاليات ككما يؤثفين ✲ من هذا
فلا يكون فى البيت دليل على اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدى مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم
يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل فى قوله تعالى كلاً هدينا لان القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل
المضاف اعنى عدى الظاهر الذى اضيف اليه تيم الثانى فكان المضاف اليه الاول لم يحذف واذا جاز حذف المضاف اليه
فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله ع بين ذراعى وجبهة الاسد ✲ وقولهم نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز
لكثرة التكرار المؤدى الى الاستكراه فهو عند المبرد فى الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة

مكررة وقال بعضهم بعد موافقة المبرد فى ان اصله ياتيم عدى يتيم عدي ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر والذى
اضيف اليه الثانى محذوف قال لما حذف المضاف اليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم فقدم تيم على عدى لما ذكرنا فى قول سيبويه
وكذا يقول هذا القائل فى نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل لان المضاف اليه
الثانى ليس بلفظ الاول كما كان فى تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد وقد اجاز السيرافى وجها رابعا فى نحو ياتيم تيم عدي وهو انه
كان فى الاصل ياتيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا النصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله والعلم الموصوف بابن
ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف فى
التبيين قوله والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام ويا غلاما وبالهاء وقفا وقالوا يا ابى ويا امى ويا ابت و
يا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اختلف فى
ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد
كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما
حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل
وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع وظاهر انه نظر فى المضمرات الى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة
ومجرورة والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر فى الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه الكلم التى ليس فيها حال
التركيب علة البناء على ثلثة احرف فما فوق بل جاز وضعها على حرف وعلى حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوهما ومن هذا
وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها
لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان اعنى الفتح والسكون مطردان فى غير النداء ايضا نحو
جاء فى غلامى واما يا غلام بحذف الياء فى النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم وذلك لان المقصود غيره
فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامى بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه
وقلب الياء الفا لان الالف والفتح اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف الى ياء المتكلم
بل فى الاسم الذى غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو و
يا عدوا وقد جاء شاذا فى المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجتزاء بالفتح عن الالف اما فتح يا بنى واصله يا بنيا فليس
بشاذ كما شذ يا غلام لاجتماع اليائين وقد يضم فى النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء
المعلوم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم ورب ما ورد فى الندبة الحذف والقلب فى غير النداء لكن الحذف فى القوافى و
الفواصل ليس بشاذ مطلقا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الالف كما يجئ فى باب الوقف واذا
وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف
ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضى باسكان الضاد كما يجئ فى باب الوقف واذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء
وصلا جاز الاسكان للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابى ويا امى يطرد فيهما ما فى سائر المنادى
المضاف الى الياء ويزيدان عليها بجواز ابدال الياء تاء التانيث هذا عند البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم
لا يجمعون بينهما وانما ابدلت تاء تانيث لانها تدل فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علامة ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم ودليل

انهم

١٠٢

كونها للتانيث انقلابها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع
يا ابتى ويا امتى ايضا ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس
لئلا يلتبس بنداء الاب والام بلا تاء والفراء يقف عليهما بالتاء لانها ليست للتانيث المحض كما في اخت وبنت والاولى
الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف تاء اخت وبنت فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء
لان مبنى الخط على الوقف وانما فتحت هذه التاء لانها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت وقيل لان اصل يا ابت ويا امت يا ابتا و
يا امتا فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف خفيفة لا تستثقل فتحذف واما حذفها في يا ابن ام ويا ابن عم فلتحمل الثقل الحاصل بالتركيب
وقيل يا ابت ويا امت انما هو على حذف التاء ثم ردت التاء مفتوحة كما يجيء في نحو قوله ٭ كليني لهم يا اميمة ناصب ٭ وقد يقال
يا ابتُ ويا امتُ بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لمناسبة الكسرة للياء التي هي اصلها وجاز يا ابتا ويا امتا لانه جمع
بين عوضين بخلاف يا امتي ويا ابتي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل با(ب)
يا غلامي المضاف الى ياء المتكلم اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه غيره الا الام والعم اذا اضيف اليهما ابن او بنت منادى
فانه يجوز فيها تخفيف الياء قياسا بالحذف والقلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعمال نحو يا غلام اخي
فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الاوجه ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم اجتزاء
بالفتحة عن الالف لزيادة استثقاله فبولغ في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او
كسرها اكثر من حذف ياء نحو يا غلامي قوله وترخيم المنادى جائز وهو في غيره ضرورة انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره
لكثرته ولكون المقصود في النداء هو المنادى له فقصد بسرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره اعتباطا
قوله وهو حذف في اخره تخفيفا يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاض وعصا والا فكل
حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون ايضا لهذا حذف بلا علة وحذف اعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد
التخفيف وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد
الشامل لجميع اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد اخر الكلمة ويدخل
فيه حذف التاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء
في نحو يا غلام اذ المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لان
الحذف لعلة لا اعتباطا ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم لانه واجب قوله وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا
ولا جملة ويكون اما علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية متعينة وهي
ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر ثبوتي غير متعين بل هو
احد الشرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع المضاف لان
حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع
الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله ٭ خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا ٭ اواصرنا والرحم بالغيب تذكر ٭ وقوله ٭ ابا عرو
لا تبعد فكل ابن حرة ٭ سيدعوه داعي موته فيجيب ٭ اي يا ال عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير
المنادى كما في قول ذي الرمة ٭ ديار مية اذ مي تساعفنا ٭ ولا يرى مثلها عجم ولا عرب ٭ وقول المتنبي ٭ بالله ما فعل الصوارم

والقناة فى احمر وحاجب وضنبة الاغنام وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو يا تابط والفراء والاخفش جواز ترخيم الثلاثى
المتحرك الاوسط علما لان حركة الاوسط كالحرف الرابع فيرخمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم
الثلاثى علما سكن اوسطه او تحرك ويجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من تانيث وعلمية على تقدير الاستقلال
كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله ـ الا اضحت حبالكم
رماما ۞ واضحت منك شاسعة اماما ۞ اى امامة وانما لم يجز ترخيم المضاف على اختيار البصرية ولا ترخيم الجملة علمين
لانهما اذا سمى بهما يراعى حال جزئيهما قبل العلمية فى استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجئ فى باب التركيب
فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اى الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلمية وانمحى بعد العلمية عن كل واحد
من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله وتابط شرا من حيث المعنى كزيد وروعى اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من
الاول نظرا الى المعنى اذ ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثانى والحذف اخر الثانى نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية ويجوز
ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه بان المضاف اليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف
اخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا فى اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح
حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف
بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع
المضاف حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يورد
عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى وهذه العلة تطرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم فى
المستغاث الذى فى اخره زيادة المد لان الزيادة تنافى الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مدة فى اخره
لاظهار التفجع وتشهير المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا انما اشترط العلمية فى الترخيم لكثرة
نداء العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى وانما اشترط فى العلم زيادة على الثلثة لانهم
كرهوا نقص الاسم نقصا قياسيا مطردا عن اقل ابنية المعرب اى عن الثلاثى بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد ودم
فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعبا به وبخلاف نحو عم وشج وعصى فانه وان كان قياسا
لكن لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت المنادى المرخم المبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلثة احرف نحو من
وما قلت البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب وضمه يشبه الرفع على ما بينا قبل واذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على
ثلثة فالشرط كونه بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك لان وضع التاء على الزوال
كما ذكرنا فى باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى اعنى اخر المنادى
وانما لم يبال ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقائه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا
عن ثلثة اذ التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقب الاعراب فالامر فيه كما قيل فى المثل قبل البكاء كنت
عابسة وقبل النفاس كنت مصفرة ولو اعتبر ناسد التاء مسد جزء الكلمة بكونه معتقب الاعراب فلنا لما كان بنائه على
عدم اللزوم لم يكترث بما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه فى جمع السلامة نحو عرفات وتقديره
فى نحو الدار والشمس ولبس لالف التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم فى اخره تاء فان حذف التاء منه فى كلام العرب

رضی شرح کافیه ١٠٣

اكثر كان الاسم مع التاء ثلثة او اكثر وسواء كان الاسم علما اولا ولغلبة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه فى بعض المواضع
معاملة المرخم اعنى فتح التاء كما فى قوله ؎ كلينى لهم يا اميمة ناصب ❊ وليل اقاسيه بطى الكواكب ❊ فصار فى المنادى غير المرخم
وجهان ضم التاء وفتحها ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون فى طلحة يا
طلح وقليلا ما يوقف بسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو ره
وقه وانه وحيهله وان لم يكن هناك فى الوصل حرف ينقلب هاء فى الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء فى الاصل اولى ويغنى
عن الهاء فى الشعر الف الاطلاق نحو قوله ؎ قفى قبل التفرق يا ضباعا ❊ ولا يك موقف منك الوداعا ❊ ولم يرخم لغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله وليس اطرق كرى منه لان
الكرى ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ذكرنا من المحمل الصحيح ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن
السراج قال ؎ فقالوا تعال يا يزى بن مخرم ❊ فقلت لهم انى حليف صداء ❊ وكانهما رايا ان الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه
فاذا رخم الكلمة بحذف شئ من جوهرها لا يزاد عليها شئ من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عند هما جميع سائر التوابع قوله فان كان فى
اخره زيادتان فى حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفتا وان كان مركبا
حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف للترخيم ثلثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف
الحرفين فى موضعين احدهما اذا كان فى اخر الكلمة زيادتان فى حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا انهما معا بمعنى واحد
لان كل واحدة من زيادتى مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف
زيادتا التثنية نحو زيدان وبضربان علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم
نحو مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان ويا النسب وما اشبههما نحو لو فى وروحى وكرسى والفا التانيث
كصحراء وهمزة الالحاق مع الالف التى قبلها كما فى حزباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسامة اى الحسن على
ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عمار لا من باب حمراء وقد جئ فى
التصريف بحجج الفريقين فيه وترجيحاتها قوله او حرف صحيح كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة و
ذلك لانه لا يحذف فى نحو عفرناة وسعلاة الا التاء وحدها وذلك لكونها كلمة واخرة وان كانت على حرف فاكتفى بها وكذا
اذا كانت المدة غير زائدة لم يحذف كما فى مختار ومنتهى ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة الاصلية ايضا و
المشهور خلافه ونعنى بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنتين ما قبلهما من الحركة من جنسهما فلا تحذف مع الحرف الاخير الواو
والياء المتحركتين فى نحو كنهور ومشريف لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء
كانا للالحاق نحو سنور وبرذون ملحقين بجردحل او لم يكونا له كعليق وقبيط وذلك لمشابهتهما اذن للحروف الصحيحة بقلة المد
فيهما لان المد فى الاغلب لا يكون الا فى الالف والواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما واما مذهب ورش فى
مد نحو الموت والحسنيين وقفا فمما انفرد به وانما حذف الحرفان ههنا لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن اخرا
والترخيم حذف الاخر لم يحذف فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه فى السقوط ولو قال يحذف حرفان فيما قبل اخره
حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان ولكنه فصل هذا التفصيل تنبيها على تخالف على الحذف
فى الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين و

الفراء يجيز حذف المد ايضا فى نحو سعيد وعمود وعماد لكن لا يوجبه كما فى نحو عمار ومسكين ومنصور قوله وهو اكثر
من اربعة احرف قيد فى قوله او حرف صحيح قبله مدة لا فى قوله زيادتان فى حكم الواحدة لان نحو يدان دمان وثبون
وقلون ودمى يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كانت كذلك كما قلنا
فى نحو ثبة وشاة وذهب الجرمى الى منع حذف الحرفين فى نحو يد ان وثبون ودمى والاول اولى وانما لم يحذف
زيادتا ثبون لانهما غيرتا بناء الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل ثمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف
فى نحو حمراء والمشهور حذف الزيادتين معا وبعضهم يجوز يا حمرا مفتوح الهمزة قياسا على ذى التاء فى نحو كلينى لهم
يا اميمة ناصب :. والوجه المنع لان اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم
فيه معاملة المرخم ولذلك ذو الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك
لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مط وكذا
لا يجوز ترخيم المنسوب مط نحو زيدى اذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى الياء وهذا
كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير علم على لغة الضم لان له مذكرا فيشتبه به اما اذا كان علما فيجوز على لغة
الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لفظه فيلتبس به قال المصنف الظ جواز الضم فى نحو قائمة علما كان او لا اقول لا شك
ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها مشروط بالعلمية واشتهار المسمى
بعلمه مما يزيل اللبس فى الغالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان
او لا والفراء يحذف الساكن ايضا فى الاسم الذى قبل اخره ساكن نحو هرقل وسبطر على نية المحذوف لئلا
يشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون فى
نحو حولايا وبردرايا الاحرف الثلثة اعنى الالفين مع الياء التى بينهما الزيادة الجميع والبصريون يجتزؤن بحذف الالف
الاخيرة لتحصن الياء قبله بحركته من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف شئ منه وكان
مواضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو اقبل للفك من مفاصل الحروف
المتصل بعضها ببعض لانه قريب العهد بالالتيام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت
خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تخليه تاء كما انك لو سميت رجلا
بمسلمتين قلت فى الوقف يا مسلمه بالهاء لان التاء تطرفت لفظا ولا يوقف على تاء التانيث الا فى بعض اللغات
قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشر حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
المحذوفة فكانك ترخم اثنان واثنين ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلثة عشر واخواتها كما يجئ فى باب المركب
قال المصنف فيه نظر من جهة ان الثانى اسم برأسه ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الالف معه حذفهما مع النون
قوله وان كان غير ذلك اى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التاء قبله

مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب قوله وهو فى حكم الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل
اسما برأسه فيقال يا حار ويا ثمى ويا كرا اى المحذوف للترخيم فى حكم ما يثبت فيبقى الحرف الذى صار اخر الكلمة بعد
الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر لان المعلوم من استقراء

كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما فى عصا وقاض فى حكم الثابت فلذا بقى ما قبل المحذوف من الحرف على
حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كان لم تغن بالامس فلذا صار ما قبل المحذوف فى نحو غدٍ ويدٍ ودمٍ معتقب
الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة قرينة
من الايجاب لطلبهم التخفيف بالنداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذى فيه ادنى ثقل لكونه فى صورة
المنقوص ما رايت وفى نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء ليس
مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى الى ما يجئ بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم
مطردا كالواجب فعومل المرخم فى الاغلب معاملة نحو عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما براسه
نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب فاذا كان المحذوف منوى الثبوت لم يغير ما بقى الا فى مواضع بعضها
مختلف فيه وبعضها متفق عليه فمنها اسم ازال الترخيم بسبب حذف حرف لين منه قال الجمهور فى ترخيم نحو اعلون وقاضون
على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضى برجوع الالف والياء لانه زال فى اللفظ الساكن الاخير الذى حذفا له وقال المصنف نعم ما
قال لو قيل يا اعلُ ويا قاضُ فى هذه اللغة لم يبعد لان الساكن الاخير كالثابت لفظا والخلاف فى رد الالف والياء فى
اللغة القليلة اى لغة الضم لزوال الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف اصلى السكون كان
مدغما فى ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحارّ بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت فسيبويه يتبع الحرف الساكن
ما قبله من الفتحة والالف فيقول يا اسحارَ بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخير اتباعا لما قبله كما فى قوله وذى ولدٍ لم يلده ابوان
وقولهم انطلق فى تخفيف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترخيم بضم رائه على نية الاستقلال شابه الفعل الذى
هو الاصل فى التصرف فحرك بالفتح لازالة الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع فى الفعل صيانة له من الكسر ما امكن
نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار وغير سيبويه يجيز فى نحو اسحارّ مرخما الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه
اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن اخر نحو ازرّ وخدبّ فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اى الكثيرة كما فى هرق والفراء يحذف
الراء الاولى ايضا فى اسحار مع الالف قبلها والساكن المدغم فى نحو ازرّ بناء على اصله فى هرق واما اذا لم يكن المدغم اصلى السكون
فانه يرد الى اصل حركته ان لزم ساكنان اتفاقا منهم تقول فى المسمى بتحاب يا تحابُ وفى رادّ يا رادِ وفى مضارّ اسم مفعول يا
مضارَ وان لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد الساكن الى اصل حركته
لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير فى الترخيم فيقول يا محمرِ بكسر الراء ويا مقرَ بسكون القاف وفتح العين فى مقرّ
ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف فى نحو خدبّ لانه قادر على ازالة سكون الاخير بغير الحذف وذلك بان يرد الى اصله
ولم يكن ذلك فى نحو خدبّ اذ لم يكن للساكن اصل فى الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قياس مذهب
الجمهور فى قولهم يا قاضى ويا اعلى فى المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسى فرق بينهما بان الياء فى القاضى اصلا
فى الثبوت فى بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضية بخلاف الكسر فى محمرّ فانه لم يثبت فى موضع من المواضع ومنها نحو
ثمود فانه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوى الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمو لان الواو فى التقدير ليس
اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها فى الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال فى ترخيم هرقل على نية المحذوف انه لا يجوز
ابقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف قال فاذا قصدت جعل محذوف ثمود فى حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على

منذهبه من تجويز ياعم وياسع وياعم فى ترخيم عمود وسعيد وعماد كمامرواذاجعل المرخم اسمابراسه ضم ماقبل المحذوف
لفظاان كان صحيحا اوفى حكمه نحوياحارُ ويامرُ ويافوىُ فى حارث ومروة وقرنية وتقدير الركان ياء مكسورا ماقبلها اوالفا نحو يا
قاضٍ ويامشترى فى قاضية و مشتراة وان كان واوابعد ضمة كمافى قلنسوة وثمود ابدلت الواو ياء والضمة كسرة نحويا
قلنسى وياثمى وفى الكثيرة قلت ياثمو وياقلنسو لانه لم يات فى كلام العرب اسم متمكن اخره واو وقبلها ضمة الا ويقلب الواو
ياء والضمة كسرة نحوالتغازى والاولى لماياتى فى التصريف فى باب الاعلال والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه وان كان
ماقبل المحذوف ياء اوواوابعد فتحة قلبتها الفا تقول فى غليان ونزوان ياغلا ويانزا وفى الكثيرة ياغلَىَ ويانزو ولاتك اذانويت المحذوف
لم يوازنا الفعل تقديرا حتى يقلب الفا بخلاف مااذالم تنوه كماياتى فى التصريف ان شاء الله تعالى وان كان واوا اوياء
بعد الف زائدة قلبت همزة نحوياشفاء ويالخزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة ياشقاوَ ويا خزاىَ لان مثل هذه الواو
والياء انمايقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا كماياتى فى التصريف وان كان ماقبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت
ماحذف من الاصول رددته الا ماكان كياشاه فى ترخيم شاة اوفاء كماتقول فى ترخيم شية ودية ياوشى ويا ودى برد العين
الى سكونها عند الاخفش ياوشى ويا ودى بابقاء حركة العين عند سيبويه كماياتى فى باب النسب فان الاخفش يقول
وشيى وسيبويه ومتوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانى ذااللين كماتقول يالا فى المسمى بلاة وان لم يكن
الثانى حرف لين لم ترد المحذوف كماتقول ياثُبُ وياعِدُ فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضموم حكمه حكم المعربات كمامر
ولاياتى فى المعربات اسم على حرفين ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد
وان اردت هذه اللغة اى الفلّى الى قلب ما لايكون منقلبا كما يرخم جبليان وحبلوى فقد ذكر المبرد انهالاتجوز اذن لانها ١٠٨
تؤدى الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء اوواو ولم تعهد الا للتانيث غير منقلبة عن شئ وقياس قول الاخفش جوازها لانه
يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيرافى فاجازها وان لم يثبت فعللا قال لان هذا شئ عرض وليس ببنية اصلية
وكذا ذكر المبرد عن المازنى فى كل ما ادى نية الاستقلال فيه الى وزن لانظيرله انه لايرخم الا على نية المحذوف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقذعمل وسُعُود وهندلع وعنفوان واجاز السيرافى ترخيم جميعها على نية الاستقلال
نظرا الى ان المثل ليست باصلية الاترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على نية الاستقلال يامنصُ وفى خضم ياخض
مع ان مفعُ وفعُ ليسا من ابنيتهم فيقول ياطيلِسُ ويافرزدُ ويا قذعمُ وياسُعِ وياهندلُ وياعنفُ قالوا واذارخمت
صحراوى على الفلى قلبت الواو همزة فلو ازلته عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هى
منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة الاصلية المنقلبة عن الف الثانى فبعد للتانيث فيها والاولى ان لاتصرفه نظرا الى الاصل فوقها

وقد استعملوا صيغة النداء فى المندوب وهو المتفجع عليه بيا اووا واختص بوا وحكمه فى الاعراب والبناء حكم
المنادى ولك زيادة الالف فى اخره هذا منه بدع على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلانعيده قوله
المتفجع عليه دخل فيه المجرور فى نحو تفجعت على زيد فلما قال بيا اووا اخرج وكل منادى يدخله مضمر المعانى كالاستغاثة
والتعجب والندبة لايستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعنى يا كماذكرنا دون اخواتها لانها امها فتصرفت ودخلت فى
جميع انواعه وقد اخل المصنف باحد قسمى المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزنا ووا ويلاه ووا ثبورا وقوله واختص بوا
يعنى اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة وا فوازيد مختص بالندبة ويازيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يسمى

يستعمل وا في النداء المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وازيدُ واعبد الله واطالعاً جبلاً
اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور وذلك لانه منادى في الاصل لحقه معنى الندبة
وقال المصنف بناء على مذهبه اعني ان المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص
فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا ما يحمل العرب بابا على باب اخر مع اختلافهما لاشتراكهما
في امر عام كقولهم في باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص كما
سيجئ قوله ولك زيادة الالف في اخره اي لك الحاق الالف اخر المندوب ويجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي
يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب
الحاق معها تقول يا محمداه يا علياه بلا الحاق وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتح عن الف الندبة نحو يا زيدَ وا زيدَ ولم يثبت
وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه بالهاء لكنه في غاية البعد ومنه
قولهم يا هناه في المنادى غير المصرح باسمه قوله فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اخر الكلمة لا يخلو من ان يكون ساكنا
او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية اولا والمعرب بالحركات لا يلحقه الالف ويبدل الاعراب نحو واضرب الرجلاه
في المسمى بضرب الرجل وكذا وا ضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة الحركات قياسا على مدة الانكار
نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الندبة دون مدة الانكار لان الندبة من
مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا يقلب
الالف واوا ولا ياء الا لضرورة كما يجئ واما الانكار فلا يطلب مدا تاما فليس اصل مدة ان يكون بالالف بل حروف العلة
فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان يحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا وان لم يكن الحركة اعرابية ولم يرد
الحاق الالف الى اللبس كما في قطام وحذام وحيث اعلاما مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا
تقلب الا للبس وقال الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها اولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا زيدُ
وياغلام يعني ما سقط منه ياء الاضافة يا زيداه ويا غلاماه فتحت الكسرة كما فتحت الضمة في يا زيد قلت ولو اخترنا ههنا اتباع
المدة الحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد النون التثنية التي بعد الالف اكثر من سلامتها فوا زيدانيه
اكثر من وازيداناه لئلا يشتبه المثنى بفعلان واما التي بعد الياء فالالف هو الوجه نحو قوله واجمجمتى الشاميتيناه وان كانت الحركة غير
اعرابية وادى الالف الى اللبس تبعتها حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب وواغلامهوه
في المسمى به لئلا يلتبس بالمسمى منها ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واحدة
المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا او الفا او واوا او ياء
او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الانكار لان اصل
المندوب المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة و
الثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيديه بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة الندبة الحركات الاعرابية
والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الف فحذفتها الالف
الندبة عند النحاة نحو واغلاماه واموساه واغلامكماه لاجتماع الساكنين اذ كان حذ اها هو القياس كما يجئ في التصريف وقال

المصنف بل استغنى بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة حركتهما بالفتح نحو ياقاضياه ويارامياه
ويايرمياه ويا سمندواه واما اذا ندبت ياغلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه ياغلامياه لان اصلها الفتح عند
واجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها فى المضاف الى الياء نحو وانقطاع ظهراه قال
السيرافى والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين قال المصنف الحذف ليس اوجه وقال نحو واغلاميه وجها لان
اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يجئ واما لان السكون العارض فيه كالاصلى بدليل قولك وامصطفاه
ولا ترد الالف الى اصلها استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلب بها الف المقصورة نحو مصطفيان وذلك للزوم
الف التثنية فى المثنى بخلاف مدة الندبة فانها لا تلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه
واما قوله السكون العارض فيه كالاصلى فنقول ذلك فى الالف لكونها كالف الندبة فى الصورة فجاز ان تغنى عنها كما ذهبت اليه
واما الياء فلا كقولك ياقاضى فى ياقاضياه وان لم يكن للواو والياء اصل فى الحركة فان كانتا مدتين اى ماقبلهما من الحركة من جنسهما
نحو واغلامهوه وواغلامهيه واضربواه واضربيه اذا سميت بهما فانك تكتفى بما فيهما من المد عن الف الندبة لكون مدهما
اصليا بخلاف مد ياقاضى فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة للمندوب كما ذكرنا فقد لا يؤتى بها مع انه
ليس فى اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان فى اخره مد اصلى وان لم تكونا مدتين جئت بالف الندبة بعدهما ان
شئت نحو واقائل لواه ويا قائل كياه واما ميم الجمع فلا يأتى بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكمو وواغلامهمو
والواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا فى الجمع للاستثقال كما يجئ فى المضمرات ردتا للمد الندبة واستغنى بهما عن
الف الندبة كما قلنا فى غلامهو وغلامهى واما الف المد قلبتا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاشياء فيفتح ويلحق الفا
نحو يامناه فى المسمى بمن وسيبويه يجيز نحو واقنسرو ناه اذا امتنع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعربته
بالحروف لا يجوز ندبته كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعربته بالحركات وجعلت النون معتقب الاعراب
ولا بد اذن من ان يلزمه الياء كما يجئ فى باب الاعلام جاز ندبته نحو وازيديناه واقنسريناه وكذا يلزم على مذهبهم
انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات والزمته الالف جاز ندبته والا فلا ولبس بشئ اذ لا مناسبة بين الندبة
وبين التثنية والجمع حتى يمتنع فيهما لامتناعه فيه وتقول فى المسمى باثنا عشر عند سيبويه واثنا عشراه بالالف فى اثنا لانه
غير مضاف وعشر معاقب للنون فكانك قلت واثنان وقال الكوفيون واثنى عشراه بالياء تشبيها له بالمضاف
لان نون المثنى لا يسقط الا فى الاضافة فكانه مضاف واجاز ابن كيسان الوجهين قوله ولك الهاء فى الوقف يعنى ان
الحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوا كانت او ياء او الفا جائز فى الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا
يلتبس المندوب بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو ياغلاما وينبغى ان لا يجب عند هذا القائل مع الالف لانها تكفى
فى الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء فى الوقف كما مر
فاللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ولا سيما الالف
لخفائها فاذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبينت كما تبين بها الحركة فى غلاميه على ما يجئ فى بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف
وصلا وربما تثبت فيه فى الشعر اما مكسورة للساكنين ومضمومة بعد الالف والواو لتشبيهها بهاء الضمير الواقعة بعدهما
وبعضهم يفتحها بعد الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها فى الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال ع يا مرحباه بحمار ناجيه والكوفيون [illegible]

١١٠ شرح كافيه (ص)
[illegible]

يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وغيره قوله ولا يندب الا المعروف فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيدُ الطويلاه خلافا
ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليست بمعروفة ونعني بالمعروف المشهور
علما كان اولا فلو كان علما غير مشهور لم يندب وكذا غير من المعارف فلا يقال واهذاه وانما اشترط ذلك لتحصيل غرض النادب في الندبة لانه
اذا كان المندوب مشهورا بايلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته تقول
يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وقد ضربه المتفجع عليه واشتهر به وكذا ياحسنا وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب
ان يكون معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر بئر
زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو
واامير المومنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبة المضاف الى المؤمنين فلو لحقت مدتها المضاف لانفك من
المضاف اليه فلحقتها المضاف اليه والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان بل الحب فقط وكذا تقول
في المضارع للمضاف واطالعا جبلاه وكذا تلحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر
الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيدُ الظريفاه وقال الخليل وسيبويه بل تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان
اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه متصل
بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص
وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس
ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح وحكى الكوفيون وارجلا مسيئاه وقد استشهد الكوفيون
بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين انهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو
وازيدًا يا هذا قوله ويجوز حذف حرف النداء الا مع الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض
عن هذا وايها الرجل وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء
كيا رجلُ او لم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدًا
قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه او لا وانما لا تحذف من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى
مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وانما لا تحذف من المعرفة المتعرفة بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا تحذف مما تعرّف بها حتى لا يظن بقائه على اصل التنكير الا ترى ان
لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف للتنبيه والخطاب
وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو
معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا ايهذا امر غير ان تصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف
من يا هذا فثبت ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو يا ايها الرجل او بوصف صفته نحو ايهذا الرجل وانما
لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قيل وانه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب
وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تناف ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى
اى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة

قبل النداء واستشهاد بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس فى الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدء كما يجئ فى الحروف فبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف الى اى معرفة كانت والموصولات واما المضمرات فيشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك تقول فى الموصولات من لا يزال محسنا احسن الى ومن قال فى ضبط ملخص منه الحرف انه يحذف مما لا يوصف به اى يلزمه جواز الحذف فى يا غلام رجل و يا خيرا من زيد مع تنكيرهما وذلك مما لا يجوز وانما لم يجز الحذف من المستغاث و المتعجب منه والمندوب اما المستغاث به فللمبالغة فى تنبيهه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث لامر مهم واما المتعجب منه والمندوب فلانهما مناديان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما فى النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا الزما لفظ علم النداء تنبيها على الحقيقة المنقولين هما ههنا ولم يذكر المصنف لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميم منه فى اخره نحو اللهم وذلك لان ما فيه حرف اللام ان يتوصل الى ندائه باى او باسم الاشارة فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قوله اصبح ليل اى ادخل فى الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجة امرئ القيس تبرما به وكان مفركا ويقال انه سئلها عن سبب نفرك له فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطئ الافاقة قوله اطرق كرا ارقية يصيدون بها الكرى يقولون اطرق كرا ان النعام فى القرى ما ان ارى هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل رقية الضبع خامرى ام عامر والمعنى ان النعام الذى هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلو انت ايضا ومثل ذلك افتد مخنوق قاله شخص وقع فى الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اى انت امن من ان اغتالك ففيم استعجالك فى الاسير ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا وانت الاعلى فذهبت كلها امثالا قوله وقد يحذف المنادى لقيام قرينة نحو الا يا اسجد والمنادى مفعول به فيجوز حذفه اذا قامت قرينة دالة عليه بخلاف سائر المفعول به فانه قد يحذف نسيا منسيا كما تقدم قوله الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اى يا قوم اسجدوا ومن قرء الا يسجدوا بتشديد اللام فان ناصبة للمضارع ادغمت نونها فى لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب اى فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول ان لا يسجدوا ابدل من السبيل اى فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لا زائدة اى فزين لهم الشيطان ان لا يسجدوا وهذا واعلم انه قد جاء اسماء لا يستعمل فى غير النداء وهى فل وفلة وليس فل ترخيم فلان والا لم يجز فى المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من تجويزه نحو يا عم فى يا عماد ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المونث يا فلان بحذف تاء فلانة ومن ذلك يا مكرمان ويا ملأمان ويا نومان اى يا كريم و يا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اى يا لكع وهو ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء والغالب فيه السب ومن الابنية المختصة بالنداء كل ما هو على فعل فى سب المذكر وفعال فى سب المونث نحو خبث ولكع وخباث ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثى وكذا فعل فى مذكرها ومفعلان سماعى وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى كقوله ؎ فى لجة امسك فلانا عن فل ✽ وقال ؎ اطوف ما اطوف ثم اوى ✽ الى بيت قعيدته لكاع ✽ ولم يسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك ان تاتى باى وتجريه مجراه فى النداء من ضمه والحاق هاء التنبيه فى مقام المضاف اليه ووصفه باى بذى اللام

وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا واني او المشارك فيه نحو نحن وانما الغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرمُ الضيفَ ايها الرجل اي انا اُختصُّ من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للافتخار ولا للتصاغر نحو انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرء ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين اذ المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيدُ ولا مجازا كما بقي في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه بالكلية وحالُ ظاهر اي ووصفه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالهما في النداء لكن مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ان اقمت ام قعدت وان كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة الا انه في الحقيقة مبتدا عطف عليه اسم اخر اي سواء قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى للنزل او مضاف كقوله ع انا معاشر الانبياء فينا بكءٌ اي قلة كلام وقولهم نحن آلَ فلانٍ كرماءُ وربما كان المنصوب علما قال ع بنا تميما يكشف الضباب * قال ابو عمرو ان العرب تنصب في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال انا بني ظبة لا نفر اقول لا شك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول عنه قطعا والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل وان ينتصب بفعل مقدر كاعني او اخص او امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى ان تنصب انتصاب نحو العرب هذا كلامه والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وانتصابه انتصاب المنادى اجراء لباب الاختصاص مجرى واحد ثم نقول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس منادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته اللام وقد ياتي الاختصاص الذي باللام والاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم وبك اهل الرحمة اتوسل فالواو ان كان الاختصاص باللام او الاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامرأته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله ع لنا يومٌ وللكروان يومٌ: تطيرُ البائساتُ ولا نطيرُ * وقوله ع ويأوي الى نسوةٍ عُطّلٍ: وشُعثًا مراضيعَ مثل السعالي: بفعل لا يظهر وهو اعني او اخص في الجميع او امدحُ او اذم او اترحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فنكون قد اجرينا هذا الباب مجرًى واحدا وكما ينصب على الذم ما هو المراد بما قبله نحو قوله وامرأته حمالة الحطب ينصب عليه ما يشبه به في القبح شيء مما قبله كقوله ع لحى الله صرمًا كلما ذرّ شارقٌ: وجوهَ كلابٍ هارشت فازبأرّتِ * وقال ع اقارع عوفٍ لا اُحاولُ غيرها: وجوهَ قرودٍ تبتغي مَن تُخادعُ: واعلم انه ليس لك في نحو قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين اجمل المسلمين صفة

للرجل وعبد الله لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سرّ اباك واحبّ اخويك الصالحين فالصالحين تنصبه على المدح او ترفعه عليه اى هما المسلمان اعنى الصالحين كما يجئ فى باب النعت واما اذا قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا وبناء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يكن الطوال صفة بل عطف بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته كما مرّ وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف لمانع لفظى يرفع او ينصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعانى والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف

قوله الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه

ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت واهنت ولابست انما وجب اضمار الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب لتفسيره فاظهار الفعل يغنى عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع فى نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كما ذكرنا فى باب الفاعل وهذا عند الكسائى والفراء ليس مما ناصبه مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل فى زيدا كما انه عامل فى ضميره واما لغيره ان اختل احدهما بتسليطه عليه فى العامل ما دل عليه ذلك الظ وسدّ مسدّه كما فى زيدا مررت به وعمرا ضربت اخاه فالعامل فى زيدا هو قولك مررت به لسدّه مسدّ جاوزت وفى عمرا ضربت غلامه لسدّه مسدّ اهنت وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول وفى ضميره معًا فى حالة واحدة لان الضمير فى المعنى هو الظ فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظ المتقدم من تاكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظ اعرابا فى جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ويطرد هذا فى جميع المثل فالضمير فى زيدا ضربته بدل من زيد وكذا الجار والمجرور فى زيدا مررت به اذ المعنى زيدا جاوزته وكذا اخاه فى قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف من زيدا اى متعلق زيد ضربت اخاه وكذا فى قولك زيدا ضربت عمرا فى داره وزيدا لقيت عمرا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بيّنت الملابس بقولك عمرا فى داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا فى دار زيد وبقولك عمرا واخاه فانه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو واخو زيد وان كانت الملابسة فى الصورتين بعيدة كما يجئ فى مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده قياسا على المرفوع فى نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى ان المرفوع فى مثله مبتدء لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل ولا يجوز للكوفى ان يرتكب ان ارتفاع امرؤ بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احتراز عن نحو زيد ابوك والا بد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذى بعده نحو زيد اعمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه او انا محبوس عليه ويعنى بشبه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون مفسرا فى هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما

يجئ ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا لم يصدر الاسم
بحرف لازم للفعل ما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء فسّر الرافع او الناصب نحو ان زيد قام وان زيدا
ضربته ولا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه ما قبل الاسم المحدود نحو زيد هندا ضاربها او بعده نحو زيد انت محبوس عليه
وزيد ضاربه عمرو وكذا حرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيد ضاربه العمران وما زيد ضاربه البكران والا لم تنصب ضمير
الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا ولا محلا ولا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا يضربه العمران قوله مشتغل عنه
بضميره اى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدم بالعمل فى الضمير الراجع اليه اى انما لم يعمل فى الاسم المتقدم بسبب
العمل فى ضميره ولولا ذلك لعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل
المؤخر وعن نحو زيد قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال مشتغل عنه بضميره فظهر
ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه غير محتاج اليه مع قوله مشتغل عنه بضميره لان معناه كما ذكرنا انه لو لا
الضمير لعمل فى ذلك المتقدم والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرر فى مظانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن
نصبه بضميره اى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اى مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك الضمير
والتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه
لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف وموصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت
رجلا يحبه وزيدا ضربت الذى يحبه او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا
يضربه وزيدا لقيت عمرا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله ؎ فكلا اراهم اصبحوا يعقلونه :: صحيحات
مال طالعات بمجرم :: مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير اذ التقدير يعقلون كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير
المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا
ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كما ترى انك تقول هندا ضربت
من تملكه او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره
وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد ا
ضربته وعمرو ليتك تضربه واما انّ المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا
ومن الواجب تصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرف الاستفهام نحو زيد هل ضربته واضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه
وحروف التحضيض نحو زيد هلا ضربته او الا او لولا او لوما وهلا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء نحو زيد
لعمرو يضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا نحو عمرو لم اضربه ولا اضربه ولن
اضربه اذ العامل يتخطاها قال ؎ قد اصبحت ام الخيار تدعى :: على ذنبا كله لم اصنع :: يروى برفع كله ونصبه اما لن
فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التى يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلا متزاجها بالفعل بتغيير معناه
الى الماضى حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها فى الكلام حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج
ومع هذا كله فالرفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلثة راجح نظرا الى كونها للنفى الذى حقه صدر الكلام كغيره
مما يغير معنى الكلام الترمن رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد ضربته ومن الواجب تصدرها حروف الشرط نحو

زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته ضربك وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط
كما هو مذهب البصريين على ما يجئ فى بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط نحو زيدا ان قام
اضرب واما معمول الشرط فاجازه الكسائى دون الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التى فيها معنى
الاستفهام او الشرط نحو هذا ايهم يضربها اضربه او ايكم يضربها واحترز به ايضا عن الاسم الذى بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف
فى معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعل التفضيل فى نحو ازيدا انت اكرم عليه ام عمرو وكذا
المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع فى نحو زيد حين تضربه يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله
على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة والصفة اذ هما لا يعملان فى الموصوف والموصول لان الصفة والصلة
مع الموصوف والموصول فى تاويل اسم مفرد فلو عملنا فيما كانت كل واحدة منهما مع مفعولها المتقدم عليها كلاما
فالرفع اذن واجب فى نحو ايهم اضربه حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا لا تعمل الصلة والصفة
فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع فى زيد ان تضربه غيى وزيد رجل يضربه موفق وانما لم تعملا فيما قبلهما
كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لا يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع فى نحو زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتاثيره فى الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها
فيجب الرفع فيما رجل الا اعطيته كذا وذلك لما ذكرنا فى باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن
صيرت الجملتان فى صورة جملة قصدا للاختصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما يليها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك
على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل
لان الاصل فى العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو
زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز فى هذا الاسم الا الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل
الموخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير
منفصلا فلا يقال زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك فى المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول
اعنى نحو زيدا ضرب لا العاكس اعنى كون الفاعل مفسرا للمفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه زيد على ان زيد مفسر للضمير
المتقدم لان القياس ان لا يكون التخالف المعنوى بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا ونحن
نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيته على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيته نفسه لان
المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولما لم يكن المفعول فى باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو المصدر
المفعول الثانى مضافا الى الاول كما يجئ فى بابه جاز نحو زيد ظنه قائما والضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا نحو زيدا ظن
منطلقا وظن مسند الى ضمير زيد لكنه كره احتياج الفاعل لذاته الى ان يتقدم عليه ما هو فى صورة المفعول مع تاخر
رتبة واما نحو ضرب زيدا سيده وما ضرب زيدا الا عمرو فالاحتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف
اليه ولاجل الا كما تبين قبل واما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا منفصلا فيجوز تقول فى الفاعل زيدا لم يضرب
الا هو وفى المفعول اياه ضرب زيد لان المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز
فى المضمرات نحو اياك ضربت تجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله فى المتصلين

هذا وقد جوّز بعضهم نحو غلامَ هند ضربتْ على قلة والضمير لهند اذ ليس نفس المفعول هى المفسِّر وكذا اجاز ايقاع الفعل
المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل فى المفسِّر نحو التى ضربت زايدًا اضرب اى ضرب زيدٌ التى ضربته وهو كالاول
معنًى كانّك قلت ضاربةً زيدٌ ضربَ ومنع الفراءُ المسئلتين وينبغى لمن جوّز تفسيرَ ما اضيف اليه المفعولُ المتقدّمُ للفاعل فى نحو
غلامَ هندٍ ضربتْ ان يجوّز تفسيرَ ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضًا نحو ضربها غلامُ هند لان المضاف اليه كجزء المضاف
فيكون معه فى نية التقديم كما كان معه فى نية التاخير فى ضرب غلامَه زيد والذى ارى انه كما لا يفسِّر الفاعلُ المفعولَ اذا كان
متصلًا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسِّر ما اضيف اليه الفاعلُ المفعولَ فلا يجوز ضربها غلامُ هند وكذا لا يفسِّر ما اضيف اليه
المفعولُ الفاعلَ فلا يجوز غلامَ هند ضربتْ كما اختار الفراءُ اذ السماع فى المسئلتين مفقود والقياس ايضا يابى فعما لان
الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس
الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدًا سيّدُه وضرب زيدٌ سيّدَه فان ذيل واحد منهما محتاج للتفسير الى نفس
الآخر فلا يستنكر وكذا احترز بقوله مشتغلٍ عنه وبقوله لو سُلِّط عليه لنصَبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما
من حروف العطف وكذا فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دالة على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها اذ ينعكس الامر اذن ان يكون شئ مما قبلها من ذيول ما بعدها
واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبّح فانما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يجئ فى الظروف
المبنية ان العامل فى اذا جزاؤها لا شرطها لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية وصورتها صورتها لتدل على لزوم ما بعدها
لما قبلها لزوم الجزاء للشرط كما يجئ تحقيقه فى الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر واما بنعمة
ربك فحدّث فالفاء فى الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره
فى حروف الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله الزانية والزانى فاجلدوا كل واحدٍ منهما على مذهب المبرد كما يجئ ونحو قوله
كل رجل يأتينى فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هى داخلة على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون
الصلة والصفة كالشرط فما بعد الفاء لا غير كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر اى
ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا والزانية والزانى ثم عمل به ما عمل نحو قوله تعالى وربك فكبر واما بنعمة ربك فحدث على ما يجئ فى حروف الشرط
وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات ويجوز ان يكون بتقدير هذا
كذا فليذوقوه وبمعنى اما هذا فليذوقوه وبمعنى هذا حميم فليذوقوه ويخرج ايضا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم
المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو
من جملته وذيوله فيخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير عنده فيما يتلى
عليكم حكم الزانية والزانى فاجلدوا وكذا يخرج نحو زيد اضربته او لا تضربنه لان الفعل المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما
تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا بفعل ما لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض
من الناصب ودال عليه فلا اقل من ان يكون مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم تشغله بنائب الاسم المنصوب
المقدم اعنى بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة
كلامهم فان قيل اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدرا مفسرا بالظاهر ويودى الى صحة مذهب الكسائى والفراء

ای ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان یکون مفسر العامل بحیث لولا اشتغاله بضمیر المعمول لکان هو
العامل لوجب اطراده فی مفسر عامل الرفع فی نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فکان یجب ان لا یتأخر المفسر عن المرفوع
اذ لا یعمل الفعل الرفع فیما قبله قیل ان الاصل فی المفسر ان یصلح للعمل فی معمول المفسر کما ذکرنا فان لم یصلح وکان له
محمل غیر التفسیر حمل علیه وان لم یکن له محمل آخر اضطر الی جعله مفسرا مع امتناع کونه عاملا ففی نحو زید هل ضربته و
هلا ضربته للفعل محمل آخر غیر التفسیر وهو کونه خبر المبتدء فحملناه علیه لما لم یصلح للعمل فی زید اما فی نحو ان امرؤ
هلك ولو ذات سوار لطمتنی فلن یکن للفعل محمل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدء لکان حرف الشرط داخلا علی الاسمیة
ولا یجوز فعلی ما تقرر لا یحمل الفعل علی التفسیر فی نحو زید قام لما لم نضطر الیه وکذا فی ازید قام بل نقول ان زید مبتدء لا فاعل
فعل مقدر وان کانت الهمزة بالفعل اولی لانا لم نضطر الی جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل علی الاسمیة ایضا وهذا
مذهب سیبویه والجرمی واختار الاخفش فی نحو ازید قام ان یرتفع زید بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الی همزة الاستفهام
ومن ثم قال سیبویه فی نحو ءانت زید ضربته ان رفع زید اولی لان انت مبتدء لا فاعل علی ما مر منا فیقع خبر المبتدء
وهو زید ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولی من نصبه لما سنبین فی شرح قوله عند عدم قرینة خلافه واما اذا کان الفاصل
بین همزة الاستفهام والاسم المحدث ظرفا نحو الیوم زید ضربته فالمختار النصب اتفاقا لکون الظرف متعلقا بالفعل
فالاولی بهمزة الاستفهام اذن ان تقدر داخلة علی الفعل وقال الاخفش فی ءانت زید ضربته ان نصب زید اولی
بالنظر الی همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزیدا مفعوله ای ضربت زیدا ضربته فلما حذف الفعل انفصل
ضمیر الفاعل المتصل ونظر سیبویه ادق بناء علی ان الفعل الذی لا یصلح للعمل بنفسه لا یحمل علی تفسیر للعامل ما کان
عنه مندوحة ویلزم الاخفش تجویز ارتفاع زید بالفاعلیة فی نحو زید قام وان لم یکن مختارا فعلی هذا مفسر الرافع
لا یکون الا فعلا اذ لا یضطر الی اضمار الفعل الرافع الا بعد حرف لازم للفعل کحرف الشرط وحروف التخصیص واما مفسر
الناصب فقد یکون شبه فعل لانه قد یفسره بلا ضرورة الا کونه مفسرا کما ذکرنا فی نحو زیدا انا ضاربه قوله اومناسبه
لنصبه لیس فی اکثر النسخ هذه اللفظة اعنی اومناسبه والظاهر انها ملحقة ولم تکن فی الاصل اذ المصنف لم یتعرض لها فی
الشرح والحق انه لا بد منها والا خرج نحو زیدا مررت به وایضا نحو زیدا ضربت غلامه لانه لا بد ههنا من مناسب حتی
ینصب زیدا لان التسلیط یعتبر فیه صحة المعنی ولو سلطت ضربت علی زید فی هذا الموضع لنصب لکن لا یصح المعنی لانك
لم تقصد انك ضربت زیدا نفسه بل قصدت الی ان اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن یطلب فی موضعین احدهما
ان یکون الفعل او شبهه واقعا علی ذلك الاسم معنی لکن لا یمکنه ان یتعدی الیه الا بحرف جر نحو زیدا مررت به قال الله
تعالی فریقا هدی وفریقا حق علیهم الضلالة والثانی ان لا یکون الفعل الظاهر او شبهه واقعا علیه بل علی متعلقه وقد
عرفت المراد بالتعلق نحو زیدا ضربت غلامه او مررت بغلامه والاولی عند قصد التسلیط فیما اشتغل فیه المفسر بمتعلق
الضمیر بلا حرف جر ان تسلط ذلك الفعل بعینه علی الاسم المحدث بعد تقدیر ذلك المتعلق مضافا الی الاسم کما تقول
فی زیدا ضربت غلامه زیدا ضربت ای غلام زید فنقول اذا حصل ضابطان احدهما ان یکون بعد الاسم فعل او شبهه
والثانی ان یکون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضمیره او بمتعلق الضمیر فسواء کان قبل ذلك الاسم اسم آخر
مرفوع او منصوب لفظا او محلا یمکن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه لذلك الاسم او لا یکون لا یختلف

الحکوفیه فالاسم المرفوع قبله نحو ازیدٌ عمرًا ضربه سیبویه ینصب عمرًا بالضرب مقدر بعد زید المبتدء خبرًا
عنه ای ازید ضرب عمرًا اضربه والاخفش یجوز ارتفاع زید بکونه فاعلا لضرب المقدر قبل زید وعمرًا
مفعوله ای اضرب زیدٌ عمرًا اضربه کما تقدم من مذهبهما واما فی نحو ان زید عمرا ضربه فالفعل متحتم
التقدیر قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو الیوم عمرا ضربته والمنصوب محلا بالسوط زیدًا ضربته
وقد تقدم انه یجوز ان یتاخر عن الاسم الحدود اسم اخر ولیس یجب ان یلیه الفعل اوشبهه نحو الخوان اللحم اُکل
علیه وازیدًا انت محبوس علیه وقد یکتنفه اسمان نحو الیوم الخوان اللحم اُکل علیه ان زید عمرا الیوم ضربه وقد یتوالی اسمان
منصوبان مقدرین اواکثر نحو ازیدًا اخاه ضربته ای اهنت زیدا ضربت اخاه ضربته وازیدًا اخاه غلامه ضربته ای
لابست زیدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته قوله ینصب بفعل یفسره مابعده التفسیر کما ذکرنا علی ضربین اما
ان یکون المفسر عین لفظ المفسر کزید اضربته ای ضربت زیدًا ضربته اویکون لفظ المفسر دالا علی معنی المفسر واللفظ غیر
اللفظ کما فی مررت به وضربت غلامه وحبست علیه وهذا الثانی علی ثلثة اقسام لانه ان امکن ان تقدر ماهو بمعنی الفعل
الظ من غیر نظر الی معمول لذلک الفعل الظ من خاص بل مع ای معمول کان فهو الاول نحو زیدا مررت به فان جاوزت
المقدر قبل زیدًا بمعنی مررت سواء کان مررت عاملا فی بک اوفی به بغلامک اوفی باخیک اوفی ای شیء کان اتفاق
معناه باعتبار المفاعیل وان لم یکن هذا فانظر الی معنی ذلک الفعل الظ مع معموله المعین الخاص الذی نصبه ذلک الفعل
فقدر ذلک المعنی وذلک نحو زیدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر ههنا قبل زید لیس بمعنی ضربت مط مع ای معمول
کان بل هو معناه مع غلامه اواخاه اوصدیقه اوبما جری مجری ذلک الاتری انک لو قلت زیدا ضربت عدوه
لم یکن معنی ضربت عدوه اهنت زیدا بل المعنی اکرمت زیدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر بمعنی الفعل الظ
مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنی مررت مع ای معمول له کان وان لم یکن هذا الثانی ایضا
اضمرت معنی لابست فانه یطرد فی کل فعل مشتغل بضمیره اوبمتعلق الضمیر ای متعلق کان ولنا ان نقول فی تعیین
العامل المقدر رافعا کان اوناصبا انک تنظر فان کان المفسر عاملا فی ضمیر الاسم المقدم بلا واسطة حرف الجر قدرت
لفظ ذلک المفسر بعینه کما فی ان زیدٌ قام وان زیدا ضربته وان عمل فی الضمیر بواسطة حرف جر کما فی ان زید مر به وان
زیدًا مررت به فلک ان تضمر فعل الملابسة مط ای ان لوبس زید وان لابست زیدا وکذا فی ان الخوان اُکل علیه و
ان الخوان اکلت علیه ای ان لوبس الخوان وان لابسته واما ان قلت الخوان اکل علیه اللحم فانک تضمر لابس وفاعله
ما اسندت الیه الفعل المبنی للمفعول ای الابس اللحم الخوان اُکل علیه اللحم ولذا السوط ضُرب به زید ولک
ان تفصل بان تقول ان کان هناک فعل متعد الی ذلک الضمیر بنفسه بمعنی ذلک اللازم اضمرته کما فی ان زیدٌ
مر به وان زیدًا امررت به ای ان جوز زید وان جاوزت زیدا والا ففعل الملابسة کما ذکرنا فی الخوان اُکل علیه
والخوان اکلت علیه وان کان المفسر عاملا فی متعلق الضمیر فلک ان تضمر فعل الملابسة مط ای فیما عمل فیه بحرف
الجر اوبنفسه نحو ان زید ضرب غلامه وان زیدا ضربت غلامه ای ان لوبس زید وان لابست زیدًا وکذا فی ان
زیدٌ مر بغلامه وان زیدا مررت بغلامه ولک ان تفصل فتضمر فی العامل بنفسه ذلک الفعل الظ بعینه مع مضاف
الی ذلک الاسم المذکور فتقول فی ان زید ضرب غلامه وفی ان زیدا ضربت غلامه ان ضُرب متعلق زید ضرب غلامه وان

ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل الظ تفسيرا للمقدر ومعمول الظ تفسير المتعلق المقدر وكذا فى نحو ان
زيد لقى عمرو واخوه وان زيد القيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مط لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان
زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيدٌ قام غلامه وتضمر فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا
بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول فى ان زيد مر بغلامه وان زيد امررت بغلامه ان
جوز متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد
اُكِلَ على خوانه وان زيدا اكلت على خوانه اى ان لوبس زيد اُكِلَ على خوانه وان لابست زيدا اكلت على خوانه هذا وان
جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف وجار ومجرور نحو اليوم زيدا ضربته وابالسوط زيدا ضربته لم يتفاوت
الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما يعمل
فيهما مع استقامة المعنى كما فى أن زيد عمرا اضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا اشكال وكذا فى ان زيدا عمرو ضربه والا اضمرت
فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اُكِلَ عليه اى إن لابس اللحم الخِوان قوله ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند
وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا تعدو اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او
يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل مشتغلا بمجرور
تحقق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر
انه لا يجوز نصب الاسم المذكور الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس بارد والوجه جواز نصبه لكون
الفعل مشتغلا عنه بمنصوب محلا بلى ما بعد اذ المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو كما يجىء ثم اعلم ان
المصنف ابتدء بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فبين بقوله
بالابتداء عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه اذا نصب فعل قوله عند عدم
قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرافع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل
مقدر اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط عليه والمعنى يختار رفع هذا الاسم
عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن التى يختار معها النصب والتى يتساوى معها الامران على ما يجىء شرحها ولا يريد
مطلق قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن النصب التى سيذكرها
على ما اشرنا اليه وانما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما
بخلاف الرفع فانه بعامل معنوى عندهم لم يظهر قط فى اللفظ حتى يقال حُذِفَ فاُضْمِرَ وعلى ما اخترنا فى رفع المبتدء نقول
انما اختير الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود اقوى منها اى عند وجود قرينة للرفع هى
اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التى تجامع قرينة النصب وتكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا
اما واذا للمفاجاة اما اما فتجامع ثلث قرائن للنصب هى مع احديها مغلوبة ومع الاخرين غالبة اما الاولى فالطلب على
ما ياتى والاخريان عطف الجملة التى بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا يجامع من قرائن
النصب الا واحدة واذا غالبة عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجىء اما اما فانما يرجح الرفع
معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب فى مثلهما بغير اما انما كان لمراعات التناسب بين المعطوف

والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد وعمرو اكرمته ولقصد التناسب بين السوال والجواب في كونهما فعليتين
نحو زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمته فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد
اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي يبتدء بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها
فلم يمكن قصد التناسب معها لكون وضعها لضد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستيناف فرجعت بسببها الجملة
الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع
لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها في
الصورتين انها منعت مقتضى النصب من التاثير فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة الكلام من الحذف و
التقدير واما حتى في نحو قوله ـ القى الصحيفة كي يخفف رحله * والزاد حتى نعله القاها * فهي وان كانت يستانف
بعدها الكلام الا انها ليست متمحضة للاستيناف كاما الا ترى انها لا يقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع بعدها اولى
فهي كسائر حروف العطف لظهورها في هذا الباب واما اذا كانت اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر
انواع الطلب نحو زيد هل ضربته وزيد ليتك تضربه والا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلثة
مغلوبة نحو اما زيد افاكرمه واما بكرا فلا تضربه واما عمرو افرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء
خبر المبتدء قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى
الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية
بتغيير اعراب كما امكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد هل ضربته وعمرو لا تضربه واما
توهم ان قلة نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلثة الطلبية
التي لا يحتملهما الا بتاويل بعيد مخرج للامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيد اطلب منك
ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرج عن كونها خبرية معانه يسمى الخبر فيها خبر المبتدء
نحو ازيد منطلق وليتك عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قلته ولا يجب في خبر المبتدء احتماله
للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كانت الطلب من
قرائن النصب كما ذكرنا واما ليست من قرائن الرفع كما بينا بقى التعارض في اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة من
الحذف والتقدير وترجح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال الطلبية اسمية
مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجات فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع
في صدر كلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي
غالبة على العطف بمعنى ان الرفع اذن اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا بكر يضربه عمرو وفيما قالوا نظر و
ذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها
مع مجيئها بعد العاطف بل لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور كان لهم ان يقولوا خالفت اصلها في هذا
الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا
عمرو يضربه واما مع عدم السماع فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة

١٢١

سيجيء الكلام في مباحث الظروف المبنية ١٢ س

فعلية للتناسب وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث و في الامر والنهي وعند خوف لبس المفسر
بالصفة مثل انا كل شئ خلقناه بقدر هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور قوله بالعطف على جملة فعلية
نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك ليتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت
برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها العطفه على مشابه الفعل واما في نحو احسن بزيد وعمرا يضربه فلا يترجح النصب لكون
فعل التعجب بجموده وتجرده عن معنى الحدوث لاحقا بالاسماء كذا قال سيبويه والظاهر ان الثانية اعتراضية لا معطوفة
قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان نحو قوله ـه فلا تحسبا فخرت به لتيم + ولا جدا اذا ازدحم الجدود + وكذا ما زيدا
ضربته وانما اختير النصب فيها مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما
ينفي مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة والمضارع ولا يتقدم معمولها لضعفها في العمل
فلا يقال لم زيد تضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربيا وضربته لقوة ان لجزمها الفعلين واما ليس فيمن قال
انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض
من قال بحرفيتها جوز الغاءها عن العمل الغاء ما استدلالا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء في باب ما
ويحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجيز نحو ليس زيدا ضربته على الغاء ليس والوجه ان ليس خلق الله
من باب توجيه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام علة اولويته بالفعل كعلة
اولوية حرف النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان الرفع في الثاني احسن فليس طلب
المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة
اشد اقتضاء له ولكن اجمل سيبويه الرفع بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية
وكون الطلبية فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان الاستفهام حرفين احدهما عريق فيه
وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدء
فيها فعل نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل
على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدء فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الى الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني
فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها
فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان توليه اياها وكذا يقبح دخولها على الفعلية مع الفصل بينها
وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مفسرا بفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب ههنا
احسن القبيحين وقد مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو ان زيدا ضربته والوفاق في اختيار
النصب اذا فصل بظرف نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به
ويقبح نحو متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته اقبح القبيحين كما ذكرنا في هل ويحسن متى زيد خارج
كل ذلك لان كل متطفل على شئ فحقه لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا
وانما جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه اولى نحو ايهم

ه اوئلا يلزم عطف الخبرية على الانشائية عصـ ٢ه
اى كلاما نه ليس من هذا الباب فيمن قال انه فعل ١٢ه

ضربته كما فى زيد ضربته والعلة كالعلة قوله اذا الشرطية فيها خلاف نقل عن الكوفيين انها كاذ فى وقوع الجملتين بعدها
الا ان الجملة الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا فى الشاذ كقوله ؎ اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ؞ ونقل عن سيبويه
والاخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة الفعل
نحو اذا جاء زيد او مقدرته نحو اذا السماء انشقت اى اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية فيجب عنده
تاويل نحو اذا السماء انشقت بالفعلية اى اذا انشقت السماء فقوله واذا الشرطية يعنى على مذهب سيبويه والاخفش واما
اختار بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنفى والاستفهام وانما لم يوجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست
عريقة فى الشرط كان ولو والظاهر فى تضمن معناه كمن ومتى على ما يجئ فى الظروف المبنية واما على مذهب المبرد فينبغى ان
لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ذكره وهو ان بعضهم يجوّز فى جميع ما ذكرنا وندكر انه منتصب بفعل مقدّر مفسر
بالظاهر يرتفع بالفعل المقدر الذى هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافى يجوز هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى
الكوفيون ؎ لا تجزعى ان منفس اهلكته ؞ واذا اهلكت فعند ذلك فاجزعى ؞ اى ان اُهلِكَ مُنفِسٌ اَوْ اِنْ هلك مُنفِسٌ
فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد فى بيت ذى الرمة ؎ اذا ابنُ ابى موسى بلالًا بلغتِهٖ ؞ فقام بفاس بين وصليك جازر ؞
على رواية رفع ابن اذا بُلِغَ ابن ابى موسى هذا والاولى مطابقة المفسر للمفسَّر فى الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث حيث
دالة على المجازاة فى المكان كاذا فى الزمان نحو حيث زيد انجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اقل
من استعمال اذا فانها تدخل على الاسمية التى جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس واما اذا كسعت
بما نحو حيثما فهى وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانما لا يفصل بينها وبين الفعل الا عند
الضرورة قال لمتى وا غل يزرهم يجبوه ويعطف عليه كاس الساقى وقال ؎ صعدة نابتة فى حائرة اينما الريح تميلها
تمل ؞ فلو اضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تزره يزرك فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله
وفى الامر والنهى قد تقدم ذلك بعلته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر انّ
كل واحد من ماليكك اشتريته بعشرين دينارا وانك لم تملك احدا منهم الا باشتراك بهذا الثمن فقلت كل واحد
من ماليكى اشتريته بعشرين بنصب كل فهو نص فى المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد من ماليكى
بعشرين واما ان رفعت كل فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اى كل واحد منهم مشترى
بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر اى كل من اشتريته
من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن متطرق لاحتمال الوجه الثانى الذى هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول
اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا
لك منهم جماعة بالهبة او الوراثة او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك والنصب اذن اولى لكونه نصا فى
المعنى المقص والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذى اورد المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله تعالى كل شئ خلقناه
بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء جعلت الفعل خبرا او صفة فلا يصح اذن للتمثيل و
ذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كل او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا
عنه وذلك ان قوله تعالى خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق

له اى اذا خرج الصدر ودخل الطريق قال رجل ابزى وامراة بزواء ١٢ م
له الانكب الذى فيه اصل الاناث فى مناكبه نحو قوله فقال انكب الرجل الذى
قطاع ومنه قوله المعرفين لايكون الانكب
فيه انكب قال الشاعر اذا الخصم
الاتى اى التكف ويروى من صفات الظالم
ابى جاء الخ له الكسيع ان تضرب
الحمار راس بيده او لصدر وتكلم ١٢
مؤخر الانسان له الواعل الداخل بين
سده سع ان غزال بدى ١٢ له
الشاربين من غيران يدعى ليس تثبت كل
الصعدة القناة المستوية ويحيم
الاحتاج الى التثقيف والحائرة تجمع
المادى ١٢ ص ٥ ١٢٣ له فيه بشرح الرضى له يعنى
يقول اذا جعل خلقناه صفة كان
المعنى كل مخلوق يتصف بانه مخلوق
كائن بقدر وعلى هذا لا يمتنع نظرا الى
هذا المعنى ان يكون هناك مخلوقات
غير متصفة بتلك الصفة فلا يندرج تحت
الحكم واما اذا جعلناه جزءا وخصصا
كل شئ فلا مجال لهذا الاحتمال نظرا الى هذا
المعنى المفهوم من الكلام فقد اختلف
المعنيان قطعا ولا يجديه نفعا ان كل
مخلوق متصف بتلك الصفة فى الواقع
لانه انما يفهم من خارج الكلام ولا شك
ان المقصود ذلك المعنى الذى لا احتمال
فيه فالمثال مطابق اذا دق النظر فيه ١٢ ص ٥ سم

جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه الاية ليس كما فى قوله تعالى والله على
كل شئ قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر برفع
كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق وكاين بقدر والمعنيان
واحد اذ لفظ كل شئ فى الاية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول عم منه مع
التقدير الثانى كما كان فى مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل اً رايت احدا وايهم او غلام
ايهم رايت فتقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى لتطابق السؤال الجواب فى كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احد قلت
زيدا يضربانه لان معناه يضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائى النصب اذا كان الاسم المحدود بعد اسم
هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب وان كان فى اللفظ مبتدءا فنصب هندا اولى لانه كانه
قيل يضرب زيد هندا قوله ويستوى الامران فى مثل زيد قام وعمرو اكرمته يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا كان قبله
عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية اى على الخبر فيها وانما استويا لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطف على الاسمية التى
هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوفُ المعطوفَ عليه فى كونهما اسميتين وان يكون عطفا على الفعلية التى هى
الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا فى كونهما فعليتين فان قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عوض
بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعنى زيد قام وعمرو وكلمته مثال اورده سيبويه واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدء والمعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه و
الواجب فى الجملة التى هى خبر المبتدء رجوع ضمير الى المبتدء وليس فى عمرو وكلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى هى انه
يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيد كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش وهى انه لا يجوز
عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها للسيرافى وهو جواب عن جميع العبارات ان
غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الخبر منها وتصحيح المثال اليك
بزيادة ضمير فيه نحو عمرو وكلمته فى داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد
للخبر اذا كان جملة من ضمير فتصحيح المثال اذا اراد ولجاب بعضهم عن الوجه الاول بانه ليس بمسلم انّ حكم المعطوف حكم
المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رُبَّ شاةٍ وسَخْلتِها وَرُدَّ بان سخلتها ايضا نكرة كما ياتى فى باب المضمرات واجيب
عن الوجه الثانى بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام
المعطوف عليه واجاب ابو على عن اعتراض الاخفش بان الاعراب لما لم يظهر فى المعطوف عليه جاز ان تعطف عليه
جملة لا اعراب لها واشدُّ الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافى فى ثوان مثل هذا المثال اجازة سيبويه مُسَوِّيًا
بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف عن الضمير مجوزه ابو على على ان
الرفع فيه اولى من النصب وان زدت فى الجملة المعطوفة ضميرا راجعا الى المبتدء الاول فلا خلاف فى جوازه ومثل قولك
زيد قام وعمرا اكرمته قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمته يستوى فى بكرا الوجهان لان اسم الفاعل الناصب المفعول به
كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمته فالرفع فيه اولى لان اسمى الفاعل والمفعول اذا لم يَنْصبا المفعول به
لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجئ فى باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو زيد مصرىٌّ حماره قوله ويجب

النصب

النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته حرف الشرط ان دلو نحو لو زيدا اكرمته

واما اما ففي وان كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخويها انما وجب لاجل

الفعل المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجئ غير مفسر بشئ فلا يكون من هذا الباب وتفصيله اما

يكن من شئ وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذما عند سيبويه ويقبح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع

او منصوب نحو اذ ما زيد قام واذ ما زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو اربعة هلا

والا ولولا ولوما وعند الخليل الا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجئ من قوله الا رجلا جزاه الله خيرا التقدير الا ترونني

اي هلا ترونني وحرف التحضيض لا تدخل الا على الافعال بالاستقراء اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما

مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر كما في قوله ع تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بني ضوطرى لولا الكمي

المقنعا اي لولا تعدون وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان سيفا فسيف واطلبوا العلم ولو

بالصين والاشك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل فكان القياس اختصاص

الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك الاصل من الاختصاص كحروف التحضيض وبعضها اختصت

بالاسمية كليت ولعل وبعضها استعملت في القبيلتين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف

في اختصاصها بالافعال كالا للعرض على ما يجئ الكلام عليه في اسم لا لنفي الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع في نحو ان امرؤ

هلك يجوز عند الاخفش والفراء ان يكون مبتدء والمشهور وجوب النصب في ان زيدا ضربته والا زيدا تضربه في العرض

قوله وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده

فعل ولكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه لان عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا

وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك

ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه يجوز

ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر اي ازيد ذهب الذهاب به فيكون

المجرور في محل النصب فنصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله

وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب

تشخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيدا ضربته لازم الفعل الظ

على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع او النصب اذ

ضميره او متعلقه نائبه كما ان عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم فتنوي في ازيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه

او ذهب بغلامه رافعا وتنوي في ان زيدا ضربته او حق عليه الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا

قوله وكذا كل شئ فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل

بالرفع وهنا لو نصبت كل شئ بفعلوا لم يبق معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الزبر كل شئ ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا ونحن

لم نفعل في الزبر اي في صحائف اعمالنا شيئا اذ لم نوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار لغتا لكل شئ

صار المعنى فعلوا كل شئ مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه

ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شئ اى كل ما فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر

صغيرة ولا كبيرة قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب

جميع الشرائط فيه حاصلة في بادى النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو مختار فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه

على الرفع الا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرء بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقراء لا يجوز على غير المختار

تمحل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فنقول لا بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى

اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجئ في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها لغرض كما في وربك فكبر واما اليتيم

فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الآية هي كذلك لكون الالف

واللام في الزانية مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلة كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء وهذا الذي

ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما

جملتان اى الزانية مبتدأ محذوف المضاف اى حكم الزانية والخبر محذوف اى فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا وهو

الذي وعد وابان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اى ان ثبت زناها فاجلد والخرج ايضا بقوله مشتغل عنه

بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اى لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار

النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه هذا آخر شرح ما ذكره

المصنف واعلم ان ما يشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون

مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم تضرب الا اياه ان تضرب زيدا لم

تضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع

من استجارك المقدر مقام الضمير من استجارك المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضربت المقدر موقع

الضمير من المفسر وما بعد الا اذا كان فاعلا او مفعولا مثبت لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب

وليس قبل الاسم المذكور الا حرف ينتقض نفي الفعل المقدر كما نقض الا المذكور قبل المشتغل به نفي المفسر فلم يبق الا اضمار

الفعل الموجب ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفيه بالا فقام زيد في مثالنا يوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا تضرب زيدا

يوافق لم تضرب الا اياه فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه ضمير

ومتعلق به كذلك اى متخالفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك فالاول على ثلثة اضرب لان الضميرين

اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك الخيار في اضمار ذي الرافع لذلك الاسم المذكور

واضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت هكذا لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو

فلو تسلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه

الا هو لان المشتغل به اذن بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال

اذ الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان

كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيد اعطاك اياه واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعولين

ضميرين لشئ واحد لكون احدهما منفصلا وكذا ان زيد لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان

١٢٦ رضی شرح کافیه

ضمیرین

لم يضرب زيد لم يضرب الا اياه ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه والمفعول
مفسر الفاعل الذی هو ضمير متصل وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول فی نحو زيدا ضرب فكيف يجوز
مع تاخره ولكان بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا لو اعتبرت المنفصل فی زيدا
لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوزان والثانی ای الذی المتصل فيه
منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو ای لم يضرب زيدا لم يضرب به الا هو ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير ان
ضربه زيد والفاعل مفسر للمفعول الذی هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا متصلين ولا بد
ان يكون الفعل من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول فی المعنی
متصلين ولا يجوز ذلك الا فی افعال القلوب كما يجیء فی بابها انظر تا فان كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه اعتبارا
بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائما ای ان علم زيد علمه قائما اذ لو نصبت لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيفسر
المفعول الفاعل الذی هو ضمير متصل ولا يجوز الا فی افعال القلوب ولا فی غيرها مع تقدم المفعول نحو زيدا علم قائما
فكيف مع تاخره عن الضمير ولكان بالتسليط ان زيدا علم قائما ولا يجوز ايضا لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا
الی ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا بكل واحد من ضميری المفسر كقولك بعد جری ذكر زيد ان اياه علمه قائما
ای ان علمه علمه قائما اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله وبالتسليط ان اياه علم قائما ويجوز ان هو علمه قائما ای
ان علم علمه قائما باستتار الضمير لما ظهر العامل واما المفسر الذی معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان
زيد ضرب غلامه وان زيد اضرب به غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالمتعلق
فيجب فی ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بمتعلق الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا وضمير لابس لزيد و
لا يجوز لما قدمنا وعلی ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفا فی مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا ای متعلق زيد
فيكون المفعول فی اللفظ مفسر الفاعل وهو ضمير متصل وفی التقدير يذيل المفعول مفسر للفاعل ولا يجوزان مع تقدم
المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضربت فكيف مع تاخره وبالتسليط يصير ان زيدا لابس وان زيدا ضرب ای
متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير فی المسئلتين منفصلا جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا
لم يضرب غلامه الا اياه وان زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير الرفع فی المسئلة الاولی ان لم يضرب زيدا ای متعلق
زيد لم يضرب غلامه الا اياه وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسليط ان زيدا
ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنی حذفت اداة الاستثناء فصيرت الفعل موجبا ليبقی معنی ايجاب الضرب
لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع فی الثانية ان ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا
ای متعلق زيد لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيد ابضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو علی تقدير المصنف
وبالتسليط ان زيدا ای غلام زيد لم يضرب الا هو وعلی تقدير المصنف ان زيدا لم يلابس بضرب غلامه الا هو واما المفسر
الذی معه متعلقان بضميری الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك فی الاسم المذكور الرفع
والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيد ای متعلق زيد ضرب اخوه اياه وتقدير النصب ان ضرب زيدا ای متعلق زيد ضرب
اخوه اياه وبالتسليط ان زيدا ای ابا زيد ضرب اخوه وعلی تقدير المصنف ان زيدا لابس بضرب ابيه هذا ما عرض اتمام

[illegible]

هذا الباب والله اعلم بالصواب. قوله الرابع التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده وذكر المحذر منه مكررا نحو اياك
والاسد اياك وان تحذف والطريق الطريق سمي اللفظ المحذر به من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع
انه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير قوله هو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده موذن بان لفظ التحذير هو اياك دون
المعطوف وليس كذا بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه والصحيح ان يقال لفظ التحذير على ضربين اما لفظ المحذر
منه مكررا معمولا لبعد مقدرا نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا
قوله تحذيرا مما بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان يقدر اتق تحذيرا مما بعد ذلك المعمول
كالاسد الذي بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعض السماجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال
اتقيت زيدا من الاسد اي نحيته ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر
مصدر ففي عطفه على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو ذكر معمول او ذكر المحذر منه
وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الاترى الى قوله الثاني المنادى الثالث ما
اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ مالم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا
متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في نحو جاءني زيد وعمرو بل لو كانت منفصلة جازت المخالفة
بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم ثم يبدو لك فتقول او امشي بمعنى بل انا امشي فيكون للاضراب عن الاول و
الاثبات للثاني كما يجيء في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا لو قال ولا تطع كفورا
لانقلب المعنى لانها اذن اضرابية بمعنى بل فيكون للاضراب عن النهي عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر كان اضرابا عن
قوله معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان تقول كل محذر معمول لحذر او بعد
او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه
مكرر معمول لبعد فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياي والشر وجاز راسك والسيف فالمحذر اذن اما ظاهر
او مضمر والظاهر يجيء الا مضافا الى المخاطب والمضمر يجيء في الاغلب مخاطبا وقد يجيء متكلما كحمار واذا كان معطوفا على
المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه الشواب شاذ من
وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيبويه يقدر نحو اياي والشر نح
الحذر وبحو قال الخليل وبعضهم تقول اياك فيقول اياي اذا قيل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي ولحفظ وغير
سيبويه يقدر في نحو اياي والشر حذر خطابا كما في اياك وقوله سيبويه اولى ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا
كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياي وان يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اي
لابعدن نفسي عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اي بعد وني عن مشاهدة حذفه واما الثاني اعني المحذر منه
المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك نفسك واياك اياك واياه اياه واياي اياي سواء كان الظاهر مضافا الى
المضمر متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى
ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الآخرون وهو الاولى لعدم
سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة اختصاص وجوب الحذف

١٢٨

بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن
وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز لظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان اصل اياك
والاسد اتق تلاقي نفسك والاسد ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف
فقالوا اتق نفسك ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذف النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف
الفاعل مع الفعل فوجب الكاف لم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما يجئ في باب المضمرات فصار منفصلا ولا يرى ان هذا
الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو يتقدير اياك باعد ونحو باضمار العامل بعد المفعول وانما جاز اجتماع
ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون احدهما منفصلا كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياي فان قلت بينهما
فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر اي ما ضربت احدا الا اياي
فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك اياي ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم
حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياي
ضربت وايضا الظاهر من كلام العرب ان المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المصنف في شرح المفصل عند
قول جار الله احمد بمعنى اياي ضربت ما ضربت الا اياي واياك نعبد اي ما نعبد الا اياك وانما وجب حذف العامل
في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر الذي ذكرنا انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اي بعد نفسك من الاسد
وفحوى هذا الكلام احذر الاسد ومعنى الاسد اي بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان تبعيد الاسد
عن نفسك يراد به ان تتباعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه
وهما متخالفان فكيف جاز العطف فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التي انتسب بها المعطوف
عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اي مبعدا وكذا الاسد مبعد اذا المعنى اياك بعد وبعد
الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع
تقدير من اذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما ان يكون مع ان او لا معها فالذي بغير ان نحو اياك والاسد يجوز فيه هذا
الوجهان كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اي بعد نفسك من الاسد
والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار
لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد
اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذي هو مع المجرور كشئ واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صار ان
مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي هي باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى
لضعف حرف الجر عن العمل مقدرا ونحو الله لافعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماعي نحو استغفرت الله ذنبا اي
من ذنب وبغاه الخير اي بغى له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع
غير ان وان ولم يثبت فلهذا لم يجز حذف الجار من اياك من الاسد اذ لم يسمع فان قيل فاحذف العاطف
قلت حذف ايضا لا يجوز وهو اشذ من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير في غيرهما واما حذف
العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك

اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب :. فاما الضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب بالحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تمارى فحمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به مع هذا الحجة قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابى اسحق ولا يمتنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع وقد ترك المصنف بابا اخر مما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا او معطوفا عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله سه اخاك اخاك ان من لا اخا له :. كساع الى الهيجا بغير سلاح :. والذى مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك وان لم يكرر وخلا من العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع قوله المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضمونه فعلته امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلم يكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما ينتصب بتقديره وشرط نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير فى فالاولى ان يقال هو المقدر بفى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور قوله وشرط نصبه تقدير فى وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامهما ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اى مبهمها وموقتها تقبل ذلك اى تقبل النصب بتقدير فى والمبهم من الزمان هو الذى لا حد له يحصره معرفة كانت او نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان قوله وظرف المكان ان كان مبهما اختلف فى تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشىء لان نحو جلست خلفك وامامك منتصب بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا فى الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف فى انتصابها على الظرفية فقال هؤلاء ينتصب من المكان على الظرفية نوعان المبهم والمعدود ويدخل فى المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء وما هو بمعناها ويستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل فى جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج الدار كما يقال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل فى داخلها وفى جوفه وقيل المبهم من المكان ما ثبت له اسمه لاجل اضافته الى شىء خارج عن مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجه بمعنى جهة وعند ولدى ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وما هو بمعناه ويخرج عنه المعدود بالمساحة كالميل والفرسخ والبريد فلا جرم يقول هؤلاء ينتصب من المكان شيئان المبهم والمعدود على ما قال الجزولى وتكلف المصنف لادخال المعدود فى لفظ المبهم بان قال المبهم

بحث المفعول فيه

ق الميما الخبر يعنى ويقصر ١٢ اس بعض النسخ هكذا والاختلاف فى انتصابها على الظرفية وقيل المبهم من المكان ما ثبت الخ وقد وقع فيما عندى هكذا فقال بعضهم الى قوله ونحو جهة فتامل ١٢ س

ماثبت له اسمه بسبب امر غير داخل فى مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان لم يصر فرسخا بالنظر الى
ذاته بل بسبب القياس المساحى الذى هو امر خارج عن مسماه وقال الموقت ماكان له اسم بسبب امر داخل فى مسماه كاعلام
المواضع فانها اعلام لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد و سوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع بسبب
اشياء داخلة فيها كالدور فى البلد والدكاكين فى السوق والبيت فى الدار واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال
وبين وحذاء فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن باعتبار ما تضاف اليه وينبغى ان يستثنى من
المبهم فى قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا بعض ما فى اوله ميم زائدة
من اسم مكان لانه انما يثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث شئ خارج عن مسمى المكان
مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله
تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون فى مكان اولا والثانى لا ينتصب
على الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت و سكنت وهو كالمضرب
والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول ينتصب ايضا على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس
والمقعد والماوى والمسند والمقيل والمبيت بقول قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسددت مسده
وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون
وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا
مبيعته واقمت مشتاه وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم
موضع بكر وقتلته مكان القراءة وشتمتك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات
الست والموقت ما سواها وهذا القول هو الذى ذكره المصنف فى الكافية ثم قالوا حمل عند ولدى وبين ووسط الدار من
الموقت على الجهات فانتصبت انتصابها لمشابهتها للجهات فى الابهام قال المصنف وكذا حمل لفظ مكان على الجهات لا
لابهامه فان قولك جلست مكان زيد لا ابهام هنا فى لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف فى منه تخفيفا ولا ينبغى
للمص هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا
وينبغى على قول هؤلاء الاكثرين ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات الست لمشابهتها لها فى الانتقال فان تعيين ابتداء
الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداما واليمين شمالا هذا واعلم انه
انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب فى مدلوله وفى غيره واما
المكان فلما لم يكن لفظ الفعل والا على شئ منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان
ما شابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلثة وهو غير المحصود منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل
فى نوعى المكان كما فى الازمنة الثلثة واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه وقمت مبيته فلكونه متضمنا
لمصدر بمعناه الاستقرار فى ظرف فمضمونه مشعر بكونه طرفا للحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف
نحو للمضرب والمقتل فلا جرم لم ينصب على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار واما قول المصنف فى الشرح لما كان ظرف
الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فهو مغالطة منشاها الاشتراك فى لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على

١٣١

المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اى المحصور كاليوم والليلة وتمثيله قوله الفعل لمكان يدل على
المكان المبهم تعدى اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من
دلالة اللفظ على الشئ الدلالة الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على
مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذى فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور فى
الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية
كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلتُ الدارَ ونزلتُ الخانَ وسكنتُ الغرفةَ وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال
الثلثة فحذف حرف الجر اعنى فى معها فى غير المبهم ايضا وانتصابُ ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال الجرمى
دخلت متعدٍّ فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة بعد دخلت يلزمها فى نحو دخلت
فى الامر ودخلتُ فى مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل فى مع الامكنة ايضا بعد نحو دخلتُ فى البلد كذا نحو قوله تعالى
وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا او قولك نزلتُ فى الخان وكونُ مصدر دخلت الدخول والفعول فى مصادر اللازم
اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا يرجّحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو ذهبتُ الشام فانتصاب
الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهو شاذ وكذا قوله ؎ فلا يُعيِنَنَّكُم قَنًا وعُوارِضًا ؞ ولاُقبِلَنَّ الخيلَ لابة ضرغد
اى فى قنا وفى عُوارض وهما موضعان ومثله قوله ؎ لَدْنٌ بهزّ الكفِّ يعسِلُ متنُهُ ؞ فيه كما عسَلَ الطريقَ الثعلبُ
ويكثر حذف فى وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق بالقياس نحو هو منى
مَزجرَ الكلب ومَناطَ الثريا ومَقعَدَ الخاتن ومنزلةَ الشغاف ولا باس ان نذكر بعض ما اهمله المصنف من
احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت فقلتَ شهرًا استغرق السير جميع الشهر
ليله ونهاره الا ان تقصد المبالغة والتجوز ولذا اذا قلت شهر رمضان فان لم يمكن استغراق الجميع استغرق منه
ما امكن كما تقول شهرا فى جواب كم صمتَ او كم سرتَ فالاول يعم جميع ايامه والثانى جميع لياليه والذى يصلح جوابا
لمتى هو الزمان المختص معدودا كان كالعشر الاول من رمضان او لا ومحدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمن الماضى
ومعرفة كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم
وثلثة ايام وكذا لو قلت ثلثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلثة الاولى من رمضان جاز لاختصاصها
ويجوز فى جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة فى جواب متى سرت وان وجب
التعميم فهو له كيوم الجمعة فى جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فهو له كيوم الجمعة
فى جواب متى خرجت من البلد فما لا يصلح الا جوابا لمتى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا جوابا
لكم المعدود غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر الاولى من رمضان
قال سيبويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الا جوابا لكم يعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل
والنهار اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين فيقعان جوابا لمتى وقال سيبويه اسماء
الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم تضف اليها اسم الشهر فهى كالدهر والليل والنهار والابد تكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوهن جملة واحدة للعدد كايام

^١ عوارض القم العين جبل ببلاد طى عليه قبر حاتم وقنى ايضا جبل ومر عنه الصلصل ويقال بقرة ينصرف على الاول ولا ينصرف على الثانى ١٢ س
^٢ الاية الخيل الفرسان والخيول ايضا ١٣٢ والخيل الفرسان والخيول ايضا يقال اقبلته الشئ اى جعلته يلى قبالته يقال اقبلنا الرماح نحو القوم واقبلنا الابل افواه الوادى ١٢ س
^٣ رمح لدن وتاج لدن عسل الذئب يعسل عسلانا وهو الخبب وعسل الرمح عسلانا اهتز واضطرب وهو عسال قد يقال اللين ١٢ س
^٤ متن السهم ما دون النصل ١٢ س
^٥ الشغاف غلاف القلب وهو جلدة دونه كالحجاب ١٢ س وسطه ١٢ صحاح

حلبی

كانك قلت سير عليه الثلثون يوما اذا قلت سير عليه صفرُ فيستغرقها السير ولو اضفت اليها شهرًا صارت
كيوم الجمعة وصلح جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها ونعمت والا فاى فرق بينهما من حيث المعنى
قوله كانه قيل سير عليه الثلثون يوما فانا قلنا ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر
الاول من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف فى التصرف وضده وفى الانصراف وضده فنقول المراد بغير المتصرف
من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير فى او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى ايضا ويجر اين بالى ايضا مع عدم
تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها بمعنى فى نحو جئتك من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب
واما نحو جئت من عندك وهب لى من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى فى او
انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل ياتى فى الظروف المبنية وكصباح ومساء بيوم
يوم كما يجئ فى المركبات وقد يجئ حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالته وقوله تعالى بعد اذ انزلت
ومنه من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمين و
ذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه الاربعة بغير هاء واما سمع فى هذه الاوقات ولا ينقاس
عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية فى غير لغة خثعم وهم يصرفونها قال شاعرهم سعزمت على اقامة
ذى صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرة التصرف كما يجئ فى الظروف المبنية ومعنى الظروف
المركبة المذكورة يجئ فى المركبات ومعنى ذات مرة واخواته يجئ فى باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اى فراق
يقال ذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم ياتيه ومعنى التصغير تقريب
زمن اللقاء اعنى بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع ومن المعربات غير المتصرفة ما عين
من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعنى بالتعيين ان تريد
غدوة يومك وبكرته وضحاه وضحوته وبكره وسحره وعشيته وعتمة ليلك ومساءها نقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت
نهارك وليلك وغدوة وبكرة تكونان ايضا علمين ولا تريد بهما غدوة يومك وبكرته كما سيجئ حكمها فتكونان اذن
متصرفتين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبنى على كونها معينة من دون العلمية وذلك انهم جعلوا
الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة لازما الطريقة واحدة اعنى الظرفية تنبيها على مخالفة
لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صارت معرفة فلابد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف
كانت نكرات فتعينت لمجرد عناية المتكلم لا بالآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية
وضحوة من هذه الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تتصرف فتعريف هذه الاسماء اذن
بكونها معدولة عن اللام فهى معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس فى لغة اهل الحجاز اعنى البناء
اذ لو تضمنتها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المهدة ان لفظ الجنس لا يطلق على
واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء كان علما اولا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون
الرسول بلى وجد سحر من جملة هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل
عن اللام لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن اللام فهو مبنى عنده كامس عند الحجازيين و على

كلا القولين فهو يخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري
ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق عبد القاهر عتمة وضحوة معينتين بسحر في منع الصرف الا عن
سماع والاولى منعه اذ لم تسمعا الا منونتين فكل ما ثبت ترك تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند
بعضهم واما للعلمية المقدرة كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد
بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيك بكرة وهو
يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانتا علمين للجنس كما يجيء فيقدر
العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعيينها من دون علمية ولا آلة تعريف
وتعينها كذلك مستند الى السماع فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وغدية وغيرها فلا يثبت
اذن عدم تصرفها فالظروف الثلثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة كانت متصرفة
نحو صيد عليه غدوة وغدوة واذا انصرفت واردت تعيينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة تقول رايته عند السحر الاعلى ولا تقول
عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فتقول غدوة وبكرة غير منصرفتين اتفاقا وان لم تكونا
معينتين لكونهما من اعلام الاجناس كاسامة تقول في التعيين اتيتك اليوم غدوة وبكرة وفي غير التعيين لقيته
العام الاول او يوما من الايام غدوة او بكرة فيمتنع الصرف في الحالين فهو في غير التعيين كما تقول رايت اسامة
وان كنت لقيت واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام وان علميتها لفظية
لا معنى تحتها واذا لم يقصد تعيينهما جاز ايضا تنوينهما اتفاقا قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب
غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كل ورب من خواص النكرات والاغلب في اعلام الاجناس من ان تكون موضوعة
اعلاما لا منقولة من النكرات نحو اسامة وثعالة وجيئل فهي مرتجلة في اعلام الاجناس كسعاد وزينب في
اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة هي الجنس كقولك هذه غداة باردة ونحن في غداة طيبة و
قد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرء بالغدوة والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة
وبكرة محمولة عليها لاجتماعها في المعنى وفي البنية كما ان يدع محمول على يذر في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة
وضعت نكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة بعد فينة وللفينة بعد الفينة اي الحين
بعد الحين فهي علم الجنس كما تقول لقيته في ندرى ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع
التنوين في عشية كما في غدوة بمعنى انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي في
حكاية سيبويه لا نرد وسحر غير منصرف لا لكونه علم الجنس بل اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية
ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال
والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ولفظا يمين وشمال كثيرا التصرف
وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط
ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق ؎ صلاة ودرس وسطها قد تفلقا ووسط بتحريك
السين متصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنيان اخران وهي في احدهما متصرفة وذلك معنى اسفل نحو انت

الحيال اسم للضبع على فيعل وهي معرفة بلا لف ولام وقال ابو علي النحوي ربما قالوا جيل للتخفيف ويكون الياء مصححا لان الهمزة مبقاة في النية ١٢ صحاح
يقال فلان حوله وحواله وحواليه وحواليه ولا تقل حواليه بالكسر ١٢ س
الصلاة الفهر وكذلك الصلاءة بالهمزة قال امرؤ القيس ... عروس او صلاية حنظل فاضاف الى الحنظل ١٣
لانه يفلق به اذا يبس ... الفهر حجر ملء الكف ١٢ س
صلاءة بنت اصغر باليمن تجوز به الفهر ١٢ فلفلت ... درس ... فانفلق وتفلق اي تشقق فانشق ١٢ س

دون زيد اذا كان لزيد مرتبة عالية وللمخاطب مرتبة تحتها فيوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد ويتصرف
فيها بهذا المعنى نحو هذا شئ دون اى خسيس ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ
من دونه الهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب الله الذى خلقهم وورائهم فهم كانهم قد امر في
المكان تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله ع الا قالت الخنساء يوم
لقيتها اراك حديثا ناعم البال افرعا اى زمانا حديثا وجوز فى لفظ مليًّا وقريبًا خاصة التصرف نحو قولك وسير على الفرس
ملىّ من الدهر وقريب ومليًّا وقريبًا واما غير سيبويه فانهم اختاروا فى الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما
اختير نصبها او وجب ليكون ادلّ على موصوفها الذى هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من
الظروف فسماعى واعلم انه يكثر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو انتظرنى جزر جزورين وسير عليه ترويحتين اى مثل
زمان جزر جزورين ومثل زمان ترويحتين قال الله تعالى وادبار النجوم اى وقت ادبارها فكل ذلك على حذف المضاف
وعند ابى على ان المصدر يقام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس بكونهما مدلولى الفعل و
لذلك ينصب الفعل مبهمهما وموقتهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا
يكون اسم الزمان ويقل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اى بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه
مقام المضاف الذى هو مكان نحو مشيت غلوة سهم ورميته نشابة اى مسافة غلوة سهم وفى الحديث اقطع النبى
زبيرا حضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذى هو اسم عين مقام مضافه الذى هو مصدر قائم مقام
مضافه الذى هو حين نحو لا آتيك السمر والقمر اى مدة طلوع القمر ومنه قوله باكرت حاجتها الدجاج اى وقت
صياحه هذا اذا كان باكرت بمعنى بكرت لا غالبت بالبكور قال النحاة قد يتوسع فى الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به
فيسوغ ان يضمر مستغنيا عن لفظة فى كقولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله
تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله ع يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع
فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا يتوسع فى ظرف المتعدى الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا
درهما قال لان المتعدى الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع فى ظرف المتعدى الى ثلثة فلم يجوزه
الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه متعد اكثر من ثلثة وجوزوا فى الناقصة نحو يوم الجمعة ليسه زيد
قائما هذا ما قالوا والذى ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان فى الاصل خرجت فى يوم الجمعة كان
يوم الجمعة مع الجار مفعولا به بسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف فى اللفظ والمعنى على ما كان وكذا
المفعول له هو ايضا فى الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فيهما مثل ذنبا فى قولك
استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرف الجر فى الاصار قياسا فى البابين كما كان حذف حرف الجر قياسا مع ان وانّ وليس بقياس
فى غير المواضع الثلثة فلا يقول فى مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا فى بابى المفعول فيه والمفعول له بالضابط
المعينة لكل منهما لقوة الدلالة على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين
المذكورين واما قول المصنف فى نحو يوم الجمعة صمته ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان
او المكان فمنقوض نحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا ههنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان فى نحو مكر الليل وسارق

الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصّلنا ان
جميع المفعول فيه هو المفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة فنقول
اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون غير محضة بالشرايط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام
كمالك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا انه كالمضاف الى المفعول به
الذي كان منتصبا بنزع الخافض كقوله سه باكرت حاجتها الدجاج لسحرة اي حاجتي اليها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام
للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملابسة نحو كوكب الخرقاء وقتيل الطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المصنف عه
ما يجيء في باب الاضافة قوله وينصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل
جائز الاظهار او ممتنعه كما في المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت اي سرت
يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الآن اي كان ذلك حينئذ واسمع الآن والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه و
ما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه وان شئت فيه ومثال
ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في الصيف ما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم
الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا
خلافا للزجاج فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل او شبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور
احتراز عن قولك قد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك
عاملا فيه فالحق ان نقول في المفعول له ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله
من زمان او مكان لئلا ينتقض الحد ان بقولك ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر
المصنف مثالين للمفعول له ليبين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم
وجوده عليه كما في قعدت جبنا فالمفعول له هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود الفعل كما في
قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي
احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود
فالمفعول له هو العلة العاملة وليس بمعلول له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة
التاديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرد لان التاديب
علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وهي تدخل على العلة لا المعلل نحو
فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج مذهبه ان ما يسميه النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع
وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب
مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا
في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده
جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء او النصح او نحوه فان المجيء ليس بيانا للاصلاح بل بيانا

واعطاء

له اخر والاعلى منهما حين بينهما باشتر للبيد والضميم للحجر والعلل الثمر [illegible] اثنتان لي انقال عليه
١٣٦
رضي شرح كافية
ويقال بالكسر والضم اذا نقاه والسقية الثانية عن نفسه تعدى والاستعدى لا زمر

لاعطاء او النصح كما صرحت به ولعله يقدر في مثله قعود جبن ومجئ اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف
قال المصنف ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق
فكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان ضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا
دون الثاني واي منع في ان يتفق في المعنى المقصود المختلفات في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت
ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي تكون حالا
فيلزم تنكيره ويقدر نحو قوله حذر الموت بحاذرين الموت ليكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله
وزعل المحبور والهول من تهول الهبور الا ان يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما اي زعلا زعل المحبور ومهولا الهول
على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك ووحدك على ما يجئ في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين
لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو
للسمن ولاكرامك الزائر في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما
قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن
فعل له المجئ لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحده الصحيح هو
المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى تشاركهما في الفاعل ان تقوما بشئ
واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم وتشاركهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض زمان المصدر
كجئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او
بالعكس نحو جئتك اصطلاحا لحالك وشهدت الحرب القاء للهدنة بين الفريقين واذا كان الحدث المعلل تفصيلا
وتفسيرا للمصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في الزمان بل هما في
الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة والعلة
ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هي اثره اي ضربته لتادبه لكن لو صرحت
بما هو العلة اعني التادب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف
يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد ∴ والشيخ ان قومته من زيغه ∴ لم يقم التثقيف منه ما التوى ∴ وانما نصب هذا
المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته للحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بينا وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في
الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي ع
في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله
ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف
حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج ∴ يركب كل عاقر جمهور ∴ مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان
الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في
التذكرة على القراءة الشاذة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا

له قد يقال المفهوم هو الاتفاق في المفهوم دون الاتفاق في مال المعنى والمقصود منه ١٢

ص ٢ سه اول يقوم الشارح من ان يكون فيستوي بالتفاع منه

ص ٣ والمعنى مدرس العاقر الغليظ من الرمل لا ينبت شيئا والجمهور الرملة المشرفة على ما حولها وبمعنى الجمعة والجمهور من الناس جلهم والزعل النشاط وقد زعل بالكسر فهو زعل والمحبور والمسرور ١٢ صحاح

١٣٧ من التهور والمتهور المنهدم

والهبور الغبار ما طار من الارض والجمع الهبور ١٢ س

بحث المفعول معه

قوله وانما يجوز حذفها اى حذف اللام قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل
الفعل الناصب له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اى اذا اشتركا فى الفاعل كما ذكرنا واقتصر المصنف على شرطين مما شرط
فى المفعول له فلم يشترط كونه مصدرا لدخول فى قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ولم يشترط كونه تبتقدير اللام وجوابه
وان يكون من غير لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على ايجاد
الفعل والحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل تنقضى ولا تبقى حتى تكون حاملة على
الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تبقى والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا
فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينتقض ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك
وضربته تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اى ارادة اصلاح او ارادة تاديب قلنا فيجوز ايضا جئتك اكرامك
لى وجئتك اليوم اكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور بل جوز جئتك سمنا ولبنا فظهر ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر
المضاف فنقول المفعول له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب كما
قالوا واما ان يتقدم على الفعل تصورا اى يكون غرضا ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويما وجئته اصلاحا قال
المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان علة الافعال كثيرا ما تجئ جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين
ظاهرة مشهورة فى العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلية وحصول الشرطين دليل
عليها ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهته الحال والتمييز وبيت العجاج قاض عليه وكذا قول حاتم
واغفر عوراء الكريم ادخاره ❊ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ❊ وكذا قوله تعالى حذر الموت وقال الجزولى اذا انجر باللام وجب
تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه فى حال تنكيره يشبه
الحال والتمييز فى كون البيان بنكرة فوجب انتصابه مثلهما والظ جواز ذلك الا ترى الى قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا
حرمنا والباء للسببية ههنا كاللام قال المالكى اذا حصل الشرائط فجر المقترن بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس و
يستوى الامران فى المضاف هذا قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع والتعلل قوله المفعول معه هو المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول فعل لفظا ومعنى قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعته فى كل رجل وضيعته فانها مصاحبة
لكل رجل لان الواو بمعنى مع ونعنى بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول فى ذلك الفعل فى وقت واحد فزيد فى
سرت وزيدا مشارك للمتكلم فى السير فى وقت واحد اى وقع سيرهما معا وفى قولك سرت انا وزيد بالعطف يشاركه
فى السير لكن لا يلزم كون السيرين فى وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول الفعل الذى يصاحبه المفعول معه فاعلا
كما فى سرت وزيدا انظر الى ان عمرا فى قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه وينتقض ما قاله
بنحو حسبك وزيدا درهم فان الكاف مفعول فى المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا فى المثال المذكور للعطف فلان
اصل الواو التى قبل المفعول معه هو العطف وانما يعدل ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة
لان العطف فى جاءنى زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين فى المجئ ويحتمل حصول مجئ احدهما قبل الآخر والنصب نص فى
المصاحبة وفى قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون فى العطف الذى هو الاصل
الظهر قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وزيدا اى ان لم يجز العطف تعين

النصب

النصب نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو مالزيد وعمرو والا تعين النصب نحو مالك و
زيدا وماشانك وعمرا لان المعنى ماتصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه
بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف
الذي فيه معنى الجمع كما يجئ في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا
يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه على المعمول المصاحب تمسكا
بقوله ~ جمعت وفحشا غيبة ونميمة ۞ ثلث خلال لست عنها بمرعوٍ ۞ والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة
وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدء والاولى احالة العمل
على العامل اللفظي مالم يضطر الى العامل المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو كانك قلت جاء البرد
ولابس او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والاولى رعاية اصل
الواو في كونها غير عاملة ولو نصبت بمعنى مع مطردا لنصبت في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك
ان الواو لما اقيمت مقام مع المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية
كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل
وضيعته قوله وان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرا
انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك لانه مخالفة للاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا
هو النص على المصاحبة وقوله جئت انا وزيد وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في جئت
انا وزيد عند عبد القاهر اوجب وذلك ان تاكيد المرفوع المتصل بالمنفصل في الاغلب لاجل العطف وهل يشترط في
نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية
اذ لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في
العطف واجازه غيره استدلالا بقولهم مازلت اسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى وله ان يقول ان ذلك استعارة
للسير لجري النيل لما اقترن بما يصح منه السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم بالغدو
والآصال وقريب منه قوله تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف فعل في المعطوف كقوله
كقوله علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ماء قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان استوى ههنا
ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى وله ان يجوز العطف في هذا المثال ايضا ويقول
استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى
الخشبة فليست الخشبة ارفع من الماء والخشبة ههنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب
في قولك انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم ماله والتقدير الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك
فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدء المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين
ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف والجزء الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث
عشر ثلثة عشر على ما ياتي في باب العدد وقولنا فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان

١٣٩

والمعنى انا لا ادخل بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجزائك عليه لما عملت من ذنبك مكافاته للمجرمين فانت وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعوه عليك فانه حسبك في هذا المعنى ابلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على حذف خبر المبتدء من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذاك وكذا قول العبدي ان نقدكره انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم وربك قوله وان لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مختار ههنا لا واجب وذلك مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مشعر به قوي اولا فالاول نحو مالك لان الجار متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شانك لان قولك شانك بمعنى فعلك وصنعتك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلا لك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرء ونفسه وشانك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا تكلف اولا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شان زيد وعمرو وقال المصنف العطف واجب فيه اذ هو الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لان النص على المصاحبة قد يكون الداعي الى النصب ضرورة وان سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب والا فلا والثاني نحو مالك وزيدا وما شانك بجعل الضمير مكان الظاهر المجرور فالكوفيون يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا لضعفه فقال المصنف ههنا انه يتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شانك او مالك وزيدا او ما شان زيد وعمرا اربعة اوجه الاكثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شانك ومالك اي ما تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيهما معنى الفعل فتضافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذا لك وابا الفوات ما الاستفهامية وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا ومالك ولملابستك عمرا وما شان زيد وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع لان هذا ملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الاخر كما يجيء في باب المصدر وانما قدر سيبويه بهذا التبيين المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل وانما جاز ذلك ههنا القوة الدلالة عليه لان مالك وما شانك اذا جاء بعدها نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو لملابسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع يؤذن بمعنى الملابسة

وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي
وابن خروف الاسم منصوب بلابس كانك قلت مالك لابست زيدا او الواو دال على معنى لابس وانما ارتكبا هذا اتقاء لما
ما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح الجمع
بين الواو وذلك الفعل المقدر فيؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع والقسم الثاني اعني الذي لا شيء
في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد وما التجري والمتعوز فههنا العطف [illegible]
وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية
قال سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بعد كيف و
ذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه منطوق ويرد المبرد تقدير
سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص وانما اراد
التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا
اي ازمان كان قومي والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف او بعد من نحو ما انت وزيدا وكيف
انت وقصعة بالنصب وذلك لاشعارهما وكيف بالفعل لما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما والاولى ان
يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما كل رجل و
ضيعته وانت وشانك فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل او معناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره ١٣١
ابن بابشاد ويجب على مجيز النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت الخبر على هذا فـ
فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم وانا لا ارى منعا من تقدم المفعول معه على عامله اذا تاخر عن
المصاحب الا ان ذلك واو العطف الذي هو الاصل جائز نحو زيدا وعمرا لقيت فتقول العامل في الجماعة واياه كالذي
وفي لحاف وانما امتنع النصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه
حال مما قبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول
معه وقد يجوزان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا الى المعنى والى اصل
الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسيا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسيا
وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول
معه وقالوا لا يجوز ان يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع لا يتعدى
الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما
وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المصنف لا يدخل فيه النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الحدود ان
يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ
عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدأ لا هيئة الفاعل
بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في
قولك جاءني زيد راكبا ورأيت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل والمفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم يجز

لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل اقول لقائل ان يمنع ان الحد ويلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في
حده وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهيته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المفعول مطلقا في حالة
الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا في حالة المجئ فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية عن ضمير
ذي الحال نحو قوله سه يقول وقد تر الوظيف وساقها : الست ترى ان قد اتيت بمؤيد : وقوله سه وقد اغتدي والطير في وكناتها بمنجرد
قيد الاوابد هيكل : ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذا لم يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة
ابراهيم حنيفا وقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر سه كان حواميه مدبرا خضبن وان لم تكن تخضب : وقوله سه عوذ وبهثة
حاشدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب : واما قوله تعالى النار مثواكم اي موضع مثواكم اي ثوائكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما
وهو ضاربني زيد مجردا فالمنصوب فيها حال من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا ولذا يقول ان الحال عما اضيف اليه غير العامل في
الحال لا يجئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما انك لو قلت بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع
ملة ابراهيم جاز فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لانه نائب
عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء
المضاف اليه لان دابر الشئ اصله وكانه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله
كان حواميه مدبرا اي يشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكانه حال من الفاعل او من المفعول وكذا قوله
عليهم حلق الحديد مضاعفا والاولى ان نقول الحال على ضربين مستقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما
فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول وبما يجري
مجراهما فبقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد وركب معه ركوبه غلامه اذا لم نجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول
مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لان الرجع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج النعت بقولنا يتقيد تعلق
الحدث بالفاعل او المفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل
والمفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا وكانه خارجا من جنب صفحة على ما يجئ والحال عن المضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في حد الحال في نحو قوله بقوله وقد تر الوظيف وفي قوله
وقد اغتدي والطير في وكناتها وحد المؤكدة اسم غير حدث يجئ مقررا لمضمون جملة كما يجئ شرحها فقولنا غير حدث
احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم ان الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول
وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة حالية او مقالية تبين صاحب
الحال جاز ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب
صاحبه لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم يقدمه فهو عن المفعول واما اذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فان كان
متفقين فالاولى ان يجمع بينهما فانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا
راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو
لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن فالاولى جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز

اثرت النواة من فاجكه اي ... والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اي يقول الشيخ ... السابق ...

على ضعفٍ جعل حال المفعول بجنبه وتاخيرُ حالِ الفاعلِ نحو لقيتُ زيدا مصعدًا منحدرًا او المصعِد زيد و ذلك لانه لما كان
مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدّمت حال المفعول على حال الفاعل اذ لا اقل من كون احد الحالين
بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدًا
راكبًا وماشيًا قال سه وانّا سوف تدركنا المنايا :: مقدّرةً لنا ومقدّرينا وجوّز الجمهور وهو الحق ان يجئ لشئ واحد
احوالٌ متخالفةٌ متضادةً كانت نحو اشتريت الرُّمانَ حُلوًا حامِضًا او غير متضادّةٍ كقوله تعالى اُخرُج منها
مذءومًا مدحورًا كما يجيئان في خبر المبتدء ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادةً كانت اولا قياسا على الزمان
والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذءوما واستنكر مثله في المتضادة فمنعها بعضهم مط ولا وجه للقياس لان
وقوع الفعل الواحد في زمانين اومكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى
لو عطفت احدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وامامك وكذا يجوزان لم يتباين المكانان او
الزمانان نحو جلست امس وقت الظهر وامامك وسط الدار واما تقييد الحدث بقيدين مختلفين كما في قوله مذءوما
مدحورا او بمتضادين في محلين غير ممتزجين كما في اشتريته ابيض اسود او ممتزجين كما في اشتريته حلوا حامضا
فلا باس به واعلم ان تكرير الحال بعد اما واجب لوجوب تكرير اما نحو اضرب اما قائما واما قاعدا وكذا بعد لا لانها
تكرّر في الاغلب كما يجئ في اسم لا التبرئة نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا ويندر افرادها نحو جاء ني زيد لا راكبا
قوله لفظا او معنى حال من الفاعل والمفعول اي ملفوظا او معنويا وقد ذكرنا الفاعل والمفعول اللفظيين اما المفعول
المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى وهذا بعلي شيخا فان بعلي خبر مبتدء وهو في المعنى المفعول لمدلول هذا اي انبه على بعلي او اشير
اليه شيخا واما الفاعل المعنوي فكما في قوله سه كانّه خارجا من جنب صفحته :: سفّود شرب نسوه عند مفتاد :: اذ المعنى يشبه
خارجا سفّود شرب ولا تفسّره باشبه خارجا لان المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه وقال المصنف في
مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظا لان
الفاعل المستكن كالملفوظ به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي و
ليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيد الا عند من جوّز تخالف عاملي الحال وصاحبها قوله وعاملها الفعل
او شبهه او معناه يعني بشبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه
نحو ها انا زيد قائما عند من جوز هاء التنبيه من دون اسم الاشارة كما يجئ في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذا
زيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا منعما واما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما
ليسا بعاملين لان التمني والترجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر الموخر على ما هو مذهب الاخفش
كما يجئ لكون مضمونه هو المقيّد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت وزيد كعمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون
لفظ دال عليه نحو زيد عمرٌ ومُقبلًا والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو
ما شانك واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعلّ وكانّ وينتقض ما قال باسم الاشارة وحرف التنبيه فانهما

لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما فى الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان وانّ يشبهانه لفظا ومعنى ولا يعملان
فى الحال فالاولى احالة ذلك على استعمالهم وان لا نعلّله قوله وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا
وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متأوّل اما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال
تقييد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عُرِّفت وقع التعريف ضائعا وانما كان
الغالب فى صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميّزها ويخصّصها من بين امثالها اعنى وصفها اولى
من ذكر ما يقيّد الحدث المنسوب اليها اعنى حالها لان الاولى ان يبيّن الشئ اولا ثم يبيّن الحدث المنسوب اليه ثم
يبيّن قيد ذلك الحدث فعلى هذا اوّلت المعرفة حالا لان التعريف عبث ضائع ولم يؤوّل النكرة ذا حال لان غايته
انه على خلاف الاولى فقوله غالبا يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك
هذا مثال تعريف الحال فى الظ ونقول الحال المعرّفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر والمصدر اما معرّف باللام نحو
ارسلها العراك ومعرّف بالاضافة نحو افعله جهدك وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيها قولان قال
سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذا
الطوق اسم وضع موضع الاطاقة والوحد مصدر وحد يحد يتى وحد يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد
ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه
متعلّق بعوده او برجع والحال مؤكّدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى عائدا على ما ابتداه ويجوز
ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اى رجع على بدئه عوده المعهود كانه عُهد منه ان لا يستقر على ما ينتقل اليه
بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو على ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدّر اى ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا اجتهادك ومطيقا
طاقتك ومنفردا وحدك اى انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا احذف العامل وجوبا
كما مرّ فى باب المفعول المطلق فهذه المصادر وان قامت مقام الاحوال منتصبة على المصدرية كما تنتصب على الظرفية ما قام
مقام خبر المبتداء من الظروف نحو زيد قدّامك ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد
ويروى فاوردها العراك قال ع فارسلها العراك ولم يذدها ؛ ولم يشفق على نغص الدخال ؛ يصف الحمار والاتن والذى
فى الورد ان يشرب البعير ثم يردّ من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب
ويقال شرب دخال ويقال نغص البعير اذا لم يتم شربه فمعنى نغص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردها مرة واحدة ولم يخف على
انه لا يتم شرب بعضها الماء بالمزاحمة واما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اى قاضهم
بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى كاسرهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدأ
وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فوه الى فى ثم انمحى عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وفوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منهما معنى
المفرد لان معنى فوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد وادّت مؤدّاه اعرب ما قبل
الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذى قامت مقامه كما قلنا فى باب المفعول المطلق فى فاها لفيك سواء وكذا ينبغى
ان يقول فى يدا بيد اى ذو يد بذى يد على حذف المضاف اى النقد بالنقد وكذا قولهم بعت الشاء شاة بدرهم اى

۱۴۳ رضی شرح کافیه

شاةٌ بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى كل رجل كقوله تعالى علمت نفس ما قدمت واخرت اى

كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل شاة فنصب

ههنا الجزء ان لقبولها الاعراب وقال الخليل يجوز ان تاتى به على الاصل نحو بعت الشاء شاةٌ بدرهم وشاةٌ ودرهمٌ ثم الزم

ما كان مبتدء التنكير لقيامه مقام الحال فاء الى فى شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه ليتنكر لما بقى المعرب

على حرف واحد وقد جاء فما الفم قال المتنبى ــ وقبلتنى على خوف فما لفم ــ فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا

يبقى على حرف وهذا شئ قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم

تابعا لما قبله فى الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم ورايت القوم قضهم بقضيضهم ومررت بالقوم قضهم

بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم لصيرورتها بمعناه كما

ذكرنا فى الحال او على البدل اى جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية

اى لا مع غيره فهو فى المعنى ضد معا فى قولك جاؤا معا وكما ان فى معا خلافا فاهل هو منتصب على الحال اى مجتمعين وعلى

الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده اهو حال اى منفردا او ظرف اى لا مع غيره وجاء

وحده مجرورا فى مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج على منواله مثله

فاستعير للشخص المنقطع النظير ويقال فلان جحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده فى المعجب برائه ويقال جاء على وحده اى

انفراده وعلى بمعنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر لازم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف

ظاهرا من غير المصادر اما باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير والجماء من الجم وهو الكثير يقال امرأة جماء المرافق اى

كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اى الساترين بكثرتهم وجه الارض حذف التاء حملا للفعيل

بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمة الله قريب وهو صفة الجماء اى الجماعة الكثيرة الساترة واللام

فى الاسمين زائدة كما فى قوله ــ ولقد امر على اللئيم يسبنى ✽ فمضيت ثمة قلت لا يعنينى ✽ ويقال ايضا مررت بهم جما

غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال ع يذهب الصالحون اسلافا الاول فالاول اى مترتبين واللام زائدة

كما فى الجماء الغفير وقد يتبع ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءنى الرجال ثلثتهم

واربعتهم وخمستهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها

موقع النكرة اى مجتمعين فى المجئ وبنو تميم يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيد له وربما عومل بالمعاملتين

العدد المركب نحو جاءنى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا كما يجئ فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى

فى قال الكوفيون هو مفعول به اى جاعلا فاه الى فى وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من فيه الى فى ولا يقاس على قولهم فاه

الى فى فلا يقال ماشيته يده بيدى ونحو خالد فالهشام واما قول بعض اصحاب امير المومنين ع فى صفين ــ فما بالنا امس اسد العرين ✽ وما

بالنا اليوم شاء النجف ✽ فعلى حذف المضاف اى مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ويجوز ان يأول بشجعانا وضعافا بلا تقدير مضاف فكما قال

سيبويه فى جهدك ونحوه قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذى الحال اذا اختص بوصف كما جاء فى الحديث سابق

رسول الله صبيرا الجبل فاذ فرش له سابقا وكذا تقول مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل مختالة او سبقه

نفى او شبهه نحو قوله ــ ما حل سعدى غريبا ببلدة ✽ وقيل جاءنى رجل راكبا او نهى او استفهام وذلك لانه يصير المنكر مع سبق هذه الاشياء مستغرقا

١٤٥ اى كانوا مجوزه ... على طريقة الاشد وذلك س

٤٣ على القرابة السيد ... والقريع الفحل لانه مقرع

من الابل اى مختار وانه يقرع الناقة يقال فلان

قريع دهره ١٢ س

٤٣ الجحش ولد الحمار ... يقال للرجل اذا استبد

برايه جحيش وحده وعيير وحده وتثنيه

وجمعه ونيابة منه ١٢ س

٤٣ اى النصب على الحالية والاتباع ١٢ منه

١٤٥ ... العرين والعرينة

مادى الاسد واصل العرين جماعة الشجر ١٢

س ٤٥ النجف والنجفة بالتحريك مكان

لا يعلوه الماء مستطيل منقاد ١٢

س ✗

فلا يبقى فيه ابهام كما ذكرنا في باب المبتدأ او كان معرفة مشاركة لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل وزيد راكبين او تقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل
لانه يؤمن اذن التباس الحال بالوصف اذ الوصف لا يتقدم على الموصوف واما اذا تأخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب
ذي الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما استشهادهم لتقديم الحال على صاحبها المنكر بقوله لمية
موحشا طلل قديم : فلا يستقيم عند من شرط اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من تجويز ارتفاع زيد في نحو
في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها
جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا الحال مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه
اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد
اليه مقيد بكونه موحشا فكيف يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد اي
ضربته قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف ولا على المجرور على الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وان الظرف منه وكذا
الجار والمجرور فعلى ما قال المصنف ينبغي ان لا يتقدم الحال على الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجيزه اصلا نظرا الى
ضعف الظرف واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء على مذهبه من قوة الظرف حتى
جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في
المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله الذي فيه ضعف ثم عند الاخفش ايضا
لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه وعلى ما صاحبه نائب عنه اي المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال
بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز ذلك وقلنا ان الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء ١٣٦
على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها فالحال متأخر عما صاحبها نائبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد وفي الدار زيد
قائما فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار
ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان تقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان الينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر
منه بستين فمنه حال والعامل فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد
ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شأنك وحرف النداء واسماء الاشارة وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال
كل ذلك لضعف مشابهة الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذا ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما في فعل التعجب
فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار
الله في المفصل يؤذن بجواز تقديم الحال عليها واضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه لا يطرد رفعه للظاهر مثلها الا بالشرط
المشروط كما يجئ في بابه واما نحو قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا مثله قائما فسيجيء الكلام عليه عن
قريب واجاز الزجاج ان تقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر او من درهم
عبد الله والاولى المنع لضعف العامل فان اظهرت الكاف فقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور لا يتقدم
عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك في الخبر المبتدأ والاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو
لا يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتك مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على ما عامله اذا كان العامل مصدرا
لتقدمه بان لمعموله وما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول كذا اذا كان العامل صلة للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال

اذ يعنى هذه الموصولات لا يجوز تقدمه على صلاتها وما تأخر عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء في الموصولات من امتناع الفصل
بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتيهما فلا تقول اعجبني مجردة الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا ولا ما مجردة ضرب
زيد هندا واما في سائر الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا بلام الابتداء او لام القسم
جاز تقديم الحال عليه بان تؤخره عن اللام نحو ان زيدا لراكبا سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه
على اللامين لا يجوز لانهما صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم
احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيد راكبا ماش ومجردا مضروب قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من
حيث المعنى لان راكبا في جئتك راكبا بمعنى وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي هو الظرف والجار خاصة سواء
كان بعد المبتدأ نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند
سيبويه مطلقا ويتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدأ كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال وكان على المصنف
ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم على معنوي غيرهما من التنبيه والتشبيه وغير ذلك اتفاقا
واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان يكون خبرا لما هو مبتدأ في الحال او في الاصل وتوسطهما ما يجوز ان ترتفع على انه خبر عن ذلك
المبتدأ وانتصابه على الحالية كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون
يوجبون انتصابه على الحال كما في الايتين لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحالية
راجحة على الخبرية لا واجبة لان الاسم ان يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف الاول متعلقا بالخبر الذي بعده
والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية
الاسم الذي يلي المبتدأ الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب لئلا يكون الظرف متعلقا بل لك الخبر واجاز الفراء والكسائي
نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو يرغب فيك خاصة في حال رغبته
في شيء اي ان يرغب في شيء فهو يرغب فيك قوله ولا على المجرور في الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال
على صاحبه اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان
ذو الحال مرفوعا والحال مؤخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا تقديم الحال على ذي الحال المنصوب
المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضربت قد جرد زيدا واما اذا كان ذو الحال ضميرا فجوزوا تقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا قالوا وذلك
لان ذا الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر لان في الحال ضميرا يعود الى ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضمير
يشتركان في عودهما على مفسرهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلشدة طلب الفعل للفاعل فكان الفاعل ولي الفعل
والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر واما البصرية فاجازوا تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا الا ان
في الحال التاخير عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدأ نحو في داره زيد وفي الفاعل والمفعول نحو قوله تعالى فاوجس في
نفسه خيفة موسى واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة
ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءتني مجردة ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان
جر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصرية يمنعون ايضا تقديمه عليه لعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل كبعض حروفه

فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هند اقال الشاعر ؎ لئن كان برد الماء حران صاديا الى حبيبا انه لحبيب ؛ وقال الآخر ؎ اذا المرء اعيته المروة ناشيا فمطلبها كهلا عليه شديد ؛ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل في الحال في نحو ملة ابراهيم حنيفا اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد الكبا فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال فيه اما من منع فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا نا بينا في حد العامل ان معنى الفعل قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان المضاف مما ليس بعامل في الحال الى ذي الحال الجزئه نحو انظر الى زيد ماشيا او مايقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله ملة ابراهيم حنيفا كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقديم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تجرك ماشيا يد زيد مع انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقدم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها بعد الا او معناها نحو ماجاءني راكبا الا زيد وانما جاءني راكبا زيد لمثل ما مر في باب الفاعل اعني لتغير الحصر والانعكاس لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال الى ضمير عائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيد اخوه

قوله وكل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا رد على النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتاويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا هذا مبسرا اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا او كائنا رطبا وهذه ناقة الله لكم اية اي دالة قال المصنف وهو الحق لاحاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة كما ذكر في حده فكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تاويله بالمشتق وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كما يجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب في الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وذلك نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وقولك جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه كقوله بعض اصحاب امير المؤمنين في بعض ايام الصفين ؎ فما بالنا امس اسد العرين ؛ وما بالنا اليوم شاء النجف ؛ وقول المتنبي ؎ بدت قمرا ومالت خوط بان ؛ وفاحت عنبرا ورنت غزالا ؛ وفي تاويل مثله وجهان احدهما ان تقدر مضافا قبله اي امثال اسد العرين ومثل قمر والثاني ان تؤول المنصوب بما يصح ان يكون هيئة لما تقدم اي ما بالنا امس شجعانا واليوم ضعافا وبدت مسيرة ونحو ذلك وذلك لانهم يجعلون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى بصر فهما اي لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بعت الشاء شاة ودرهما وضابطه ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء مجزاء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بذلك الجزء اما مع واو العطف كقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزين بدرهم واخذت زكوة ماله درهما عن كل اربعين وقامرته درهما في درهم اي جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما مني او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينارا لدى كل واحد وكل واحدة من هذه الاحوال كانت جزء اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجاءني رجلا رجلا ورجلا واحدا واحدا او رجلين رجلين ورجالا رجالا اي مفصلا بهذا التفصيل المعين وضابطه ان ياتي

التفصيل

للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكرراً او كذا ان اتی لبیان الترتیب بعد ذکر المجموع بجزئه معطوفا علیه بالفاء او بثم نحو
دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الکبکة ثم کبکبة ای مترتبین هذا الترتیب المعین ومنها حال هو اصل لصاحبه نحو یعجبنی الخاتم فضة
والثوب خزا او فرع له نحو یعجبنی الفضة خاتما والحدید سیفا او نوع له نحو یعجبنی الحلی خاتما والعلم نحوا ومنها الحال فی
نحو هذا بسرا اطیب منه او من غیره رطبا وضابطه ان تفضل الشیء علی نفسه وغیره باعتبار طورین وکذا اذا شبهت
شیئا بنفسه او بغیره بآلة التشبیه او بدونها نحو هذا بسرا امثله رطبا او هذا بسرا هذا رطبا واختلفوا فی عامل الحال
الاول فی مثله فقال ابو علی واتباعه العامل فیه معنی الفعل فی هذا ولا یجوز ان یکون افعل التفضیل وآلة التشبیه
لضعفهما فی العمل فلا یتقدم معمولهما علیهما ویشکل علیه ذلك بمثل قولك زید راجلا احسن منه راکبا فانه جائز اتفاقا مع خلو المبتدء
من معنی الفعل وبمثل قولك لمرة نخلتی بسرا اطیب منه رطبا والاشد سبی بسرا الطیب منه رطبا والعامل فی مثل هذه الصور
افعل التفضیل بلا خلاف ولا یصلح اسم الاشارة فی هذا بسرا للعمل لان العامل فی الحال مقید به فلو کان هذا
عاملا فی بسرا التقیدت الاشارة بالبسریة فوجب ان یقال هذا الکلام الا فی حال البسریة کما ان الاشارة فی هذا بعلی شیخا
تقیدت ولم تقع الحال شیخوخته والمجیء فی قولك جاءنی زید راکبا لم یکن الا حال الرکوب ونحن نعلم ضرورة انه یصح ان یقال
هذا بسرا الطیب منه رطبا فی غیر حال البسریة واستدل المصنف علی امتناع عمل اسم الاشارة فی اول الحالین باب المبتدء
اذا تقید بحال لم یتقید الخبر بالحال الا تری ان اسم الاشارة لما تقید بالحال فی هذا زید قائما لم یتقید الخبر بتلك الحال
وفی نحو هذا بسرا اطیب منه رطبا تقید الخبر بالحال اتفاقا فلا یتقید المبتدء بحال وهذا الدلیل فی غایة من الضعف
لا توصف اما اولا فانه لا یلزم من امتناع تقید المبتدء والخبر معا بالحال فی مثال معین امتناع تقیدهما فی جمیع الامثلة
فلعل فی ذلك المثال الخاص مانعا من تقیدهما معا لیس فی غیره واما ثانیا فلان المدعی فی المثال المذکور المتنازع فیه ان المبتدء
مقید بحال والخبر بحال اخری وهو لم یبین فی نحو هذا زید قائما الا استحالة تقیدهما بحال واحدة فلو سلم ایضا اطراد
استحالة تقید المبتدء والخبر فی کل موضع بحال واحدة لم یلزم منه استحالة تقید کل واحد منهما بحال اخری فالحق اذن ان یقال
العامل فی الحال الاول ایضا افعل التفضیل وآلة التشبیه مع ضعفهما فی العمل کما تقدم ولنقدم علی بیان تعلیله مقدمة
فنقول ما یدل علی حدثین فصاعدا یصلح کل واحد منهما للعمل علی ضربین احدهما ما یدل علی حدثین یقعان معا ویتعلق
کل واحد منهما بمحدث الآخر نحو تضارب زید عمرو وضارب زید عمرا فان ضرب کل واحد منهما تعلق بالآخر او یقعان
معا ویتعلق کلاهما بشیء واحد نحو تنازعنا الحدیث ومثل هذه العوامل لا یتمیز منصوب احد حدثیهما من منصوب الآخر مفعولا
به ولا یتمیز حالاهما نحو تشاتم زید قائما وعمرو قاعدا او ظرفاهما نحو تشاتم زید فی الدار وعمرو فی الصفة ویجوز ان یکونا حالین
ولا یختلف زمانهما لان الغرض وقوع الحدثین معا ویتمیز مستثنیاهما ایضا نحو اختلف اهل البصرة الا سیبویه واهل الکوفة
الا الکسائی فی کذا وثانیهما ما یدل علی حدثین یجوز تعلق کل منهما بغیر محدث الآخر وبغیر ما تعلق به الآخر ووقوعه فی
وقت آخر ومکان آخر وعلی حال اخری وذلك افعل التفضیل نحو زید اضرب من عمرو ویجوز اختلاف مضروبیهما ولو نفیا عمرا
نحو زید لعمرو اضرب من بکر لخالد قال الله تعالی هم للکفر یومئذ اقرب منهم للایمان ولذا یجوز اختلاف زمانیهما نحو زید یوم
الجمعة اضرب من عمرو یوم السبت وکذا المکانان نحو زید عندك احسن منه عندی وکذا الحالان نحو زید قائما احسن منه قاعدا او
کذا آلة التشبیه تدل علی حدثین فیجوز اختلاف زمانیهما نحو زید یوم الجمعة کعمرو یوم السبت واختلاف حالیهما نحو زید

قائمًا مثله قاعدًا اما افعل التفضيل فانه يدل على حدثين معينين اعنى حدثى الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى
زيدٌ احسن من عمرو ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حُسنًا واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حدثين معينين بل تدل
بمعناها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك حالة يشتركان فيها فلهما حالتان متماثلتان واما ان تلك
الحالة ماهى فغير مصرح به فى اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اى زيد يشبه حالته ودأبه يوم الجمعة حالته
ودأبه يوم السبت فالظرفان منصوبان بمعنى الحالة والداب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن والجمال او غير لازم كالضرب
والقتل الا ترى انى تعلق الجار والظرف فى قوله ع كدابك من ام الحويرث قبلها ۞ بدابك لما كان بمعنى تمتعك فلكى
ولم يصح وقد تقوم مع آلة التشبيه قرينة تدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاران كما تعلق الجار فى بيت امرؤ القيس
بدأبك لما كنى به عن التمتع وذلك قوله صلعم انت منى بمنزلة هارون من موسى اى قربت منى قرب هارون من موسى قال ع ولقد
نزلت فلا تظنى غيره ۞ منى بمنزلة المحب المكرم ۞ وتقول ما مولى منى بمنزلة الثريا من المتناول اى بعيد منى بعدها منه اذا تقرر
هذا قلنا لما لم يتميز كل واحد من الحدثين من الاخرة فى افعل التفضيل وآلة التشبيه وبابى فاعل وتفاعل وغيرهما
مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بجنبه الزم ان يكون منصوب كل حدث بجنب صاحبه المصرح
به فقيل يفضل زيد راكبا على عمرو راجلا وتشاتم زيد قائما وعمرو قاعدًا وراى زيد فى الدار عمرًا فى السوق وكذا
فى افعل التفضيل وآلة التمثيل نحو زيد منى كعمرو ومنك وبكر للضيف اكرم منه للجار وعمرو قائما احسن منه قاعدا
وبكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل والممثل بجنبهما ومتعلق
حدث المفضل عليه والممثل به بجنبهما دفعا للالتباس وحرصا على البيان فلهذا يقدم معمولاهما عليهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن فى فعل
وفى آلة التشبيه فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى باسا بان يقال والحال
يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال على عليه السلام فى الجار والله لابن ابى طالب آنس بالموت من الطفل بثدى
امه وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا لعدم الالتباس وبان يقال على ضعف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما
وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر فى اول الباب نحو ضربت زيدا قائما قاعدا وقاعدا حال من
المتكلم قال المالكى ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اى انت الكامل
فى الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا راى الخليل وقال احمد بن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذى ارى
ان المصدر فى مثله تمييز لان فاعل فى المعنى اى انت الكامل علما اى علمه وهو الكامل شعرا اى شعره والدليل عليه انك تقول
هو قارون كنزا والخليل عروضا وسيبويه نحوا وهذه ليست باحوال ولا مصادر ثم اعلم انه لا قياس فى شىء من المصادر
يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبرا ولقيته فجأة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته ركضا وعدوا ومشيا والمبرد
يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطوءا ونحو ذلك واما ما ليس
من تقسيماته وانواعه فلا خلاف انه ليس بقياس فلا يقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه قد ذهب الاخفش
والمبرد الى ان انتصاب مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى اتيته اركض ركضا كما هو مذهب
ابى على فى ارسلها العراك ولو كان كما قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى
مشيا ماشيا وقع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا فى نحو قم قائما على احد المذهبين وعلى الثانى هو حال

موكدة كما يجئ ولا يمتنع ان يقال إنّ جميع ذلك على حذف المضاف اى اتيته ذا ركض الا انه مبالغة فيه كما مر فى خبر
المبتدء ومما جاء الحال فيه غير مشتق سماعا قولهم كلمته فاه الى فى وهشام يقيس عليه كما مر ومنه بعته يدا بيد وارسلها العراك
وسائر ما ذكرته عند ذكر مجى الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين او صاعين فالاولى ان المنصوب خبر جاء كالحال
كما يجئ فى الافعال الناقصة قوله وتكون جملة خبرية فالاسمية بالواو والضمير او بالواو وحدها او بالضمير على ضعف و
المضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد فى الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة
اما جواز كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد
واما وجوب كونها خبرية فلان المقصود المجئ بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال
فمعنى قولك جاءنى زيد راكبا ان المجئ الذى هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذى هو مضمون الحال ومن
ثم قيل ان الحال تشبه الظرف معنى والانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت فى الطلبية لست على يقين من حصول
مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر
ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا
مدلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه قوله والاسمية بالواو والضمير انما ربطوا الجملة الحالية بالواو
دون الجملة التى هى خبر المبتدء فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال تجئ فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج فى الاكثر الى فضل ربط
فصدرت الجملة التى اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعنى الواو والتى اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة
لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدء والصلة والصفة فانها لا تجئ بالواو لان بالخبر يتم الكلام وبالصلة يتم جزء
الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفى فى ثلاثتها بالضمير بلى قد يصدر الصفة
والخبر بالواو اذا حصل بهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما بعد الا نحو ما احسبتك الا وانت بخيل وما جاءنى
رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا يعرض لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو وقوله او بالواو وبالضمير اجتماع الواو
والضمير فى الاسمية وانفراد الواو متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا فى الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسى
اذا كان المبتدء ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا نحو جاءنى زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه
الجملة فى معنى المفرد سواء اذ المعنى جاءنى زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان ارادت
معنى المفرد وان لم يكن المبتدء ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر به جملة سواء كان مبتدءا جاءنى
زيد يده على راسه وكلمته فوه الى فى او خبرا نحو قوله ــ خرجت مع البازى على سواد ::: فلا يحكم بضعفه مجردا عن
الواو وذلك لكون الرابط فى اول الجملة وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو
وان كان الضمير فى اخر الجملة كقوله ــ نصف النهار الماء غامره ::: فلا شك فى ضعفه وقلته قال جار الله بناء على
ان انفراد الضمير فى الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف إنّ قولهم جاءنى زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة
عليه جبة وشي يريد انه ليس بجملة بل هو مفرد تقديرا فلذا خلا عن الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذى حال جاز
ان يرفع الظاهر كما مر فى باب المبتدأ فان اراد انه وجب ان يكون فى تقدير المفرد ففيه نظر لقوله ــ فالحقنا بالهاديات ودونه
جواحرها فى صرة لم تزيل ::: وقوله ــ وان امرأ اسرى اليك ودونه ::: من الارض موماة وبيداء سملق ولو كان مفردا لم يجز الواو

وايضا تقول لقيته وانّ عليه جُبَّةَ وَشْيٍ ولولم يكن جملة لم يدخل عليه انّ وان اراد انه لايمتنع ان يقدر بمفرد فمسلم
وحكم الجملة المصدّرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية فى انّ اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو اكثر من انفراد الضمير
وذلك لانّ ليس لمجرد النفى على الاصح ولايدل على الزمان فهو كحرف نفى داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها
باقية على اسميتها بخلاف لايكون وماكان ونحوهما وقد يخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك
خرجتُ زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان المضارع على وزن اسم الفاعل
لفظا وبتقديره معنًى فجاءنى زيد يركب بمعنى جاءنى زيد راكبا ولاسيما هو يصلح للحال وضعًا وبين الحالين تناسب
وان كانا فى الحقيقة مختلفين كما يجئ فاستغنى عن الواو وقد سمع قمتُ واَصُكُّ عينَه وذلك لانها اما جملة وان شابهت
المفرد واما لانها بتقدير وانا اَصُكُّ فتكون اسمية تقديرا ويشترط فى المضارع الواقع حالا خلوه من حرف الاستقبال
كالسين ولن ونحوهما وذلك لان الحال الذى نحن فى بابه والحال الذى يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان
فى قولك مثلا اضرِبْ زيدًا غدًا يركب لفظ يركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس فى زمان التكلم لكنهم التزموا
تجريد صدر هذه الجملة اى المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال فى الظاهر وان لم يكن
التناقض ههنا حقيقيا ولمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة فى الماضى اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى
عامله ولفظة قد تقرب الماضى من حال التكلم فقط وذلك لانه كان يستبشع فى الظاهر لفظ الماضى والحالية فقالوا جاء
زيد العامل الاول وقد ركب فالمجئ بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجريد عن حرف الاستقبال فى المضارع لذلك
قوله وما سواهما اى ما سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع المنفى والماضى المثبت والماضى المنفى
يجوز فى كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه
امثلتها جاءنى زيد وما ركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءنى زيد ولايركب غلامه ولايركب عمرو
لايركب غلامه جاءنى زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قاله المصنف وقال الاندلسى المضارع
المنفى بلم لابد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته
للحال ظاهرا احتاج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التى هى علامة الحالية لما لم يصح
معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفى واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف
اذا انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما فعلى هذا ينبغى ان يلزمها الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع
المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءنى زيد لايركب اى غير راكب فهو واقع
موقع المفرد ودخول لا لايغير الكلام فى الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلهذا جاز ان تزرنى لاازرك وفلا ازورك
كما جاز ان تزرنى ازرك وفازورك وقد تقول كنت بلامال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من
مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس الحال فى الحقيقة فى نحو لايركب مشابها للمفرد لفظا ومعنى كما شابه فى نحو يركب لان
الحال فى الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولاينتفى المضارع حالا بلن لما ذكرنا قبل قوله ولابد فى الماضى المثبت
من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد فى الماضى المثبت ظاهرة
اومقدرة استدلالا بنحو قوله ٭ كما انتقض العصفورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ ٭ وقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم وغيرهم

ای حال

١٥٢

اوجبوه كما مضى الاول قريب وقيل ان الماضى فى نحو قولهم اضى به قام او قعد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة
والاولى انه شرط الحال اى ان قام او قعد كما يجئ فى حروف العطف ولو كان حال السّمع معه قد او الواو كما فى غيره
من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فالاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمنى لان دخول الا
فى الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الاسم كما الى فصار كالمضارع المثبت وقد يجئ مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته
الا وقد اكرمنى ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمنى لان الواو مع الا يدخل فى خبر المبتدء فكيف بالحال كما تقدم و
مثاله ما رجل الا وله نفس امارة ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمنى وفى غير هذا الموضع
ينظر فان كان مع الماضى المثبت ضمير فثبوت قد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله او جاؤكم حصرت
صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو
فنحو جاءنى زيد وقد خرج ابوه اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لابد منهما كقوله
يقول ـه وقد تُرّ الوضيفُ وساقها ✽ الست ترى اَنْ قد اتيتَ بمؤيّدٍ ✽ ولا يقال جاءنى زيد قد خرج عمرو ولا وخرج
عمرو واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد فى الماضى المنفى بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع
والقياس ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه قوله ويجوز حذف العامل كقولك للمسافر راشدا
مهديا ويجب فى الموكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية
اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا فى مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جائزا كان
او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اى سر راشدًا او تقدم ذكره اما فى
استفهام كقولك قائما فى جواب من قال كيف خلقت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع
عظامه بلى قادرين اى بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التى يحذف فيها قياسا على الوجوب ان يبين الحال ازديادا ثم او غيره
شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول فى الثمن بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اى فذهب الثمن صاعدا او زائدا اى اخذ
فى الازدياد يقال هذا فى ذى اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقى باكثر وتقول فى غير الثمن قراءت كل يوم جزءا من
القرآن فصاعدا او ثم زائدا اى ذهبت القراءة زائدة اى كانت كل يوم فى الزيادة ومنها ما وقع الحال نائبا عن خبر نحو ضربى
زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا على ما لا ينبغى من التقلب فى الحال مع همزة الاستفهام
وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقوله ـه افى السلم اعيارًا جفاءً وغلظةً ✽ وفى الحرب
اشباه النساء العوارك ✽ اى اتتحرك تميميا وانتقلون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله ـه افى الولاء ثم ولادًا
لواحدٍ ✽ وفى العيادة اولادًا لعلاتٍ ✽ وتقول فى غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى هذا الذى
ذكرنا مذهب السيرافى والزمخشرى اعنى كون هذه الاسماء منصوبة على الحال مذهب سيبويه وهو الحق
لا انتصابها على المصدرية قال المصنف لانه ليس المراد انك تتحول فى حال كونك تميميا وانكم تنتقلون فى حال كونكم
اعيارا بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ومنها عند السيرافى صفات تضمنت توبيخا على ما لا ينبغى فى الحال مع
الهمزة وبدونها نحو قولهم اقائما وقد قعد الناس وا قاعدًا وقد سار الركبُ وقائما قد علم الله وقد قعد الناس تقديره
اتقوم قائما فهو عند السيرافى حال موكدة واما عند سيبويه والمبرد والزمخشرى فالصفة قائمة مقام المصدر اى اتقوم قياما

١٥٣

ويجوز رفع هذين القسمين على انهما خبران للمبتدا فتقول التميمي مرة وقائم قد علم الله اي انت تميمي وهو قائم قد
علم الله والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله قوله ويجب في المؤكدة اي
يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية
ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعالى جائيا وقم قائما قال تعالى
والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الاربعة وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف
العامل والحال اذن اكثر من توافقهما والاولى ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر
على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما المؤكدة فليست بقيد يتقيد به عاملها كالمنتقلة واذا
جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزءاها معرفتين جامدين وتجي اما لتقرير مضمون الخبر وتاكيده واما
للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة مشهورا بها نسبي وهل بدارة يا للناس
من عار وكقولك انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال
كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما التعظيم لغيرك نحو انت الرجل كاملا
او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبيد او تصغير للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاكا للدماء
او غير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد معروفا وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقولك
آكلا ومرحوما ومصدقا فالاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا بها نسبي وقولك كاملا وسفاكا للدماء
وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا لكليهما وانما سمي الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم
الاول اي الذي للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصدقا
لان مضمون الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقية القرآن فصار كانه هو وكذا المرحومية
لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر بعد
الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر اي تحققته وعرفته اي اتحققه واثبته عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى
لقولك تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا فهو مفعول ثان لا حال وقال الزجاج
العامل هو الخبر لكونه مؤولا بالمسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشيء لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا
اللفظ هذا المعنى وايضا لا تطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقا او غير ذلك مما ليس الخبر فيه
علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا
زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة
كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك مصدقا وذلك
لان الجملة وان كان جزءاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الآخر معنى من معاني
الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة على جزئي الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل
وذلك لخفاء معنى الفعل فيها هذا ويجوز حذف الحال مع القرينة كقولك لقيته في جواب من قال ما لقيت زيدا راكبا
ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قائما واذا توقف المراد على ذكرها كما تقول في الحصر لا تاتيني

المتأخرين

الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة والتضافان ويقع كافة فى كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال وقد خطؤا فيه قوله التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لا عن ذات قلت سلمنا الحال تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى فى قولك رجع زيد القهقرى يرفع الابهام عن هيئة الذات التى هى الرجوع لا عن نفس الرجوع لان ماهية الرجوع معروفة غير مبهمة وهى الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه لكن الصفة فى نحو جاءنى رجل طويل او ظريف تدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فبذكرا حدا وصافه تميز عما تخالفه كما تميز بطويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اى الثابت وضعا على ما فسره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان فى نحو جاءنى العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغائب نحو مررت به زيد لان يرفع الابهام عن المقصود بالضمير كما فى نعم رجلا وربه رجلا سواء ويدخل فيه ايضا المضاف اليه فى نحو خاتم فضة كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا يدخل فيه المجرور فى نحو مائة رجل وثلثة رجال وله ان يعتذر بان المجرور بالعدد داخل فى الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما فى هذا كما اعتذر فى حد المفعول عن الاعتراض بنحو ضُرِبَ ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه لم ينتصب لغرض قيامه مقام الفاعل وكذا فى ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر قال احترزت بالمستقر عن الابهام فى اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك فى نحو ابصرت عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذى بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظ المعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لان يضع لفظ المعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعين آخر فيعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر فى اصل الوضع قلت معنى المستقر فى اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم والابهام فى المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة ينتفى الابهام فى المشترك فى العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا يدل لفظ المستقر على اللازم وضعى كما فسّر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المجملة فى الحد مما يخل به قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز عن النسبة قوله فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما فى عدد نحو عشرون درهما وسياتى واما فى غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع فى غيره ثم ان كان بتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر قوله فالاول يعنى الذى يرفع الابهام عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن فى مثله يفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن تقدمك اى ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر عن المفرد اى المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة فى جملة او شبهها اى النسبة سبب له لانك تنسب الى شئ فى الظاهر والمنسوب اليه فى الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن سبب لذلك التمييز وكذلك معنى قوله بعد ان كان اسما يعنى جعله لما انتصب عنه اى الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد فى طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع اذ هو فى الاصل فاعل اى طاب نفس زيد فزيد هو سبب انتصاب التمييز تشبيها له بالمفعول الذى عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اى ان

تمام ماسبب لانتصاب التميير تشبيهاله بالمفعول الذى يجئ بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال ان عن فى
هذه المواضع بمعنى بعد كما قيل فى قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا نقول التمييز
على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول لايكون الا عن مفرد وذلك المفرد على
ضربين اما مقدار وهو الغالب او غير مقدار والمقدار مايقدر به الشئ اى يعرف به قدره ويبين والمقادير اما
مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد ومايعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب والكر
ومايعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن كالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ونحو ذلك ومايعرف به
قدر المزروع والممسوح كالذراع وقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك ومقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير
كقوله تعالى ملا الارض ذهبا وقولك عندى مثله رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضد
وقولك بطولك رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه خشبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصب عنها التمييز
اردت بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عشرون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرون هو الدراهم
لا مجرد العدد وبذراع المزروع لا ما يزرع به وبرطل الموزون لا مايوزن به وكذا فى غيرها وغير المقدار كل فرع حصل له
بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون مما يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا و
الخفض فى هذا اكثر منه فى المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه مميزا وهو الاصل
فى التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو فى غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة مع الجر اكثر
لسقوط التنوين والنونين بالاضافة وان لم يتغير تسميته البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز
انتصاب الثانى على التمييز وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتزموا الجر فى العدد من الثلثة الى العشرة وفى المائة والالف
ومايتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء فى الشذوذ على الاصل خمسة
اثوابا ومائتين عاما وانما تركوا الجر فى العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد
المركب الى المميز والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى التمييز لكان جعل الثلثة اسماء كاسم واحد لفظا ومعنى واما نحو ثلثة
عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة وكذا تركوا الجر فى الاغلب فى العدد الذى فى اخره نون الجمع
كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا فى صدر الكتاب
بل مشابهة لها فلم تحذف فى الاضافة حذف نون الجمع فيها لمباينتها اياها ولم تثبت معها لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت
الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك
قال سيتوك قد كربت تكمل اجزاءه له مجرى احد عشرك قوله واما فى غيره اى فى غير العدد وليس مراده بقوله رطل
زيتا ومنوان سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان مايتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة اشياء اما بنون الجمع
كعشرين وقد ذكره قبيل واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما رطل زيتا واما مقدر كما فى خمسة عشر وفى كم واما بنون
التثنية كما فى منوان سمنا واما بالاضافة كما فى مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز فى ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف
اليه لانك لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملأ الاناء ومثل زبد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام المثل والملأ
اى قدر مايملأ به الشئ فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملأ ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لايمكن اضافته

١٥٦

معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول لوقوعه
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله
وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب
الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا
وقد يكون الاسم في نفسه تاما الشيء اخر اعني لا يجوز اضافته فينتصب عنه التمييز وذلك في شيئين احدهما
الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو ياله رجلا ويا لها قصة ويا لك
ليلا ويا لها خطة وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقيته وكذا ويله وكذا نعم رجلا وبئس عبدا او
ساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم ربه رجلا لقيته اذ هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه
قيل لقيت رجلا واي رجل ردا عليه ولا ريب في ان التمييز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعني من
ويله الى ياله فينظر فان كان الضمير فيها مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد ايضا كقوله عم في نهج البلاغة يا له
مراما ما ابعده وقول امرؤ القيس ﴿ فيا لك من ليل كان نجومه :: بكل مغار الفتل شدت بيذبل ﴾ وقول ذي الرمة
﴿ ويلمها روحة والريح معصفة :: والغيث مرتجز والليل مقترب ﴾ وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين
كقولك جاءني زيد فياله رجلا وويله فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو قلت
لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن
النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا كقول الشاعر ﴿ ويلم ايام
الشباب معيشة :: مع الكثر يعطاه الفتى المتلف الندى ﴾ ولله در زيد رجلا قال ﴿ لله در انوشروان من رجل ::
من كان اعرفه بالدون والسفل ﴾ وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل ولقيت زيدا قاتله الله شاعرا او
من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا اعني
ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم ايام الشباب
معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز
فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة وثانيهما
اسم الاشارة كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه تمييز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في
التمييز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظنن ان الناصب في نعم رجلا
وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما في ربه رجلا قوله فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد
الانواع ويجمع في غيره ليس بتقسيم حسن والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره
والاول اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد به الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب افراد التمييز والاول يجب خلوه
عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا وتمرا والثاني يجب كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد
الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين اي البيانين فتقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع

او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يثنى مميزها المنصوب ولا يجمع كما يجيء فى بابها
وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذى عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
الانواع فيثنى ان اردت المثنى واجمع ان قصدت الجمع والا فافرد نحو عندى مثله تمرا او تمرين او تمورا وان كان جنسا ولم
يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او مثنى او مجموعا
كقولك مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع فى غيره ليس بصحيح ويعنى بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء
الوحدة منه على القليل والكثير فتمر وضرب جنس بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت
الاضافة انما جازت ايثارا للتخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهرة
فان ما فيه تنوين مقدرة وهى فى بابين كم الاستفهامية والجزء الثانى من احد عشر واخواته لا يضاف فى الاغلب
الى التمييز كما يجيء فى بابيهما قوله والا فلا وذلك اذا كان مع نون الجمع والاضافة اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون
جمع حقيقة بل هى مشبهة له واما قولهم فى حسنون وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن
نسبة وكلامنا فى التمييز عن المفرد وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وملآن ماء وانا اكثر مالا ليس مما انتصب
فيه التمييز عن التنوين الظاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه عن النسبة كما فى امتلأ الاناء
ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال
اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول فى عندى مثل زيد رجلا
مثل رجل فسد المعنى لانك تريد عندى رجل ولا تريد عندى شيء مثل رجل وكذا لو قلت فى عندى ملاؤه عسلا
ملاء عسل لان الملاء هو قدر ما يملاء ولا معنى لقولك قدر ما يملاء العسل قوله وعن غير مقدار قد ذكرنا الحركان الجرفيه

اكثر قوله والثانى عن نسبة فى جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوة ودارا وعلما او فى اضافة

نحو يعجبنى طيبه ابا وابوة ودارا وعلما ولله دره فارسا يعنى بالثانى ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة
فى جملة اى نسبة حاصلة فى جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو زيد متفقئ شحما
والبيت مشتعل نارا واسم المفعول معه نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا وخير
مستقرا او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب ابا والمصدر نحو اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك
بزيد رجلا وويلمه زيد رجلا ويا لزيد فارسا قوله او فى اضافة عطف على قوله فى جملة اى نسبة فى اضافة نحو
اعجبنى طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل فى شبه الجملة اعنى ما ضاهاها واما قوله لله دره فارسا فقد ذكرنا انه
يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان دره مضافا الى ظاهر واما ان كان دره مضافا الى ضمير مجهول فالتمييز
عن مفرد والحق ان التمييز فى نحو لله در زيد فارسا وويلمه لذات الشباب معيشة عن نسبة فى شبه جملة ايضا
لان فيه معنى الفعل اى عجبا من زيد فارسا وعجبا من لذات الشباب معيشة قوله ابا وابوة ودارا وعلما تفصيل
للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در
زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعنى بما انتصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب قيام
ذلك الاسم مقامه فضلة كزيد فى طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض فى قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا

فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان فى الاصل كفى رجل هو زيد واما ان لا يصلح ان يكون نفسه
بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب زيدٌ علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب
زيد ابوة يجوز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يصلح ان يكون نفسه ولا صفة لنفسه
بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان نقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما
انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا
والثانى اما ان يصلح ان يكون صفة نفسه اولا والاول ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوة اولا
نحو طاب زيد علما والثانى نحو طاب زيد دارا واذا قصدنا ان نصرح بالذات المقدرة ههنا قلنا فى كفى زيد رجلا
كفى شئ زيد رجلا وفى طاب زيد نفسا طاب شئ زيدٍ نفسا وعلما ودارا فالذات المقدرة هى شئ المنسوب اليه
كفى وطاب فاذا ظهر تصار زيد فى كفى زيد رجلا بدلا منه وفى طاب زيد نفسا مضافا اليه شئ ورجلا تمييز
لشئ المقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان نرد الضمير فى هذه الامثلة كلها الى اصله حين كان
منسوبا اليه الفعل او شبهه ونرد الاسم الذى انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلى جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان
كان التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى رجل زيد وطاب اب زيد وان كان التمييز متعلقا
لما انتصب عنه اما وصفا له او غير وصف اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوة زيد وابو زيد وعلم زيد ودار
زيد ونفس زيد جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان
يكون له ولمتعلقه فيطابق فيهما ما قصد الا ان يكون جنسا الا ان يقصد الانواع وان كان صفة كانت له و
طبقه واحتملت الحال يعنى ان التمييز عن النسبة اما ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه
اولا فان صح جعله لما انتصب عنه يعنى ان صح ان يكون نفسه كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له او لمتعلقه يعنى
جاز ان يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا زيد و
كذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة فى طاب زيد ابوة فانه يصح ان تريد بها ابوة
زيد نفسه لا ولاده وان تريد ابوة ابيه له وما كان ينبغى له هذا الاطلاق فان رجلا فى كفى زيد رجلا صح ان يكون
لما انتصب عنه ولا يجوز ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه قوله
فيطابق فيهما يعنى بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اى
فى التمييز الذى جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذى جعلته لمتعلقه وقوله ما قصد اى المفرد والمثنى والمجموع تقول
فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه و هو
ما انتصب عنه اى زيد فثنيته ان ثنيت زيدا وجمعته ان جمعته واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت اباه وحده
افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوى زيد ثنيت ابا فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان
قصدت اباءه جمعته فقلت طاب زيد اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر فى نحو طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين وطاب
الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا اختلف التمييز وما انتصب عنه
افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين

بالرجولية وذات موصوف بالشهادة الى غير ذلك فيفهم بذات مع صفة الرجولية او بذات مع صفة الشهادة والحق ما ذكرناه وكذا الحال فى طاب زيد ابا اذا كان الاب عبارة عن زيد فان حاصله ايضا طاب زيد ابوة والتقدير طاب ... زيد ... ابوة وكذا ... فارسا ... خرقا ... نظام قائل ...

اوابا فلا لبس فى ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلف اوكان التمييز جنسا
نحو طاب الزيدان اوللزيدين ابوة فاللبس حاصل اذ يصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا
تطابق به ما تقصده فيما لا يصح الا المتعلقة نحو طاب زيد دارا اودارين ودورا هذا ما قاله المصنف فى الاول ان تقول فيما ليس بجنس
سواء جعلته لما انتصب عنه اولمتعلقه انه ان لم يلبس فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو هم حسنون وجها وطيبون
عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال تعالى فان طبن لكم عن شئ منه نفسا وقال على عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا
واما اذا لبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد اباء وابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد
دارين اودورا قال تعالى وفجرنا الارض عيونا واما قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا فانما وحد الاب فيه
لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم تلبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبى صلى الله عليه واله وسلم
ناصح عبا امرك ما عليك غضاضة: وابشر بذلك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون جنسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا
تقول طاب زيد ابوة سواء اردت ابوة نفسه اوابوة ابيه فقط اوابوة ابويه اوابوة اباءه وكذا تقول طاب الزيدان اوالزيدون
ابوة وتريد الابوات المذكورة وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان تقصد الانواع فتقول طاب
زيد علوما وعلمين على حسب ما تقصد قال تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة قسيم قوله ان كان اسما يعنى
ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاء الاسم بل لم تجئ الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان تطابقه
اذ لبس فى الصفات مايقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او دره فارسا وكفى
زيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هى تمييز وقال بعضهم هى حال اى ما اعجبه فى حال فروسيته ورجح المصنف
الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى
بينهما فرقا لان المعنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه فى غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو
المستفاد من ما احسنه فى حال فروسيته ونص بعضهم فى لله دره من فارس لبل على انه تمييز وكذا قولهم عز
من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن النسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها فى نحو
يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل هدك من رجل وحسبك من رجل اى هدك هو وحسبك
هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز فى هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من فى جميع التمييز عن النسبة نحو طاب
زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر فى الاصل ما يدر اى ينزل من الضرع من اللبن ومن
الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصد التعجب منه لان الله
منشئ العجائب فكل شئ عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك
فمعنى لله دره ما اعجب فعله قوله ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازنى والمبرد اى لا يتقدم
التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله ثلثون للهجر حولا كميلا ضرورة وانما لم يتقدم
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهى كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله
واما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس
من الاسماء المتصلة بالافعال نحو لله دره زيد فارسا ونعم زيد شجاعا وويح زيد جلدا فلا يتقدم على عامله لضعف

الضعف

الصفة والافعل ومافيه معنى الفعل وكون المصدر يتقدر بالحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد و
حبذا رجلا عمرو وهو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف بما
قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا واسم الفاعل واسم المفعول فجوّزه المازني والكسائي
والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل
المذكور واذا جعلته لازما نحو فجّرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو امتلا
الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليست العلة بمرضية اذ ربما يخرج الشئ
عن اصله ولا يراعى ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام
الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
جواز التقديم وقيل ان الاصل في التمييزات ان تكون موصوفات بما انتصبت عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان
الاصل عندي خل واقود ورجل مثله وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طابت وانما خولف
بها الغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه تتشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها وايضا اذا فسرته بعد الابهام
فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه مما يخل بهذا المعنى فلما كان تقديمه يتضمن ابطال الغرض من جعله تمييزا لم يستقم
واصل التمييز التنكير لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا
واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رأيه وبطر عيشته والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن
الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها او سفه في نفسه والم بطنه مضمن معنى شكا ووفق امره ورشد امره
وبطر عيشته بمعنى في امره وفي عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يجيء في باب الاضافة واعلم انه قيل
ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شئ فالذي يجري عليه افعل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا الثوب
احسن ثوب وان نصب ما بعده على التمييز فالمنصوب سبب لمن جرى عليه فعل او متعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا
ففي قولك زيد افره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيد افره منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا بمطرد لانك
انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي هو اشجع رجل في الناس وهما
خير اثنين من الناس والمنصوب على التمييز هو من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه تمييز
قولك هو اشجع الناس من رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك بزيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى
فالله خير حافظا انتصب حافظا على التمييز بمعنى خير من حافظ فهو والجر سواء نحو خير حافظ وخير حافظا فهو حافظ في
الوجهين وقول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل ابرحت ربا وابرحت جارا ابرحت اي جئت بالبرح او صرت
ذا برح والبرح الشدة فمعنى ابرحت اي صرت ذا شدة وكمال اي بالغت وكملت ربا فهو نحو كفى زيد رجلا اي
ابرح جار هو انت وكذا قوله اجارتنا ما انت جارة لان ما الاستفهامية يفيد التفخيم كما في قوله تعالى القارعة
ما القارعة اي كملت جارة فمعنى ما انت كملت فالمنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم شراهر ذا ناب ان شر
مبتدأ لفظا فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديرا اي كائن مبتدأ لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدأ او كائن معناه فاعلا

ومثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها

والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحدّ كل واحد منهما بحدٍّ مفردٍ من حيث المعنى
قال ذلك لان ماهيتهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية فى حدٍّ وذلك لان الحدّ مبين للماهية
بذكر جميع اجزائها مطابقةً او تضمنًا والمختلفان فى الماهية لا يتساويان فى جميع اجزائهما حتى يجتمعا فى حدٍّ والدليل على
اختلاف حقيقتهما انّ احدهما مُخرَجٌ عن متعددٍ والاخر غير مخرجٍ بلى يمكن جمعهما فى حدٍّ واحدٍ باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية
لا يمتنع اشتراكهما فى اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها هذا اخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما فى الماهية
قوله لان احدهما مُخرَجٌ من متعددٍ والاخر غير مخرجٍ قلنا لا نسلم ان كون المتصل مُخرَجًا من متعددٍ من اجزاء ماهية
بل حقيقة المستثنى متصلًا كان او منقطعًا هو المذكور بعد الا واخواتها مخالفًا لما قبلها نفيًا واثباتًا ثم نقول كون المتصل داخلًا
فى متعددٍ لفظًا او تقديرًا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطعُ داخل فى هذا الحد كما فى جائنى القوم الا
حمارًا المخالفة الحمار للقوم فى الحكم قوله من متعدد اى من شئ ذى عدد قوله لفظًا او تقديرًا تفصيل للمتعدد فانه
قد يكون ملفوظًا به نحو جاءنى القوم الا زيدًا او قد يكون مقدّرًا نحو ما جاءنى الا زيد اى ما جاءنى احدٌ الا
زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءنى القوم لا زيد وما جاءنى القوم لكن زيد وجائنى القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى
الذى لم يكن داخلًا فى المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطعٌ سواء كان من جنس المتعدد كقولك جاءنى القوم
الا زيدًا مشيرًا بالقوم الى جماعةٍ خاليةٍ عن زيد او لم يكن نحو جاءنى القوم الا حمارًا فقد تبين ان المتصل ليس
هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم ان الاستثناءَ مشكل باعتبار معقوليته لان زيدًا فى قولك جاءنى القوم
الا زيدًا لو قلنا انه غير داخل فى القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا ان الاستثناء المتصل مخرج ولا اخراج الا بعد ١٦٢
الدخول وان جاز التشكيك فى مثله لم يصح فى نحو له علىّ دينار الا دانقًا للعلم بان دانقًا مخرج من الدينار
والباقى بعده هو المقرّ به وان قلنا انّه داخل فى القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء
زيد مع القوم ولم يجئ زيد وهذا تناقض الظاهر ينبغى ان يجنب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد فى الكتاب
العزيز من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عامًا فيكون المعنى لبث الخمسين
فى جملة الالف ولم يَلْبَث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوًّا كبيرًا فقال بعضهم مختارًا انه غير داخل بل القوم
فى قولك جاء القوم عامّ مخصوص اى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيد اقرينة
تدل السامعَ على مراد المتكلم وانّه ارادَ بالقوم غيرَ زيدٍ وليس بشئ لاجماعِ اهلِ اللغة على ان الاستثناء مخرج
ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يتعذر دعوى عدم الدخول فى قصد المتكلم فى نحوله على عشرة الا واحدًا لان
الواحد داخل فى عشرة بقصده ثم اخرج والا لكان مريدا بلفظ العشرة تسعةً وهو محال وقال القاضى عبد الجبار
ايضا هو غير داخل لكنّه قال المستثنى والمستثنى منه والة الاستثناء بمنزلة اسم واحدٍ فقولك له علىّ عشرة الا واحد
بمعنى له على تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضاً غيرُ مستقيم لقطعنا بان عشرة فى كلامك
هذا دالة على المعنى الموضوعة هى له مفردةً بلا استثناء وهو الخمستان والا مفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة
لا تدل على شئ من هذه المعانى الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثل ما فروا منه فى
بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا لان الناس جنس يعم

المستطيعين وغيرهم فكانه قال ولله على جميع الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم بل الله على مستطيعهم وحده وقال اخرون
وهو الصحيح المنذ فع عنه الاشكالات كلها ما فروا منها وما الزمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بعده بدل
البعض داخل في المبدل منه والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في نحو جاءني القوم الا زيدا غير لازم وانما يلزم ذلك
لو كان المجيء منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل في نحو
جاءني غلام زيد ورايت غلاما ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شيء ذي جزئين او
اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا وقع منسوبا اليه في مثل ذلك الموقع
وما بقي من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجر كالمضاف اليه ويتبع ان استحق التبعية كما في التوابع الخمسة وان لم
يستحق شيئا من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء العمدة في بعض الموضع
نحو جاءني القوم الا زيد الان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام ان دخول المستثنى في المستثنى منه ثم اخراجه
بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل او شبهه اليه فلا يلزم التناقض في نحو جاءني القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك
القوم المخرج منهم زيد جاؤني ولا في نحوله على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد له على وذلك
لان المنسوب اليه الفعل وان تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل عليها الفعل اذا
المستثنى اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففي الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى
فلا بد من وجود هذه الثلثة قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض قوله وهو

منسوب اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا في الاكثر او كان بعد خلا وعدا
في الاكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون شرع يبين اعراب المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع
الاول ما اجتمع فيه شرطان وقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان
بعد الا التي للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجيء واختلف في
عامل النصب في المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه
الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن انادي وقال الكسائي هو منصوب اذ انتصب بان مقدرة بعد الا محذوف الخبر فتقدير
قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشيء اذ يبقى الاشكال عليه بحاله في انتصاب ان مع اسمها وغيرها لانها
في تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف يعمل الحرف الموصول مقدرا او الموصول لا يقدر فلا يرد عليه لان الكوفيين يجوزون
تقدير الاسم الموصول كما يجيء واما تقدير الحرف الموصول فله اسوة بالبصريين في تقديرهم ان الناصبة للفعل لكون
الحروف التي قبلها كالنائب عنها فالا تكون عنده كالنائب عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة
حذف النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب
فبلا العاطفة فكان اصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام اي لم يقم فلا لنفي حكم ما قبل الا ونقضه نفيا
كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدم الكاف وركبها
مع ان وفيما قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذي اورده غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة لا تاتي الا بعد

قوله [illegible] المستثنى منه [illegible] قرات النعيم [illegible] انه منصوب على الاستثناء [illegible] في كونه منصوبا بالا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا
١٦٣

الاثبات نحو جاءنی زید لاعمرو وانت تقول ماجاءنی القوم الا زید ولان فیما قال عن الا لانّ مرّةً ولا اخرى
عن مقتضیهما وذلك لانه ینصب بها مرةً ویتبع مابعدها لماقبلها اخرى ولا یجتمع الحکمان معًا ولان المعطوف
علیه قلیلا ما یحذف والمتعدد الذی هو المعطوف علیه عنده مطرد الحذف نحو ماقام الا زید وقال بعضهم
هو منصوب باستثنی کما ان المنادی منصوب بانادی والا وحرف النداء دلیلان علی الفعلین المقدرین فالمستثنی
علی هذا القول مفعول به وقد اعترض علیه بانه یلزم منه جواز الرفع بتقدیر امتنع ولا یلزم ذلك لانا العلل ما ثبت
وورد من کلام العرب ولو ورد الرفع لکنا نقدر امتنع ونحوه الا تری انه یجب النصب فی ایاك والاسد بتقدیر بعّد ونحوه
ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لکنا نقدّر نحو ابعد انت والاسد ونحوه قال المصنف فی شرح المفصل العامل فی المستثنی منه
بواسطة الا قال لانه ربما لا یکون هناك فعل ولا معناه فیعمل نحو القوم الا زیدا اخوتك وهذا لا یرد الا علی مذهب
البصریین وهم ان یقولوا انّ فی اخوتك معنی الفعل وان کان من اخوة النسب ای منتسبون الیك بالاخوة وکذا
فی امثاله فجاز ان یعمل العامل الضعیف فیما تقدم علیه لتقویه بالّا ولا یلزم مثله فی المفعول معه فانه لا یتقدم علی
عامله وان کان فعلا صریحا لان اصل الواو للعطف فروعی ذلك الاصل ولو لم یکن فی الجملة ایضا معنی الفعل لجاز ان
تنصب المستثنی اذ الجملة لیست بانقص مشابهةً للفعل التام کلامًا بفاعله من المفرد الذی یتم بالنون والتنوین فینصب
التمییز ولاسیما مع تقویها بالة الاستثناء والی مثله یشیر سیبویه فی کتابه فی مواضع فیقول عمل فیه ماقبله کعمل العشرین
فی الدرهم هذا کله فی المستثنی المتصل واما المنقطع فمذهب سیبویه انه ایضا منتصب بماقبل الا من الکلام کما
انتصب المتصل به وذلك قوله فی الکتاب فحمل علی معنی ولکن وعمل فیه ماقبله کعمل العشرین فی الدرهم ومابعد الا
عنده مفرد سواء کان متصلا او منقطعا فهی وان لم تکن حرف عطف الا انها کلکن العاطفة للمفرد علی المفرد فی وقوع
المفرد بعدها فلهذا وجب فتح انّ الواقعة بعدها نحو قولك زید غنی الا انه شقیّ والمتاخرون لما راوها بمعنی لکن
قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لکن الاسماء وخبرها فی الاغلب محذوف نحو قولك جاءنی القوم الا حمارا ای لکن
حمارا لم یجئ قالوا وقد یجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالی الا قوم یونس لما امنوا کشفنا عنهم وقال الکوفیون الا فی الاستثناء
المنقطع بمعنی سوی وانتصاب المستثنی بعدها کانتصابه فی المتصل وتاویل البصریین اولی لان المستثنی المنقطع یلزم
مخالفته لماقبله نفیا واثباتا کمافی لکنّ وفی سوی لا یلزم ذلك لانك تقول لی علیك دینار سوی الدینار
الفلانی وذلك اذا کان صفةً وایضا معنی لکنّ الاستدراك المراد بالاستدراك فیها دفع توهم المخاطب دخول مابعدها
فی حکم ماقبلها مع انه لیس بداخل فیه وهذا هو معنی الاستثناء المنقطع بعینه وانما وجب النصب المستثنی من
الموجب لان التفریغ لا یجوز فیه کما یجئ والابدال ایضا لا یجوز فی نحو جاءنی القوم الا زید لانك لو ابدلت کان
المبدل منه فی حکم الساقط فیودی الی التفریغ فی الایجاب فلم یبق الا النصب قوله او مقدما علی المستثنی منه یعنی اذا کان
بعد الا وتقدّم علی المستثنی منه وجب النصب لانه ان کان فی الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان کان فی غیر
الموجب فقد بطل البدل لان البدل لا یتقدم علی المبدل منه لانه من التوابع فلم یبق الا النصب علی الاستثناء
علی انه قد حکی یونس ان بعض العرب یقولون مالی الا ابوك احد یجعل المستثنی منه المؤخر بدلا من المستثنی کما قیل مامررت
مثله باحد واحد بدل من مثله ویجوز ذلك ان تقول مالی الا ابوك صدیقا علی ان ابوك مبتدء ولی خبره وصدیقا

حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدأ ولي خبره وابوك بدل من من كانك قلت لي احد الا ابوك وصديقا
حال وتقول مالي الا زيدا صديق وعمرو او عمرا فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي وعمرو كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى المستثنى منه نحو ما جاءني
الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين
تقدمه عليهما معا في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله ع وبلدة ليس بها طوري ... ولا خلا الجن
بها انسي ... شاذ عندهم للضرورة وقيل تقديره ليس بها طوري ولا بها انسي خلا الجن فاضمر الحكم والمستثنى
منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى مع آلة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ
التزم عندهم تاخر المستثنى عن عامله ولا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيد الا راكبا لم يأتني وجوز الكوفيون
في السعة تقدم المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا اضربني القوم وكذا جوزوا تقديم المستثنى
في المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا ويمنعه القياس
ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب الحكم الى المجموع وهو في الظاهر
مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في
الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج ان يكون بعد المخرج منه فكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه
جوز لكثرة استعماله تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا اخوتك ولم يجوز تقدمه عليهما
معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان يكون العامل في المستثنى هو
العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا زيدا اخوتك هذا عند من جعل العامل في
المبتدأ الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون
نصبه مطلقا لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم متعدد او غير متعدد يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا عمرا فههنا يجوزون البدل
ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه فاما ان يكون مما يصح دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار
احد الا حمارا يصح ان يجعل الحمار انسان الدار كما قال ابو ذويب ع فان تمس في دار برهوة ثاويا ... انيسك اصداء
القبور تصيح ... ومثله مالي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان اذا ابدل احدهما جعل المنقطع كالمتصل
لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الاصل في نحو لا احد فيها الا حمار ان يقال ما فيها الا حمار اي ما فيها شيء
الا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد
المقدر له كانك تظن ان المخاطب يستبعد خلوها من الآدمي فقلت لا احد فيها تاكيدا لنفي كون الآدمي بها فلما ذكرت ذلك
المستبعد ابقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تنبيها على الاصل جعلته بدلا لا من ذلك
المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل استثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من
باب تغليب العاقل على غيره كما تقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو قوله تعالى وما لهم به
من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له عليه سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى

فى ذلك الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثانى من قول سيبويه وذلك نحو ماجاء فى زبيل الاعمر وما اعانة
اخوانكم الا اخو انه قال ؎ والحرب لايبقى لجاحمها التخيل والمراح ؛ الا الفتى الصبار فى النجدات والفرس الوقاح وقال
عنترة ؎ لا يغنى الرماح مكانها ؛ ولا النبل الا المشرفى المصمم ؛ والثانى من القسمين الاولين ما لا يكون قبله اسم
يصح حذفه فبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين فى ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اى لا من رحمه الله تعالى وقال بعضهم لا عاصم اى لا معصوم فالاستثناء متصل وقال السيرافى المراد بمن رحم الراحم
اى الله تعالى لا المرحوم فيكون ايضا متصلا ومثله قولهم لا تكونن من فلان فى شئ الا سلاما بسلام اى متاركة
ووداعا من قوله تعالى واذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما ومعنى بسلام اى مع سلام اى متاركة متابعة ويجوز ان
يكون الباء للبدل اى تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالطه اكثر من هذا ومنه قولهم ما ضر الا ما نفع و
ما زاد الا ما نقص وما فيها مصدرية وابو سعيد وابن مبرمان يقدران الخبر اى ولكن النقصان امره ولكن النفع امره
ومذهب سيبويه ان ما بعد الا فى المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ؎ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم ؛ بهن فلول من
قراع الكتائب وقوله ؎ فتى كملت اخلاقه غير انه ؛ جواد فما يبقى من المال باقيا ؛ فظاهر فيه اول وجهى سيبويه المذكورين وذلك
ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة فى المدح اى ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم
من القراع وفى اخلاقه ناقص واحد هو جوده الكامل الممزق لماله يعدون ما فى ظاهره ادنى شائبة من النقص وان
كان فى التحقيق غاية فى الكمال مرحلة العيوب غلوا فى الثناء كما قال بديع الزمان عيبه ان لا عيب فيه فنفى عين الكمال عن
معاليه قوله او كان بعد خلا وعدا فى الاكثر قال السيرافى لم ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها فى
بعض ما ذكره بخلا فى جواز الجر بها وقال اى السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكر
سيبويه واما خلا فهو فى الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى
بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم والزموها هذا التضمين فى باب الاستثناء ليكون ما بعدها فى صورة
المستثنى بالا التى هى ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما قد مع كونهما فى محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا
اضمار اسم ليس ولا يكون واما عدا فمتعد فى غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم وفيه نظر لان المقصود فى جاءنى القوم
خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاوزة الكل وخلو الكل فالاولى
ان يضمر فيهما ضمير راجع الى مصدر الفعل المتقدم اى جاءنى القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون
مفسر الضمير سياق القول والنصب فى قولهم ما النساء وذكرهن بعدا مضمرة وقال بعضهم ما ماول بالاول ولم يثبت قوله وما خلا وما عدا
انما لزم النصب بعدهما لان ما مصدرية وهى تدخل على الفعلية غالبا كما يجئ فى قسم الحروف وفى الاسمية قليلا ولا ليس
بعدهما اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف محذوف اى وقت ما خلا مجيئهم
زيدا اى وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز
الجرمى الجر بعد ما خلا وما عدا ولم يثبت على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا فى محل النصب على الحال اذا
ضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك فاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع
الى البعض مضافا الضمير المستفيد منه اى ليس بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا فى وجوب اضمار فاعل خلا وعدا الا ان الاضمار

١٦٦

لـه مجمعوا الناس فى حاجة اذا اضطر مع التخيل الخيلاء والكبر والمرح شدة الفرح والنشاط والاسم المراح بالضم النجدة الشجاعة وقاح اى صلب ١٢ ٢

ههنا كما فى قوله تعالى انا انزلناه فى ليلة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب بخلاف ذلك واجاز الخليل ان يوصف
بليس ولا يكون منكرا او معرف باللام الجنسية نحو جاء فى الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتنى امرأة
لا تكون فلانة وليست فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث تقول ما رأيت رجالا
لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك فى خلا وعدا ولم يستعمل هذه الافعال فى الاستثناء المفرغ على انه قال
الاحوص ؎ فما ترك الصنع الذى قد تركته :: ولا الغيظ منى ليس جلدا واعظما : اى الا جلدا او لا يستعمل هذه الكلم الا فى الاستثناء
المتصل بخلاف غير فانها تستعمل فى المنقطع ايضا كقوله ؎ وكل ابى باسل غير اننى :: اذا عرضت اولى الطرائد ابسل قوله

ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد الا فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم ان لاختيار
البدل فى المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او
نهى او نفى صريح او مؤول غير مردود به كلام تضمن الاستثناء وان لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل
عليه استفهام او نهى او نفى يدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه معمول للابتداء
او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد ايجوز لك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد
اشتمل النفى على هذا الضمير من حيث المعنى وكذا اذا كان الضمير فى صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيد ومثال دخول
النواسخ ما ظننت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد فى ظنى الا زيد و
الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه فى غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدا فى الحال
او الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول لان
القول ليس بمنفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا ورايت بمعنى ابصرت وجب نصب
المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله وانا لا ارى باسا فى غير نواسخ الابتداء ايضا فى الابدال من ضمير راجع الى
ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفى عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفنى الا زيد لان المعنى ما انصفنى احد كلمته
الا زيد ومنه قول عدى بن زيد ؎ فى ليلة لا نرى بها احدا :: يحكى علينا الا كواكبها : ونرى من روية العين وفى جعله من
روية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظر لكونه مخالفا الظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية منفيان معنى بلى لو قلت
لا اذى احدا ايوحد الله الا زيد لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس بمنفى بل الاذى فقط وكذا يجوز
الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءنى اخو احد الا زيد وفى حكمه
ما فى وصف معمول غير الموجب فى نحو ما اتانى غلام لاحد الا زيد قولنا او مؤول يدخل فيه نحو قلما رجل يقول ذلك
الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل يقول ذلك الا زيد وفى قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفى قال
ابو على قلما يكون بمعنى النفى الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجئ فى نواصب
الفعل قال ويجئ بمعنى اثبات الشئ القليل كقوله ؎ قلما عرس حتى هجه :: بالتباشير من الصبح الاول : والاغلب الاول
ولكون اقل رجل مأول بالنفى لا يدخله نواسخ الابتداء كما لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف
اليه اقل فى الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل النفى دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذى جمة لم يحسن على ما قال الاخفش
قال ابو على ووصف بنحو صالح ايضا لا يجوز فى القياس قال ومن جوز فلاعطائه معنى الفعل الاترى ان سيبويه اجاز

له القنع بالضم مصدر صنع اليه معروفا وصنيع ۱۲ صحاح ۱۲ فيما ۱۲ صحاح ۱۲ وادريس الابى الممتنع والباسل الشجاع البطيع صدا ۱۲
وعرضت اى ظهرت ۱۲ صحاح ۱۲ الطريدة ما طردت من صيد وغيره والطريدة الوسيقة وهو ما يطرد من ۱۲ الابل ۱۲ س ۱۲

١٦٧

ح رضى شرح كافيه ۱۲ منه ۱۲ الشئ يهيج وتيجا اى ثار وتاجه وهيجه يتعدى ولا يتعدى ۱۲ س ۱۲ التباشير البشرى وتباشير الصبح اوائله وكذلك اوائل كل شئ ۱۲ س ۱۲

حكاية نحو لبيبة وعاقلة اذا سمي به كالجملة وفاعل قلّ وقلّما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقلّ لكونه
كالمجرور بربّ قال ابو علي اقلّ مبتدأ حذف خبره وجوبا استغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما
قال نظر لانه لا معنى لقولك اقلّ رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك قائم الزيدان موجود قال او نقول هو
مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقائم الزيدان وقال بعضهم نحو يقول ذلك في اقلّ رجل يقول ذلك
ذلك الا زيد خبر المبتدأ والا زيد بدل من ضمير يقول وكذا في اقلّ رجلين يقولان ذلك الا الزيدان واقلّ رجال
يقولون ذلك الا الزيدون قال واغا ثنّي ضمير يقولان وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجيء في بابه اذا اضيف
الى نكرة فان كانت مفردة فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى او مجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو افضل
الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب ثاني قولي ابي علي لانك تقول اقلّ من يقول ذلك الا زيد
واقلّ من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بدّ لها من وصف واقلّ رجل يقول بمعنى اقلّ من يقول فالجملة اذن وصف
للنكرة كما كانت وصفا لمن ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه في اقلّ رجل لان اقل يكون اذن في التقدير
مضافا الى ذلك البدل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفي الحكم عنه ولا يجوز ايضا ابداله من لفظ اقلّ اذ لو
ابدلت منه لطرحته في التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد ولا يصح فالمرفوع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان
او نكرة بدل من المضاف اليه اقل على المعنى المأوّل به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اي ما يقول ذلك
الا زيد وقد يجري لفظة ابى وما تصرّف منه مجرى النفي قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره
والمفرّغ لا يجيء في الموجب الا نادرا فعلى هذا يجوز نحو ابى القوم ان ياتوني الا زيد اذ حيث يجوز المفرّغ يجوز الابدال
وتاويل النفي في غير الالفاظ المذكورة نادر كما جاء في الشواذ فشربوا منه الا قليل اي لم يطيعوه الا قليل
ولا يجوز مات الناس الا زيد اي لم يعش الناس الا زيد كذا لا يجوز في الامر والشرط الابدال والتفريغ
نحو ليقم القوم الا زيد وان قام احد الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت
فنفعها ايمانها الا قوم يونس لتاويله التحضيض بالنفي لان المعنى ما آمنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة على
انتفائه وقد ردّه النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض
الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردّا على
من قال قام القوم الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى المستثنى عن
المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب
اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا
الاتباع ابدال عند البصريين لان عبرته بجواز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائي والفراء الا حرف عطف
بهذه الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الا وانه للاستثناء وانما جعلاه عطفا الا ان البدل والمبدل منه في كلام واحد
والمستثنى من حيث المعنى في كلام والمستثنى منه في آخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد والجواب
انهما في اللفظ كلام والابدال معاملة لفظية قال بعضهم لو كان بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل
ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط وبدل الغلط لا يكون من فصيح الكلام والحق انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير

يقس بينه الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال ثعلب كيف يكون بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف المقتضى لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم وجعلت حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم كذلك تجعل في نحو ماجاءني القوم الا زيد وقولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن مغير الكلام مع حذف المتبوع كمعناه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا احكام العطف والفراء يمنع النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ماجاءني احد الا زيد ويجيز النصب والابدال في نحو ماجاءني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاءني قوم الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو له على عشرة الا واحد وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو ماجاءني القوم الا زيدا فانه يجوز جاءني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في الموجب لا يجيزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ما فعلوه الا قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح الفعل للايجاب نحو ماجاءني احد الا زيد وماجاءني رجل الا عمرو فانه يجيز البدل والنصب اذ لا يجوز جاءني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب ومن جعل للفراء ولهذا القائل قياس غير الموجب ومراين لهما ذلك هذا ولما تقرر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك تكلف جار الله لئلا يكون قراءة الاكثر محمولة على وجه غير مختار فقال امرأتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله تعالى فاسر باهلك لا من قوله ولا يلتفت منكم احد فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القرائتين اذ ولا يجوز تناقض القراءات لانهما كلتيهما قرآن ولا تناقض في القرآن قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضى كونها غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضى كونها مسري بها لان الالتفات بعد الاسراء فتكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امرأتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ماجاءني رجل الا عمرو خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار ذلك على الابدال نظرا الى ان الصفة كجزء الموصوف فكانه لم يتقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا فان الابدال من شئ علامة الاستغناء عنه والغائه ووصفه بعد ذلك علامة الاعتداد به والاعتناء بالشئ بعد الاستغناء

عنه بعيد قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد مثل ماضربني الا

زيد الا ان يستقيم المعنى نحو قرأت الا يوم كذا ومن ثم لم يجز مازال زيد الا عالما هذا الذي تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه

كما تكرر ذكره هو المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنصوب و ر المستثنى لانه الجزء الاول و المستثنى صار
بعده فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع المستثنى للمستثنى منه فى الاعراب فهو اولى كما فى ما قام القوم الا زيد
ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه وعبرة امكان اتباعه اياه بتجويز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البدل وذلك
فى غير الموجب وان لم يجز حذفه كما فى الموجب لم يجز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه فى حيز الفضلات كما ذكرنا و
اما علة امتناع حذف المستثنى منه فى الموجب وجوازه فى غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذى كلامنا فيه يجب دخوله
تحت المستثنى منه عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون لصحة الاستثناء
بصحة دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاء نى رجل الا زيدا والاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا وهو لا يكون الا بعد
تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل والدليل المستمر دلالته على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به
ان المقدر متعدد من جنسه يعمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن
دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا يدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام قرينة فى الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق
الا جميع الجنس ليتحقق دخول المستثنى فيه تقدير جميع الجنس جائز فى غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع افراد الجنس
فى انتفاء وقوع الفعل منها او عليها او مخالفة واحد اياها فى ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها فى وقوع الفعل منها او عليها
او مخالفة واحد اياها فى ذلك فمما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل فى الاكل الا التمساح ويعلم الله تعالى الا
قدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرأت اليوم كذا وضربته الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ
دبره الا متحرفا لقتال ويمكن ان يقوم فى بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل كما اذا قيل لك
اما لقيت صناع البلد فتقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ فى الموجب فاذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف
لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى بان يعرب
بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى متعينا لقبول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب
اليه القابلة للاعراب غيره فعلى هذا سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفى فى نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل
منه لانه ليس تمام المسند اليه فى الحقيقة فى نحو ما قام الا زيد كما لم يكن القوم تمام المسند اليه فيما قام القوم الا زيد بل كل
واحد منهما جزء المسند اليه حقيقة واركان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجئ فى جميع معمولات الفعل وفى المبتدء والخبر واما الفاعل
والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد وليس مطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وانا ظن الا
ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول معه فلا يجئ بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا
كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالا مؤذن من حيث المعنى بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستهجن عمل الفعل مع حرفين
مؤذنين بالفصل ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعمرو كما يقع الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جاءنى
زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهور عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا من الملحقات بالمفعول الحال نحو ما جاءنى
الا زيد الا راكبا والتمييز نحو ما امتلأ الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب
معلوم الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته
التى هى جملة بالا فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجئ بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم فى خبر

رضي شرح كافية ١٧

ليس وما ليس احد الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا فى قولك ما كان احد الا وانت خير منه وكان المفعول
الثانى فى باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل وربما جاء الواو فى خبر كان بغير الا كقول على عليه السلام قد كنت
وما اهدد بالحرب تشبيها بالحالية واما التفريغ فى المبتدء والخبر وفروعهما فنحو ان زيد الا قائم وما قائم الا زيد والا غلام
رجل الا الظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولو اعلم ان فيها الا زيد فزيدا اسم ان ولو قلت لو اعلم ان
الا زيدا فيها وزيد الا راكبا لم يأت لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم فى المفرغ على الحكم وفى غير المفرغ لا يتقدم على الحكم
والمستثنى منه معا فنحو كيف الا زيد اخوتك واين الا زيد اخوتك لان العامل اى الحكم واين وكيف والمستثنى منه
اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الا زيد اخوتك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيد احد وما عندك
الا زيد احد ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما وفى المفعول المطلق
اذا كان للتاكيد وقع بعد الاشكال لقوله تعالى ان نظن الا ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد
مقدر معرب باعراب المستثنى مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بيقين ثم يخرج بالاستثناء و
ليس مصدر نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم المخاطب اذ ربما تقول
ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع فى مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا
لرفع ذلك التوهم كما انك اذا قلت جاءنى جاز ان يتوهم انه جاءك من يجرى مجراه فتقول جاءنى زيد زيد لدفع
ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما ضربت الا ضربا كالمتعدد
الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال سه وما اغتره الشيب الا اغترارا قال ابن
يعيش هذا الكلام محمول على التقديم والتاخير اى ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره الا الشيب اغترارا وهو تكلف واما
الاستثناء فى التوابع ففى البدل نحو ما جاءنى احد الا زيد لكنه غير مفرغ وكلامنا فى المفرغ ولا منع من كون سائر انواع
البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه فى بدل الاشتمال وما ضرب زيد الا رأسه فى بدل البعض اى ما سلب زيد شئ
منه الا ثوبه وما ضرب زيد عضو منه الا رأسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتاكيد وذلك
لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من مقدر متعدد وهو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف لكونه
عطف بيان لانه اما علم او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامة شاملة الالفاظ التاكيد نحو عينه ونفسه
وكله وكلاهما ولغيرها حتى تقدرها وتخرج الفاظ التاكيد منها والوصف نحو ما جاءنى احد الا ظريف وما لقيت
احدا الا انت خير منه وفيه وفى خبر المبتدء نحو ما زيد الا قائم وفى الحال نحو ما جاءنى زيد الا راكبا اشكال لان
المعنى يكون اذن ما جاءنى احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام وما جاءنى زيد على حال
من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد للمتصف بصفة الظرافة من الاتصاف لغيرها ولو لم يكن الا التحيز
ونحوه وكذا فى الخبر والحال وذكر المصنف فى حله وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة فى اثبات لوصف
المذكور حتى كان ما دونه فى حكم العدم وثانيهما انه نفى لما يمكن انتفاؤه من الوصف المضاد للوصف المثبت لانه معلوم
ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال المالكى فى الصفة انها صفة بدل محذوف اى ما جاءنى احد الا رجل ظريف ويمكن
ان يقال مثله فى الحال وخبر المبتدء ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه

فتقول ماجاءنی احد الا طویلا علی الاستثناء ولم یسمع والفراء یجیز النصب علی الاستثناء فی المفرغ نظرا الی المقدر
استدلالا بقوله ❊ یطالبنی عمی ثمانین ناقة ❊ ومالی یا عفراء الا ثمانیا ❊ ویجوز ان یرید الا ثمانیة جمال فرخم فی غیر
النداء ضرورة وما اجازه مردود لوجوب قیام المستثنی مقام المقدر فی الاعراب ولا سیما فی الفاعل اذ لا یجوز حذفه
الامع قائم مقامه وهو یجیز ماقام الا زیدا قوله وهو فی غیر الموجب لیفید یعنی بغیر الموجب النهی والاستفهام والنفی الصریح
او الماؤل کما ذکرنا قوله لیفید قد تقدم انک لو قلت قام الا زید لکان المعنی قام جمیع الناس الا زید وهو بعید و
قرینة تخصیص جماعة من الناس من جملتهم زید منتفیة فی الاغلب فامتنع الاستثناء المفرغ فی الموجب قوله
الا ان یستقیم المعنی ای یستقیم فی الایجاب معنی الاستثناء المفرغ الذی یفید عموم المستثنی منه نحو قرأت الا یوم کذا
اذ لا یبعد ان یقرء فی جمیع الایام الا الیوم المعین واغلبه ان یکون فی الفضلات کالظرف والجار والمجرور والحال کما
تقدم قوله ومن ثم ای ومن جهة ان المفرغ انما یجئ فی غیر الموجب امتنع مازال زید الا عالما لان مازال موجب اذ النفی
اذا دخل علی النفی افاد الایجاب الدائم کما یجئ فی الافعال الناقصة فیکون المعنی دام زید علی جمیع الصفات الا علی
صفة العلم وهو محال ولقائل ان یقول احمل الصفات المثبتة علی مایمکن ان یکون مثله علیها مما لا یتناقض واستثن
من جملتها العلم کما قیل فی ما زید الا عالم فی الصفات المنفیة واحمل ذلک علی المبالغة فی نفی صفة العلم کانک قلت امکن
ان یجتمع فیه جمیع الصفات الا صفة العلم کما حملت ثناک علی المبالغة فی اثبات الوصف قال المصنف ووجه اخر هنا
فی منعه نحو مازال زید الا عالما وذلک ان مازال لاثبات خبره والا للنفی بعد ذلک الاثبات فیکون خبره مثبتا
منفیا ولقائل ان یقول مازال لاثبات خبره ان لم یعرض مایقلبه الی النفی لا مطلقا کما ان لیس لنفی خبره الا اذا عرض
مایقتضی اثباته نحو لیس زید الا فاضلا قوله واذا تعذر البدل علی اللفظ فعلی الموضع نحو ماجاءنی من احد الا زید ولا
فیها الا عمرو ومازید شیئا الا شئ لان من لا یزاد بعد الاثبات وما ولا لا یقدران عاملتین بعده لانهما عملتا للنفی وقد
انتقض النفی بالا بخلاف لیس نحو لیس زید شیئا الا شیئا لانها عملت للفعلیة فلا اثر لنقض معنی النفی لبقاء الامر العاملة هی لاجله
ومن ثم جاز لیس زید الا قائما وامتنع مازید الا قائما اعلم انه یتعذر البدل علی اللفظ فی اربعة مواضع فی المجرور بمن
الاستغراقیة والمجرور بالباء المزیدة لتاکید غیر الموجب نحو مازید ولیس زید او هل زید بشئ وفی اسم لا التبرئة
اذا کان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل ولا غلام رجل وفی الخبر المنصوب بما الحجازیة وانما تعذر الابدال من لفظ
المجرور بمن المذکورة لانها وضعت لتفید ان عدم الایجاب شامل لجمیع افراد المجرور بها سواء باشرت المجرور
کما فی ماجاءنی من رجل او کان تابعا لمباشرها نحو ماجاءنی من رجل وامرأة والا الاتیة بعد غیر الموجب ناقضة لعدم
الایجاب ومع بطلان عدم الایجاب کیف تشمل افراد مابعدها وکذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالباء المذکورة لانها
وضعت لتدل علی تاکید عدم ایجاب مضمون المجرور بها سواء کان مجرورها مباشرا لها نحو مازید بقائم ای قیامه غیر
ثابت قطعا او تابعا للمباشر لها نحو مازید بقائم ولا قاعد والا الاتیة بعدها مبطلة لعدم الایجاب ومع بطلانه کیف یبقی
مؤکدا وکذا یتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذکورین لان عمل الحرفین انما کان لاجل نفیهما کما ذکرنا قبل والا یبطل
النفی الذی عملا له فکیف یعملان مع عدم سبب العمل ولا یجوز علی مذهب الاخفش ایضا الابدال من لفظ المجرور بمن المذکورة
وان کان مذهبه تجویز زیادة من فی الموجب نحو قد کان من مطر ویغفر لکم من ذنوبکم لان کلامنا فی من الاستغراقیة

اذا حمل قولنا مازید الا عالم علی المبالغة کان معناه ان جمیع الصفات قد انتفت عنه الا صفة العلم ویلزم من ذلک ان یجعل سائر صفاته الموجودة تلک فی حکم العدم نظرا الی کمال العلم وقصور تلک الصفات فیه وبذا یعنی تقبله الطباع السلیمة واذا حمل مازال زید الا عالما علی المبالغة کان معناه دام زید علی جمیع الصفات الا علی صفة العلم وبلزم منه ان یجعل الصفات المعدومة عنه فی حکم الموجودة نظرا الی ان ثبوت تلک الصفات الاخر منه ثبوت صفة العلم له وفیه سماجة لا تخفی

١٧٢

ولا يمكنه ان يدلّ بجواز زيادتها في الموجب فانه يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وكذا الباء المزيدة في نحو الفي بيده
وكفى بالله وبحسبك غيرُ هذه الاية تحتمل فيها اى القى لتاكيد غير الايجاب فلا يلزم من تجويز زيادة الباء في نحو القي بيده
اعنى في الموجب اعمال الباء فيما بعد الا فيما زيد بشئ الا شئ وقد اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اى المختصتين
بغير الايجاب فيما بعد الا اذا كان منكرا نحو ما جاءنى من احد الا رجلٍ فاضلٍ وما زيد بشئ الا شئ حقير واما اذا كان معرفا
فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان من الاستغراقية لما لزمت المنكر وضعا والباء المذكورة
اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لشابهته ما ينبغى ان يدخلانه و
كان في حيز الايجاب وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين المجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة المذكورة قبل
في امتناع جرهما لما بعد الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال
ابو على انما لم يجز جر البدل فيما جاءنى من احد الا زيد ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية على المعرفة
وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءنى من احد الا رجل صالح ولا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو
لا رجل في الدار الا رجل فاضلٌ فانه لا يجوز ابداله على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر
ما المذكورين لان اعمالهما فيما بعد الا يقتضى بقاء نفيهما بعدها اذ لا يعملان الا للنفى ومجئ الا يقتضى زوال نفيهما بعدها
فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا
منهم قلتُ سلّمنا انه تساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لا يقتضى بقاء نفيها بعدها اذ عملها ليس للنفى بل
لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما يزول نفيها فان قيل فقد ثبت لها معنيين احدهما يزول بالا وهو النفى والآخر لا يزول به
وهو الفعلية وما مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى ليس في الاصل لا كان وانما حكمنا
بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو ليست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضى فبقيت مفيدة لنفى كون مضمون
خبرها مطلقا او في الحال بحالها ومعنى نفى كون مضمون الخبر وهو معنى ليس ونفى مضمون الخبر وهو معنى ما شئ واحد
في الحقيقة والمعنى وان كان في نفى الكون معنى الفعلية وليس في ايجاد معنى النفى في لفظ اخر ذلك وهو معنى ما ثم قيل انها
بمعنى واحد اى في الحقيقة ورب شيئين بمعناهما الوضعى مختلفان ومؤداهما شئ واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان الا نقضت
معنى النفى في ليس وبقى معنى الكون وهو الناصب للخبر دون النفى بحاله كما في ما كان زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا
تفيد ايجاد معنى نفى الكون في لفظ اخر وهو الجملة بعدها فينبغى ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان
ذلك فيها عارضٌ وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت وما حصل فيفيد معنى في نفسها كسائر الافعال التامة فافادتها الكون
المنفى في غيرها وافادة لفظ كان للكون المثبت في غيرها عارضة كتجرد عسى وبئس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب
فان قلت فاذا لم يجز الجر ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشئ الا شئ لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما زيد شيئا الا شئ لا
يعبأ به فما وجه الرفع قلتُ المبتدء او الخبرية افهما كما مر في حد الاعراب لان النواسخ اذا دخلت على المبتدء والخبر غلبتهما
لكن يبقى عملهما تقديرا اذا كان العامل حرفا الضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بلا ضرورة
نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا اضطر اليه كما فيما نحن فيه فانه لم يبق طريق الا اعتبار ذلك
المقدر وسهل ذلك الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل ولذا لم يعملها بنو تميم

منتهى الكلام

173

من بدء الكلام الى

وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وبتوسطان بينها وبين المعمول لكن اذا وجد منه وحده لم يحمل على هذا الاعراب
المحلي فلا يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلي القوي اذا وجد اعراب ظاهر
مرجوح غير كثير كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو وحتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالمحلي الضعيف فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كما في
نحو ما زيد بشئ او شيئا الا شئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد او لكن قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه
اجابة للداعي الضرورة هذا في رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير
المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من
النصب في نحو ما جاءني احد الا زيد لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته في نحو
لا رجل فيها الا زيدا ملتبس بما لا يجوز من البدل من لفظ لا رجل ولا يلتبس بالبدل غير الجائز في ما جاءني احد الا زيد واما
في ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلتبس ببدل جائز فعلى هذا لا يكاد يجئ النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر
مهامها وخروقا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوما وقال ولا امر للمعصي الا مضيعا وقال الخليل مضيعا حال وجاز
تنكير ذي الحال لكونه عاما كانه قال للمعصي امر مضيعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب
على الاستثناء فيه اضعف منه وفي نحو لا احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف فاما قبل الاستثناء واما
بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهر وهو خبر لا ومما يقرب مما مر من جهة الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا اجنبيا على
ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا زيد فتبدل زيدا من الضمير في يقول فترفعه ومن احدا فتنصبه وانما ضعف
لان لفظ احد لا يستعمل في الواجب وانما نفيت بعد ان اوجبت وانما اغتفر ذلك مع ضعفه حملا على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك
احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيدا يوم هو يرفع زيد لما كان المعنى علمت ايوم زيد على ما يجئ في افعال القلوب فلما اجريته
مجرى الواقع في حيز المنفي جاز ان يكون الا زيد ابدالا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على الاستثناء وانما جاز ذلك
لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في حيز غير الموجب فلا يجوز ان تقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا زيد
بالرفع بدلا من القوم وان كان القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا بأس بان نذكر بعض
ما اهمله المصنف من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما قبلها مطلقا بمثل ما قلنا في ماء السببية
وواو العطف واخواتها في المنصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى
منه او تابعا للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى باداة واحدة شيئان بلا عطف خلافا لقوم
فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني
معمول لمضمر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية
يقال له علي عشرة الا خمسة ولا يمتنع استثناء الاكثر نحو له علي عشرة الا سبعة او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل
المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم متجوز في ذكر المستثنى منه اذ يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى
التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة
لوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون الناقص منه اقل من النصف
وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه والبعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول

اي كما انه اذا انتقض النفي في خبر ما الاوجب بالعود للضرورة الى الرفع الذي هو الاعراب الاصلي له كذلك اذا انتقض النفي في البدل عنه او فيما عطف عليه وجب اعتبار الرفع في ذلك الخبر لتصحيح اعراب التابع ١٢ س ١٧ رضي شرح كافيه

بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها ما زيد او لا يلتبس بالبدل في ما جاءني احد الا زيد واما في ما رايت

الخرق الارض الواسع ... والجمع خروق ١٢
اي صورة استثناء النصف وصورة استثناء الاكثر ١٢

المذكور فی تحقيق معنى الاستثناء وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان
حكمين باخصر لفظ كقولك جاءنی القوم الا زيدا لو قلت غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجیٔ زيد ولو قلت لم يجیٔ زيد لم يدل
على انه جائك غيره وافدت بجاءنی القوم الا زيد الفائدتين وكذا فی لم يجیٔ القوم الا زيد على العكس وكذا نقول فی العدد
لو قال شخص لی عليك عشرة فقلت لك على عشرة الا درهمين كان نصا فی انه ليس عليك زائد على الثمانية ولو قلت
مكانه لك على ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان فی الاستثناء هذا الغرض وهو متصور فی استثناء النصف والاكثر فلا
منع منها ونقول مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داعٍ الى تعيين العشرة لك على عشرة الا خمسة او الا ستة استهجن
بلا ريب اما لو كان جواب من قال لی عليك عشرة او حصل هنالك داعٍ اخر الى تخصيص العشرة لم يستهجن وان بقی واحد نحو
قولك على عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغاير معنى اولا فان
تغاير او امكن اشتراكهما فی ذلك الاستثناء بلا بُعد اشتركا فيه نحو ما برّ ابٌ وابن الا زيد ای زيد ابٌ بارٌ وابن بارٌ
فان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضّل ابن ابا الا زيد او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيد اى فان الاغلب مغايرة
الفاعل للمفعول نظرت فان تعين دخول المستثنى فی احدهما دون الاخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما فدى
وصیٌّ نبيا الا عليا عليه السلام وان احتمل دخوله فی كل واحد منهما فان تاخر عنهما المستثنى فهو من الاخير نحو ما
فضّل ابن ابا الا زيد او كذا ما فضل ابا ابن الا زيد الا ان اختصاصه بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان
تقدمهما معا فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه
بعده وذلك نحو ما فضّل الا زيدا ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضّلت
الا زيدا احدا على احد ويقدر للاخير عامل على ما تقدم فی باب الفاعل وان توسطهما فالمتقدم احق به لان
اصل المستثنى تأخره عن المستثنى منه وذلك نحو ما فضل ابا الا زيدا ابن ويقدر ايضا للاخير عامل وان لم يتغاير معنى
اشتركا فيه وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا كما يجیٔ وخامسها انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد
او لا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف النسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءنی
الا زيد والا عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءنی الا زيدا الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل
البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال نحو ما اعجبنی الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءنی
الا زيد الا عمرو واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتانی الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير التاكيد
فاما ان يمكن استثناء كل تالٍ من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون فی العدد او فی غيره فالذی فی غير العدد نحو
جاءنی المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا ففی الموجب فلا يجوز فی كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب
والقياس ان يجوز فی كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعنی بالوتر
الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادی عشر وعلى هذا وبالشفع الثانی والرابع والسادس والثامن ونحوها
فكل وتر منفی خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فی مسئلتنا قد جائك من المكيين غير قريش مع جميع بنی هاشم
الا عقيلا وتقول فی غير الموجب ما جاءنی المكيون الا قريش الا هاشما الا عقيل فالقياس ان يجوز لك فی كل وتر النصب

له مشتمل المرفوع صفحہ ۱۲۲
له ص ... جواز اعمال
١٧٥
... ماقبل الا فيما بعد الا فی
احد امور ثلثة ... ١٣١ س

على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب
فكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جائك من المكيين مع عقيل جميع قريش الا هاشما
والذي في العدد نحو له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا
في الموجب فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة
من العشرة بقي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا معها ستة صارت ثمانية اخرجنا منها
خمسة بقي ثلثة ادخلنا معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا معها اثنين صارت خمسة اخرجنا منها
واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب غير العدد تقول في غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها
فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة يسقط منها ثمانية يبقى واحد يضم اليه سبعة يصير
ثمانية يسقط منها ستة يبقى اثنان يضم اليها خمسة يصير سبعة يسقط منها اربعة يبقى ثلثة يضم اليها ثلثة يصير ستة تسقط منها اثنين يبقى اربعة
تضم اليها واحدا يصير خمسة فيلزم خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير الموجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء
قالوا اذا قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم تلزم شيئا لان المعنى ما له عشرة مستثنى منها تسعة اي ما له على واحد واذا قلت
الا تسعة بالرفع على البدل يلزمك تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء
كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيد او زيدا وان بنوا ذلك على مذهب ابي حنيفة على وهنه
وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون موجبا متمسكا بنحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان تثبت مع الفاتحة صلوة
لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى الجملة فلا ادري
صحة ما قالوا وان لم يمكن استثناء تال من متلوه فان كان في العدد نحو له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب الفراء ايضا
ههنا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل فيكون معنى عشرة الا ثلثة سبعة باخراج ثلثة
من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة تدخل به الاربعة وتزيدها على السبعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء
بعد المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة فهو اما من العشرة كما ان
الثلثة منها او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبتان فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون
الاقرار بثلثة على الوجهين ومذهب غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلثة كما بينا وان كان
المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على
عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء
لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء
مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا
خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تاخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي
ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان المبدل منه مرة لا يبدل
منه اخرى اذ صار بالابدال منه ولا كالساقط ومثاله ما جاءني احد الا زيد والا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وان توسطها
المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وباقيها